مراقبة
حقوق
الإنسان

لبنان

إغراق جنوب لبنان

استخدام إسرائيل للذخائر العنقودية في لبنان في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2006

فبراير/شباط 2008 المجلد 20، رقم 2(E)

إغراق جنوب لبنان

استخدام إسرائيل للذخائر العنقودية في لبنان في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2006

خريطة لبنان 1

الملخص..... 2

منهج التقرير 16

التوصيات 17

إلى الحكومة الإسرائيلية 17

إلى الأمين العام للأمم المتحدة 18

إلى حكومة الولايات المتحدة 18

إلى كل الحكومات 19

الذخيرة العنقودية والقانون الإنساني الدولي 20

خلفية عن الذخيرة العنقودية 20

القانون الإنساني الدولي..... 22

القانون الإنساني الدولي المُطبق على الذخيرة العنقودية..... 25

إسرائيل والذخيرة العنقودية 27

الاستخدام والإنتاج والإتجار والتخزين 27

أنواع الذخيرة العنقودية والمتفجرات العنقودية المستخدمة في لبنان..... 30

آثار استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية في لبنان في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2006 38

نطاق صادم: عدد الذخيرة العنقودية والهجمات 39

التوقيت والأهداف: متى وكيف تم استخدام الذخيرة العنقودية..... 41

المراحل الأولى من الحرب..... 41

دفعة الهجمات الأخيرة 43

الهجمات على المناطق المأهولة بالسكان 45
معدلات الإخفاق..... 47

الضرر اللاحق بالمدنيين 53
الإصابات التي وقعت أثناء الهجمات 54
العودة إلى الديار بعد وقف إطلاق النار 54
الأطفال 57
الزراعة..... 61
التحرك في أنحاء البلدة 64
الإصابات أثناء جهود الإزالة..... 65
دراسات الحالة 67
تبنين..... 67
يُحمر 72
زوتر الغربية وزوتر الشرقية 76
الآثار الاجتماعية الاقتصادية للتلوث بالذخيرة العنقودية 82

الإزالة والتوعية بالمخاطر..... 86
تاريخ إزالة الألغام في لبنان..... 86
إزالة الألغام في جنوب لبنان 87
مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان 88
منظمات إزالة الألغام..... 89
اليونيفيل..... 90
الجيش اللبناني..... 91
حزب الله..... 92
جهود الإزالة من قبل الأفراد 92
غياب المساعدة الإسرائيلية..... 95
برامج التوعية بالمخاطر 97

البيانات الإسرائيلية المتعلقة باستخدام الذخيرة العنقودية وما خلصت إليه التحقيقات.....100
بيانات وتحقيقات إسرائيل العلنية..... 100

تحقيقات الأمم المتحدة 106
التحقيق الأميركي 107

استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية والقانون الإنساني الدولي 110
هجمات عشوائية 111
هجمات غير متناسبة.....113
اعتماد غير مبرر على التحذيرات 116
مهاجمة موقع خاضع للحماية 117

الجهود الدولية المبذولة للتصدي للذخيرة العنقودية..... 118

النتيجة 123

الملحق الأول: رد إسرائيل على رسالة طلب إحاطة بمعلومات من هيومن رايتس ووتش 124

شكر وتنويه.....136

خريطة لبنان

Map Source Data: Vector Map Level 0 (Digital Chart of the World), U.S. National Imagery and Mapping Agency, September 2000.

الملخص

أصدر جيش الدفاع الإسرائيلي بياناً مقتضباً في 24 ديسمبر/كانون الأول 2007 حول نتائج التحقيق الداخلي في استخدام الذخائر العنقودية المثير للجدل خلال فترة الحرب التي استغرقت 34 يوماً مع حزب الله في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2006.[1] وأثناء هذا النزاع القصير أمطر الجيش الإسرائيلي جنوب لبنان بما يُقدر بأربعة ملايين قنبلة عنقودية، والغالبية العظمى منها سقطت في الأيام الثلاثة الأخيرة من النزاع حينما كانت إسرائيل تعرف بأن التسوية وشيكة. وكان التحقيق الداخلي هو الثاني الذي يجريه جيش الدفاع الإسرائيلي بشأن استخدام السلاح العنقودي، وشكل سابقه فقد قام بتبرئة القوات المسلحة من انتهاك القانون الإنساني الدولي. إلا أنه لم يتم الإعلان على الملأ عن تقرير تفصيلي أو دليل يدعم الاستنتاجات، مما يجعل من المستحيل تقييم إن كان التقصي قد تم تنفيذه بناء على أسس من الحياد والدقة، وفيما إذا كان يتمتع بالمصداقية من حيث معالجة القضايا الأساسية الخاصة باستهداف السكان المدنيين بهجمات الذخيرة العنقودية وأثرها طويل المدى عليهم.

وحافظ باحثو هيومن رايتس ووتش على تواجد ميداني في لبنان طيلة فترة النزاع وبعد انتهاء النزاع، وترسم النتائج التي خلصت إليها هيومن رايتس ووتش صورة مختلفة عن سلوك الجيش الإسرائيلي. فقد خلصت الأبحاث التي أجريت في أكثر من 40 بلدة وقرية إلى أن استخدام جيش الدفاع الإسرئيلي للذخيرة العنقودية كان عشوائياً وغير متناسب، مما ينتهك القانون الإنساني الدولي، وفي بعض الحالات؛ ربما كان ينطوي استخدام الذخائر العنقودية على ارتكاب جرائم حرب. وقد استخدمت إسرائيل الأسلحة العنقودية التي تحتوي على متفجرات عنقودية معروفة بنسبة اخفاق عالية في الانفجار في العشرات من البلدات والقرى. وخلّفت هذه المتفجرات البيوت والبساتين والحقول والساحات العامة – وتشمل المستشفيات – مغمورة بمئات الآلاف - وربما حتى المليون - من المتفجرات العنقودية الصغيرة غير المتفجرة.[2] وهذه القنابل الخطيرة وغير المستقرة بطبيعتها لا تُفرق بين المقاتلين وغير المقاتلين، مما يُعرض المدنيين للخطر للشهور أو السنوات القادمة.

---

[1] وزارة الخارجية الإسرائيلية، "رأي المتحدث العام باسم الجيش عن استخدام الذخيرة العنقودية في حرب لبنان الثانية"، 24 ديسمبر/كانون الأول 2007، على: http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Law/Legal+Issues+and+Rulings/Opinion+of+the-Military+Advocate+General+regarding+use+of+cluster+munitions+in+Second+Lebanon+War+24.htm (تمت الزيارة في 29 ديسمبر/كانون الأول 2006).

[2] بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 15 يناير/كانون الثاني 2008.

وما زال على عاتق إسرائيل مسؤولية القيام بتحقيق علني مستقل ومحايد ودقيق في هذه الانتهاكات الموسعة للقانون الإنساني الدولي. ويجب أن يشمل التحقيق فحصاً شاملاً لما إذا كان القادة يتحملون مسؤولية ارتكاب جرائم حرب من خلال اعطاء التفويض عمدا أو بسبب الإهمال، بشن هجمات عشوائية أو غير متناسبة في ضررها على المدنيين.

كما أن فشل الحكومة الإسرائيلية المستمر في إجراء تحقيق يتمتع بالمصداقية بعد عام ونصف العام من نهاية نزاع 2006 في لبنان – وفشل الجانب اللبناني في التحقيق بالتزام حزب الله بالقانون الإنساني الدولي – يعيد التأكيد على ضرورة قيام الأمين العام للأمم المتحدة بتُشكيل لجنة دولية للتحقيق في تقارير وردت عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي، بما فيها جرائم الحرب المُحتملة التي ارتكبها كلٌ من الجانبين أثناء النزاع. ويجب أن تضع اللجنة توصيات تشمل تحميل المسؤولية لمن انتهكوا القانون على الجانبين.[3] وتشير نتائج تقرير هيومن رايتس ووتش إلى أن استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية يجب أن يكون جزءاً من مهام عمل اللجنة.

والذخيرة العنقودية هي أسلحة كبيرة يتم إطلاقها من الأرض أو الجو وتضم – حسب نوعها – العشرات أو المئات من المتفجرات العنقودية الصغيرة. وأثناء شن الغارات تعرض هذه المتفجرات المدنيين للخطر لأنها تنتشر على مساحة عريضة بالاضافة الى أن أستخدامها في مناطق مأهولة بالسكان أو بالقرب منها؛ يجعل من وقوع الإصابات في صفوف المدنيين أمرا لا مفر منه تقريباً. كما أنها تستمر في تهديد المدنيين بعد انتهاء النزاع؛ لأنها تُخلف أعداداً كبيرة من المتفجرات التي لم تنفجر لدى ارتطامها بالأرض كما هو مقرر لها – وتعرف باسم " الذخائر غير المنفجرة " – ويمكن أن تنفجر بسهولة حين يقترب منها أشخاص لا يعرفون بوجودها. لكن هذه الأسلحة ليست محظورة بشكل مطلق. غير أن استخدامها يقتصر حسب القانون الإنساني الدولي القائم على الهجمات التي لا تعتبر عشوائية أو غير متناسبة. فضلاً عن أن الاهتمام العالمي بأثر الأسلحة العنقودية، التي ضربت مثالاً لاستخدامها من الناحية الجغرافية في الجنوب اللبناني، أصبح يمثل دافعاً قوياً للجهود الدولية نحو وضع تشريع مُلزم بحظر تلك الأنواع من الأسلحة العنقودية التي لها آثار إنسانية غير مقبولة.

---

[3] غطت هيومن رايتس ووتش بشكل منفصل انتهاكات القانون الإنساني الدولي من الجانب الإسرائيلي في حملة القصف الموسعة على لبنان في عام 2006، وكذلك الانتهاكات التي شملت حوادث استخدمت فيها الذخيرة العنقودية من قبل حزب الله. ونطاق استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية في جنوب لبنان يجعل انتهاكات حزب الله قليلة للغاية بالمقارنة. انظر: هيومن رايتس ووتش، "لماذا ماتوا: القتلى المدنيون في لبنان خلال حرب 2006 بين إسرائيل وحزب الله"، مجلد 19، عدد 5 (E)، سبتمبر/أيلول 2007، على:
http://hrw.org/arabic/reports/2007/lebanon0907/ وانظر: هيومن رايتس ووتش، "مدنيون تحت الهجوم: هجمات حزب الله الصاروخية على إسرائيل أثناء حرب 2006"، مجلد 19، عدد 3 (E)، أغسطس/آب 2007، على:
http://hrw.org/arabic/reports/2007/iopto807/

وتمثل الهجمات الإسرائيلية في عام 2006 الاستخدام الأكثر توسعاً للأسلحة العنقودية في أي مكان على وجه الأرض منذ حرب الخليج في عام 1991.[4] وبناء على العمليات الميدانية لمركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان، وبناء على مراجعته للتقارير العلنية، وحتى 15 يناير/كانون الثاني 2008، فمن المقدر أن إسرائيل أطلقت ذخائر عنقودية تحوي زهاء أربعة ملايين متفجرة عنقودية في 962 غارة منفصلة.[5] وطبقاً لمعلومات حصلت عليها هيومن رايتس ووتش من جنود إسرائيليين أمدوا وحدات نظام إطلاق الصواريخ المتعدد (إم إل آر إس) بأسلحة عنقودية، فإن عدد المتفجرات العنقودية المستخدمة يُمكن أن صل إلى 4.6 مليون.[6] وهذا العدد أكثر بمثلين من عدد المتفجرات العنقودية التي استخدمتها قوات التحالف في العراق في عام 2003، وأكثر بمقدار 15 ضعفا من تلك التي استخدمتها الولايات المتحدة في أفغانستان في عامي 2001 و2002.

واتسعت دائرة الغارات التي استخدم الجيش الإسرائيلي الذخيرة العنقودية فيها, على مساحة تُقدر بـ 1400 كيلومتر مربع شمال وجنوب نهر الليطاني، وهي مساحة تشابه مساحة ولاية رود آيلاند الأميركية (1214 كيلومتر مربع). وقدر القائمون على نزع الألغام أن مساحة الـ 1400 كيلومتر مربع هذه، تشمل 4.3 كيلومتر مربع من الأراضي الحضرية المأهولة، و20 كيلومتراً مربعاً من الأراضي الزراعية، و4 كيلومترات مربعة من الغابات؛ هي منطقة موبوءة بالمتفجرات العنقودية.[7] وبالنظر إلى عدد المتفجرات العنقودية التي تم أزالتها مقارنة بعدد الغارات، فإن خبراء الإزالة أشاروا إلى أن معدلات الإخفاق في انفجار العديد من الذخائر العنقودية الإسرائيلية يبدو أنه يدور حول نسبة 25 في المائة، مما خلّف أعداداً هائلة من المتفجرات العنقودية الخطيرة غير المتفجرة.[8] وبناء على المراقبة الشخصية، قدر خبراء من هيومن رايتس ووتش والأمم المتحدة أن مستوى

---

[4] ما بين 17 يناير/كانون الثاني و28 فبراير/شباط 1991، استخدمت الولايات المتحدة وحليفاتها من الدول إجمالي 61000 قنبلة عنقودية، وتضم 20 مليون متفجرة صغيرة انفجرت في العراق، وهي دولة أكبر من لبنان بأربعين مرة. انظر: Human Rights Watch, *Fatally Flawed: Cluster Bombs and Their Use by the United States in Afghanistan*, vol. 14, no. 79(g) ديسمبر/كانون الأول 2002، على: http://hrw.org/reports/2002/us-afghanistan/ صفحة 40.

[5] بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 15 يناير/كانون الثاني 2008.

[6] مقابلات هيومن رايتس ووتش مع جنود احتياط من جيش الدفاع الإسرائيلي (تم حجب الأسماء)، تل أبيب والقدس، إسرائيل، أكتوبر/تشرين الأول 2006. ما لم يُذكر خلاف هذا فإن كل المقابلات المذكورة في هذا التقرير تمت في لبنان.

[7] بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 15 يناير/كانون الثاني 2008. وللاطلاع على تقسيم الأراضي حسب النوع، حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2006، يُرجى مراجعة: United Nations Development Programme, "CBU Contamination by Land Use," مُحدث حتى 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

[8] مركز الأمم المتحدة لإزالة الألغام، قائمة معلومات القنابل العنقودية بجنوب لبنان، في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، على: http://www.maccsl.org/reports/Leb%20UXO%20Fact%20Sheet%204%20November,%202006.pdf (تمت الزيارة في 18 مارس/آذار 2007)، و بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 12 سبتمبر/أيلول 2007.

وكثافة تلوث جنوب لبنان فترة ما بعد النزاع، على أنها أسوأ بكثير مما وجدوا في العراق أو أفغانستان أو كوسوفو إثر استخدام الأسلحة العنقودية في تلك البلدان. غير أن المدنيين في المناطق التي يعرف القائمون بنزع الألغام منها أنها ملوثة بشكل مباشر؛ ليسوا فقط هم من تأثرت حياتهم بشدة، بل تأثرت أيضاً حياة كل الأشخاص الذين يقيمون في نطاق مساحة 1400 كيلومتر مربع المذكورة، إذ لا يمكن لهؤلاء الإقامة بأمان حتى يتم تفتيش بيوتهم وحقولهم وإذا اقتضى الأمر، أن يزيل منها القائمون على إزالة الألغام ما فيها من الذخائر غير المنفجرة.

والذخائر العنقودية التي أطلقتها إسرائيل على الجنوب اللبناني تسببت في ضرر جسيم وقائم لحق بالمدنيين. وفيما يبدو أن الإصابات المدنية الفورية المباشرة التي أسفرت عنها الانفجارات كانت مقتصرة، فإن الأثر طويل المدى من حيث الإصابات والوفيات وغيرها من أشكال الضرر، كان أثراً بالغاً. وحتى 15 يناير/كانون الثاني 2008، وطبقاً لمركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان، فإن انفجار الذخائر العنقودية غير المنفجرة تسبب في إصابة 192 مدنياً و29 من القائمين على إزالة الألغام، على الأقل.[9] كما أن عدد المتفجرات العنقودية الهائل المستخدم ومعدلات عدم تفجر القنابل العالي تسببا في أضرار شديدة لحقت بالاقتصاد؛ بتحويل الأراضي الزراعية إلى حقول ألغام فعلية وبالإضرار بحصاد محاصيل التبغ والحمضيات والموز والزيتون.

[9] بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 15 يناير/كانون الثاني 2008. (يشمل ملحقاً ببيانات الإصابات الناجمة عن القذائف العنقودية) [يُسمى من الآن فصاعداً قائمة إصابات مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان]. كما يتابع مركز موارد الألغام الإصابات الناجمة عن القذائف العنقودية وأحصى 239 إصابة في صفوف المدنيين و33 من القائمن بنزع الألغام، وهذا حتى 2 يناير/كانون الثاني 2008. بريد إلكتروني من حبوبة عون، منسقة مركز موارد الألغام لـ هيومن رايتس ووتش، 2 يناير/كانون الثاني 2008 (يشمل ملحقاً ببيانات الإصابات الناجمة عن القذائف العنقودية) [يُسمى من الآن فصاعداً قائمة إصابات مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان].

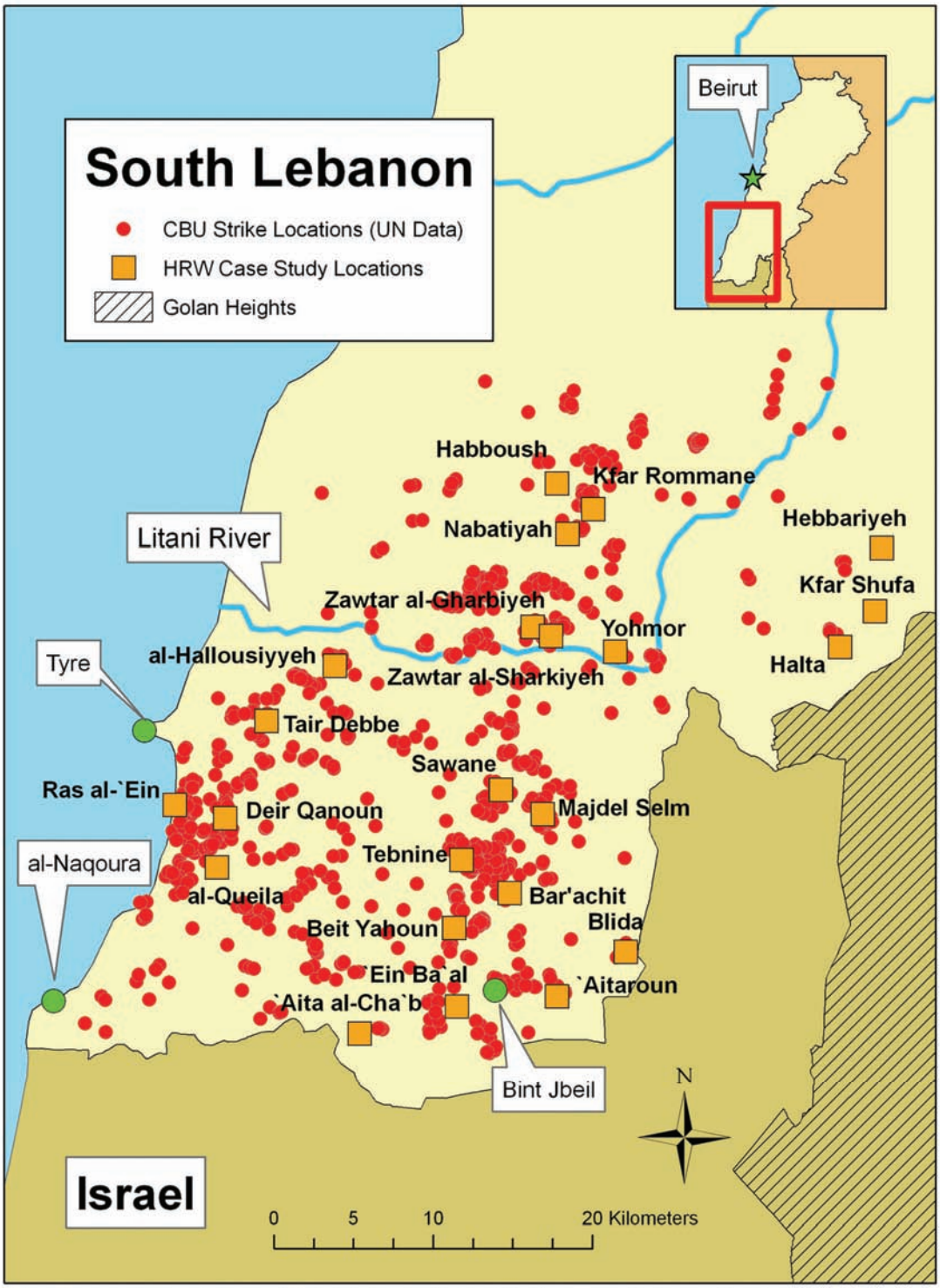

Map Source Data: Human Rights Watch; United Nations; and Vector Map Level 0 (Digital Chart of the World), U.S. National Imagery and Mapping Agency, September 2000.

وقد أطلقت إسرائيل في أول أسبوعين من النزاع عدداً صغيراً نسبيا من الهجمات باستخدام الأسلحة العنقودية. وتزايدت الهجمات في الأيام التالية في أعقاب التعليق الجزئي للهجمات الجوية لمدة 48 ساعة من 31 يوليو/تموز إلى 1 أغسطس/آب 2006. وقال جنود إسرائيليون يعملون بوحدة نظام إطلاق الصواريخ المتعدد إن شهر أغسطس/آب هو الذي شهد إطلاق العديد من الصواريخ العنقودية الإسرائيلية.[10]

و تم الاستخدام المفرط للأسلحة العنقودية أثناء أخر 72 ساعة من النزاع، حين قامت إسرائيل بإطلاق عملية واسعة النطاق مستخدمة القصف بالسلاح العنقودي، وضربت أكثر من 850 موقعاً بملايين المتفجرات العنقودية. وطبقاً للأمم المتحدة فإن 90 في المائة من هجمات الأسلحة العنقودية الإسرائيلية تمت أثناء هذه الفترة القصيرة.[11] وقال قائد بوحدة نظام إطلاق الصواريخ المتعدد لصحيفة هآرتس الاسرائيلية: "ما فعلناه كان جنونياً ووحشياً... لقد غطينا بلدات كاملة بالقنابل العنقودية" وقال إنه من أجل تعويض عدم دقة الصواريخ العنقودية تم أمر وحدته بـ"إغراق" المنطقة بها بالكامل.[12]

---

[10] مقابلات هيومن رايتس ووتش مع جنود احتياط من جيش الدفاع الإسرائيلي (تم حجب الأسماء)، تل أبيب والقدس، إسرائيل، أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[11] مسؤولو الأمم المتحدة الذين ذكروا هذا الرقم شملوا العاملين بالأمم المتحدة بمجال تنسيق إغاثة الطوارئ ونائب الأمين العام للشؤون الإنسانية جان إغيلاند، ومنسق الشؤون الإنسانية في لبنان ديفيد شيرر، ومدير البرامج بمركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان، كريس كلارك. انظر على سبيل المثال: "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "لبنان: قائمة حقائق القنابل العنقودية" 19 سبتمبر/أيلول 2006، و"الأمم المتحدة تستنكر القنابل العنقودية الإسرائيلية" أخبار البي بي سي، 30 أغسطس/آب 2006. تسعين في المائة من إجمالي المواقع المصابة في الحرب البالغ عددها 962 وهي 866 موقعاً، تمت إصابتها في الأيام الثلاثة الأخيرة. لاحظ أن كل موقع ربما أصيب بضربات متعددة. بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 15 يناير/كانون الثاني 2008.

[12] انظر: Meron Rapoport, "When Rockets and Phosphorous Cluster," *Ha'aretz*, 30 سبتمبر/أيلول 2006، على: http://www.haaretz.com/hasen/spages/761910.html (تمت الزيارة في 24 يوليو/تموز 2007).

ألحقت متفجرة عنقودية إصابات خطيرة بمحمد عبد الله مهدي، الميكانيكي البالغ من العمر **18** عاماً، حين حاول تحريك محرك سيارة في مرأبه في زوتر الشرقية يوم **4** أكتوبر/تشرين الأول **2006**. وكما يظهر هنا بعد إصابته بثلاثة أسابيع، نزف الدماء وفقد نصف يده اليسرى ولحقت الإصابات بساقه اليمنى وعانى من صدمة نفسية. © **2006** بوني دوكرتي/هيومن رايتس ووتش

ووقعت هذه الهجمات بعدما تبنى مجلس الأمن قرار رقم 1701 في 11 أغسطس/آب الذي طالب بوقف إطلاق النار فوراً و لكن قبل التقاء الحكومتين اللبنانية والإسرائيلية على حدة لتحديد موعد رسمي لوقف إطلاق النار الذي سينفذ في 14 أغسطس/آب.[13] وفي ذلك الحين كانت إسرائيل على الأرجح تعرف باقتراب بلوغ تسوية. وفي هذه المرحلة المتأخرة من الحرب كان غالبية المدنيين قد فروا من المنطقة، لكن التسوية الوشيكة كانت ستفضي بشكل واضح الى عودة المدنيين اللبنانيين إلى ديارهم، والتي أضحى الكثير منها الآن إما موبوءة بشكل مباشر بالذخائر غير المنفجرة أو محاطة

[13] طالب القرار الذي جاء في **19** نقطة من بين أحكام أخرى بـ: "وقف كامل للاقتتال بناء على وقف فوري لإطلاق النار من حزب الله بالكف عن كل الهجمات والكف الفوري من الجانب الإسرائيلي عن العمليات العسكرية العدائية"، مجلس الأمن، قرار رقم **1701** (**2006**)، S/RES/1701 (**2006**)، على: http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/No6/465/03/PDF/No646503.pdf?OpenElement (تمت الزيارة في **13** مايو/أيار **2007**)، فقرة **1**. انظر أيضاً: "مجلس الأمن يطالب بإنهاء القتال بين حزب الله وغسرائيل، ويتبنى بالإجماع قرار رقم **1701** (**2006**)" بيان صحفي للأمم المتحدة، **11** أغسطس/آب **2006**، على:
http://www.un.org/News/Press/docs/2006/sc8808.doc.htm (تمت الزيارة في **26** يوليو/تموز **2007**).

بأراضي من ذات النمط. ومن غير المفهوم تفسير أن إسرائيل التي استخدمت الأسلحة العنقودية في مناسبات عدة فيما سبق، لا تعرف بأن لهجماتها أثر إنساني مستديم.

وقالت إسرائيل مراراً إن استخدامها للذخائر العنقودية في جنوب لبنان كان بالاتساق مع "مبادئ النزاع المسلح" وكان رداً على نشر حزب الله لمنصات صواريخ وإخفائها "في مناطق مسكونة ومناطق فيها مزروعات ونباتات كثيفة".[14] وطبقاً لجيش الدفاع الإسرائيلي فإن القرار الخاص باستخدام الأسلحة العنقودية "تم التوصل إليه فقط بعد اختبار خيارات أخرى والتوصل إلى أنها أقل فعالية في ضمان التغطية القصوى للمناطق التي يتم قصف الصواريخ منها".[15] وقالت الحكومة الإسرائيلية لـ هيومن رايتس ووتش إن قواتها وجهت كل نيران الأسلحة العنقودية إلى أهداف عسكرية مشروعة وأنه لأسباب إنسانية "تم توجيه غالبيتها إلى مناطق مفتوحة، للحفاظ على مسافة آمنة تفصلها عن المناطق المسكونة".[16] وحين استخدم جيش الدفاع الإسرائيلي الذخيرة العنقودية في "مناطق سكنية/أحياء" زعم أنه فعل هذا "كرد فعل دفاعي فوري على الهجمات الصاروخية لحزب الله من مواقع إطلاق الصواريخ التي تقع داخل القرى".[17] ويقول الجيش الإسرائيلي: "تم اتخاذ خطوات فعالة لتحذير المدنيين بضرورة مغادرة المنطقة".[18]

وقد تفقد باحثو هيومن رايتس ووتش مواقع الضربات التي استُهدفت بالذخائر العنقودية وتحدثوا إلى السكان المحليين، وخلصوا إلى أن الذخائر العنقودية أثرت على قرى كثيرة وعلى الحقول الزراعية المحيطة بها، وهي مواقع يستخدمها المدنيون بشكل مكثف.

كما خلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن الهجمات بالأسلحة العنقودية على المناطق المأهولة بالسكان المدنيين لا يبدو أن لها هدفاً عسكرياً محدداً. أما باحثو هيومن رايتس ووتش والذين تركزت تحقيقاتهم - فور وقف إطلاق النار مباشرة - على الهجمات بالأسلحة العنقودية في وحول مراكز تجمع السكان المدنيين، فخلصوا إلى أن قرية لبنانية واحدة فقط فيها دليل واضح على تواجد قوات

---

[14] رد إسرائيل على الاتهامات باستهداف مواقع للمدنيين في لبنان أثناء "حرب لبنان الثانية"، الوثيقة تضم بريد إلكتروني من غيل هاسكال، وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى هيومن رايتس ووتش بتاريخ 8 مايو/أيار 2007، رداً على رسالة من هيومن رايتس ووتش إلى وزير الدفاع عامير بيريز أرسلت في 8 يناير/كانون الثاني 2007.

[15] المرجع السابق.

[16] المرجع السابق.

[17] وزارة الخارجية الإسرائيلية، "رأي المتحدث العام باسم الجيش عن استخدام الذخيرة العنقودية في حرب لبنان الثانية"، 24 ديسمبر/كانون الأول 2007، على: http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Law/Legal+Issues+and+Rulings/Opinion+of+the-Military+Advocate+General+regarding+use+of+cluster+munitions+in+Second+Lebanon+War+24.htm (تمت الزيارة في 29 ديسمبر/كانون الأول 2006).

[18] المرجع السابق.

حزب الله من بين أكثر من 40 بلدة وقرية قام الباحثون بزيارتها. وفيما يبدو أن بعض الهجمات العنقودية الإسرائيلية كانت رداً على هجمات صاروخية؛ فإنه في الكثير من الهجمات على المناطق المأهولة بالسكان والتي تم تفحصها من قبل هيومن رايتس ووتش؛ لم يتمكن المدنيون المتواجدون فيها وقت وقوع الهجمات من تحديد هدف عسكري محدد، مثل شخصيات من حزب الله أو منصات صواريخ أو أسلحة وذخائر.

وفي هذه المرحلة المتأخرة – آخر ثلاثة أيام من الاقتتال – كان غالبية شهود العيان المحتملين إما قد فروا أو اختبئوا داخل المباني والمخابئ، مما صعب عليهم رؤية النشاط الدائر حولهم وهو ما أدى بدوره لصعوبة أن تجزم هيومن رايتس ووتش بوجود أو غياب أهداف عسكرية لحزب الله بناء على الشهادات التي حصلت عليها من المقابلات بحد ذاتها. على أن الغياب الظاهر لأهداف عسكرية مشروعة في هذه المناطق المأهولة بالسكان المدنيين يحاكي النتيجة الأوسع التي توصلت اليها هيومن رايتس ووتش إثر التحقيق في سلوك حزب الله أثناء الحرب، والتي كشفت عن أن حزب الله أطلق الغالبية العظمى من صواريخه من مواقع تم التحضير لها مسبقاً وكانت خارج القرى.[19] كما أن العدد الهائل من الذخائر العنقودية التي أمطرت على جنوب لبنان على مدى الأيام الثلاثة التي سبقت التفاوض لإنفاذ إطلاق النار، تلقي بالشكوك على مزاعم الجيش الإسرائيلي بأن هجماته كانت تستهدف أهدافاً محددة أو حتى مواقع إستراتيجية، وبأنها كانت بمثابة جهد مبذول لإغراق مناطق واسعة بالمتفجرات والقنابل غير المتفجرة لدى الارتطام، والتعامل مع أهداف عسكرية منفصلة ومميزة في منطقة واحدة مأهولة بالسكان على أنها هدف واحد يمثل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، وإذا تم فعل هذا عمداً؛ فهو جريمة حرب.

و يطالب القانون الإنساني الدولي والذي يحكم سلوك الأطراف أثناء النزاع المسلح، أطراف النزاع بالتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين، ويحظر أي هجمات لا تلتزم بهذا ويعتبرها "عشوائية".[20] والهجمات بالذخيرة العنقودية على أو بالقرب من المراكز المدنية المأهولة، مثل التي أطلقتها إسرائيل، تمثل أساساً للافتراض بأنها عشوائية، بما أن الأسلحة غير دقيقة إلى حد كبير وتؤثر على

---

[19] لتحليل أشمل لانتهاكات حزب الله للقانون الإنساني الدولي أثناء النزاع، انظر: "هيومن رايتس ووتش، "مدنيون تحت الهجوم: هجمات حزب الله الصاروخية على إسرائيل أثناء حرب 2006"، مجلد 19، عدد 3 (E)، أغسطس/آب 2007، على: http://hrw.org/arabic/reports/2007/iopto807/ . وقد ظهر من أبحاثنا أنه في بعض المرات أطلق حزب الله الصواريخ من داخل مناطق مأهولة بالسكان المدنيين، وسمح لمقاتليه بالاختلاط بالمدنيين اللبنانيين، أو خزن أسلحة في مناطق مأهولة بالمدنيين بأساليب تنتهك القانون الإنساني الدولي. على أن مثل هذه الانتهاكات لم تكن متفشية... فقد خلصنا إلى وجود دليل قوي على أن حزب الله خزن غالبية صواريخه في مخابئ ومراكز لتخزين الأسلحة في حقول ووديان غير مأهولة، وأن في الغالبية العظمى من الحالات ترك حزب الله المناطق المأهولة ما إن بدأ القتال، وأن حزب الله أطلق الغالبية العظمى من صواريخه من مواقع محضر لها مسبقاً تقع خارج القرى.

[20] البروتوكول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس/آب 1949 المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة، في 8 يونيو/حزيران 1966، 1125 U.N.T.S. 3, ودخل حيز النفاذ في 7 ديسمبر/كانون الأول 1978، مواد 48 و51(4)(أ) و(ب).

مساحات واسعة وتتسبب بشكل منهجي في إصابات مفرطة ويمكن التنبؤ بوقوعها أثناء الهجمات وبعدها. كما أن أي من الذخيرة العنقودية التي استخدمتها إسرائيل لم تكن موجهة بدقة بالاضافة الى أن عدد قليل فقط من الوحدات التي كانت تحملها تضم آلية للتوجيه. ولم تكن أي من المتفجرات العنقودية موجهة بأي شكل من الأشكال. وهذه العوامل تدعم الرأي القائل بأن هذه الأسلحة تم استخدامها في ظروف لم تكن فيها قادرة على التمييز بين الأهداف العسكرية الفعلية أو المحتملة على جانب، والمدنيين المتواجدين في المنطقة أو الذين سوف يتواجدون فيها قريباً، على جانب آخر.

وحتى في الحالات التي هاجم فيها الجيش الإسرائيلي هدفاً عسكرياً محدداً، فقد استخدم ذخائر عنقودية تنتهك مبدأ التناسب، وهو المبدأ القانوني الذي يستوجب أن يمتنع القائم بالهجوم عن شن الهجوم إذا كان الضرر الواقع على المدنيين يزيد عن المكسب العسكري المتوقع من الهجوم. وثمة تزايد في الإدراك الدولي بأنه حين تُستخدم الذخائر العنقودية في أي من أنواع التجمع السكاني، فثمة افتراض قوي وإن أمكن الرد عليه، بأن الهجمة غير متناسبة، بسبب الخطر القائم على المدنيين والضرر المستقبلي المتوقع من المتفجرات العنقودية التي لم تنفجر لدى الارتطام.

ولدى حساب الضرر المتوقع والواقع على المدنيين، كانت إسرائيل بحاجة لأخذ تواجد المدنيين في الاعتبار. وطيلة الحرب أصدرت إسرائيل تحذيرات عامة للمدنيين في جنوب لبنان بالمغادرة بواسطة منشورات باللغة العربية وبالبث الإذاعي. وقد فر عدد كبير من المدنيين من المنطقة. إلا أن إسرائيل كانت تعرف بلا شك أن بعض المدنيين لم يتمكنوا أو لم يكونوا مستعدين للذهاب لأنهم معدمين أو كبار السن أو يخشون التعرض للقتل على الطرقات، أو لم يتمكنوا من الحصول على وسيلة نقل أو للمسؤولية عن ممتلكات الأسرة. وظل هؤلاء المدنيين لهذا عرضة لهجمات الذخيرة العنقودية. وكان هذا ما حدث في نزاع عام 1993 بين إسرائيل وحزب الله في جنوب لبنان، وأثناء النزاع عام 2006 امتلأت وسائل الإعلام بروايات عن المدنيين اللبنانيين الذين يموتون في الهجمات الإسرائيلية أو يُحاصرون حيث هم بلا مجال للفرار.

وعلى أية حال فإن إصدار التحذيرات لا يسمح للأطراف المتقاتلة بألا تراعي استمرار تواجد بعض المدنيين لدى تحديد إن كان الهجوم المخطط له عشوائياً وغير متناسب أم لا. وفي الحالة اللاحقة فإن كل الضرر المتوقع الذي سيلحق بالمدنيين المتبقين يجب أن تتم مقارنته بالمكسب العسكري القائم والمتوقع، وإلغاء الهجوم إذا كان الضرر الذي سيلحق بالمدنيين غير متناسب. وكذلك فنظراً لطبيعة هذا السلاح واستخدام إسرائيل بكثرة له في أيام النزاع الأخيرة، فإن الأثر المستديم للمتفجرات العنقودية والتي لم تنفجر لدى الارتطام؛ يجب أن يكون من عوامل تحديد فيما إذا كان الهجوم المخطط له عشوائياً أو غير متناسب.

ونظراً للعدد الهائل، وبشكل مبالغ فيه، من المتفجرات العنقودية المستخدمة، ومعدلات إخفاقها المعروفة، فإن الضرر اللاحق بالمدنيين المتبقين والعائدين كان متوقعاً تمام التوقع. كما أن استخدام إسرائيل لأسلحة قديمة والظروف التي تم إطلاقها فيها (عادة بمسار منخفض أو من مسافة قصيرة) يزيد كثيراً من أعداد الذخائرالعنقودية التي لا تنفجر لدى الارتطام. وكانت إسرائيل تعرف تمام المعرفة بالضرر المستمر اللاحق بالمدنيين اللبنانيين جراء الذخائر العنقودية التي لم تنفجر والتي بقيت إثر استخدامها للأسلحة العنقودية في جنوب لبنان في 1978 و1982. والقنابل العنقودية التي لم تتفجر والتي تخلفت عن أسلحة استخدمت منذ أكثر من عشرين عاماً – وإن كانت بشكل أقل شمولاً من استخدامها في عام 2006 – استمرت في التأثير على اللبنانيين حتى مطلع نزاع عام 2006. كما أن شهادات الجنود والحظر المزعوم لجيش الدفاع الإسرائيلي على إطلاق الذخيرة العنقودية في مناطق سوف تدخلها فيما بعد، يشير إلى أن الأخطار المتوقعة لاستخدام الذخائر العنقودية التي لا تنفجر، كانت معروفة للجيش الإسرائيلي.

ولا توفر أبحاث هيومن رايتس ووتش ولا المعلومات المحدودة التي قدمها الجيش الإسرائيلي، دليلاً قوياً على أن الهجمات الإسرائيلية بالأسلحة العنقودية لها مزية عسكرية أكبر من الضرر القائم والجاري الذي تتسبب فيه. كما أن ندرة الأدلة الخاصة بالأهداف العسكرية المحددة، والأخطار المعروفة عن الذخيرة العنقودية، وتوقيت الهجمات الموسعة قبل أيام من وقف إطلاق النار المتوقع، والنطاق الهائل للهجمات،؛ كل هذه الحقائق مجتمعة تصل إلى استنتاج بأن الهجمات كانت ذات طابع عشوائي وغير متناسب. وإذا كانت الهجمات عشوائية أو متعمدة؛ سواء عن قصد أو بدافع من الإهمال، فهي جرائم حرب، وعلى إسرائيل واجب يتمثل في التحقيق في المسؤولية الجنائية مع من أعطوا التفويض بشن هذه الهجمات.

وأخيراً، فإن الهجمة بالذخيرة العنقودية على مستشفى تبنين في 13 أغسطس/آب 2006 تظهر في سياق انتهاك الحظر الخاص بالقانون الإنساني الدولي لمهاجمة العاملين الطبيين والمنشآت الطبية وحماية الأشخاص بمن فيهم من أصبحوا خارج دائرة القتال بسبب إصاباتهم. ولم تجد هيومن رايتس ووتش دليلاً على أن المستشفيات قد استخدمت في العمليات العسكرية، أو أنها استضافت مقاتلين بخلاف المرضى (أي من يعتبرون مقاتلين خرجوا من القتال جراء الإصابة)، أو أنها استُخدمت لأي غرض عسكري آخر. وهذه الأفعال بدورها يجب التحقيق فيها لتحديد مدى انتهاك قوانين النزاع المسلح الدولية، وباعتبارها جرائم حرب محتملة.

وأسفرت الهجمات العنقودية الإسرائيلية الى انطلاق عدد من التحقيقات فور انتهاء النزاع. وتشكل النتائج الخاصة بالتحقيق الداخلي والذي تم الإعلان عنه في ديسمبر/كانون الأول 2007 ما تم

اعتباره "تقصي حقائق عملياتي" مبدئي داخلي يخص الجيش الإسرائيلي وقد برأت الجيش من انتهاك القانون الإنساني الدولي، لكنها خلصت إلى أن الجيش الإسرائيلي أطلق ذخائر عنقودية على مناطق مأهولة بالسكان المدنيين في مخالفة لنظم جيش الدفاع الإسرائيلي، وأن الجيش الإسرائيلي لم يستخدم الذخيرة العنقودية على طول الخط بما يتفق مع أوامر رئيس الأركان آنذاك الليفتانت جنرال دان حالوتس.[21] ورفض بعض قادة جيش الدفاع الإسرائيلي بشدة هذه التهمة قائلين بأنهم تحركوا في حدود الأوامر الصادرة لهم.

ولم تقدم بيانات جيش الدفاع الإسرائيلي سوى ملاحظات عمومية تبرر الهجمات بالذخيرة العنقودية، بدلاً من تقديم معلومات تتعلق بكل قضية على حدة وتبرر الهجمات على أهداف محددة. وعلى سبيل المثال؛ وفيما تشير تلك الملاحظات إلى أن ثمة مخالفات للأوامر بعدم استهداف المناطق المأهولة، فإن بيانات الجيش الإسرائيلي لم تقدم معلومات لكل حادث على حدة لتبرير سبب حدوث مخالفة للأوامر. وبدلاً من هذا يبادر الجيش الإسرائيلي فورا الى القول بأن "قوات الدفاع الإسرائيلي استخدمت الموارد التي تملكها في محاولة لعرقلة الهجمات الصاروخية التي لا تتوقف على المدنيين الإسرائيليين". ولا تشرح بيانات الجيش الاسرائيلي الانتشار ذي النسبة العالية للأسلحة العنقودية في البلدات والقرى في أنحاء الجنوب اللبناني ولا تقدم أسباباً عن سبب ارتفاع معدلات المتفجرات العنقودية التي لم تنفجر لدى الارتطام. ولا تقر البيانات بالآثار المستقبلية المتوقعة على المدنيين جراء المعدلات المرتفعة الناجمة عن عدم تفجر الذخائر العنقودية.[22]

وخلص تحقيقان للأمم المتحدة إلى أن استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية يتعارض مع مبادئ القانون الإنساني الدولي الخاصة بالتمييز والتناسب. وخلصت وزارة الخارجية الأميركية إلى أن إسرائيل

---

[21] انظر: Greg Myre, "Israeli General Orders Lebanon Inquiry," *New York Times* 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، وانظر: "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، إسرائيل: الجيش يبدأ التحقيق في استخدام القنابل العنقودية على المناطق المأهولة بالمدنيين" IRINnews.org، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2006. وبيان الحكومة الإسرائيلية عن التقصي تشير إلى "تقصي عملياتي في استخدام الذخيرة العنقودية أثناء النزاع، حين تمت إثارة تساؤلات عن التنفيذ الكامل لأوامر رئيس الأركان بشأن استخدام الذخيرة العنقودية". ووزارة الخارجية الإسرائيلية، "جيش الدفاع الإسرائيلي يتقصى استخدام الذخيرة العنقودية في حرب لبنان"، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، على: http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2006/IDF%20to%20probe%20use%20of%20cluster%20munitions%20in%20Lebanon%20War%2021-Nov-2006 (تمت الزيارة في 3 سبتمبر/أيلول 2007). ولم تعلن إسرائيل على الملأ الأنظمة أو الأوامر.

[22] ووزارة الخارجية الإسرائيلية، "جيش الدفاع الإسرائيلي يتقصى استخدام الذخيرة العنقودية في حرب لبنان"، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، على: http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2006/IDF%20to%20probe%20use%20of%20cluster%20munitions%20in%20Lebanon%20War%2021-Nov-2006 (تمت الزيارة في 3 سبتمبر/أيلول 2007). وانظر: وزارة الخارجية الإسرائيلية، "رأي المتحدث العام باسم الجيش عن استخدام الذخيرة العنقودية في حرب لبنان الثانية"، 24 ديسمبر/كانون الأول 2007، على: http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Law/Legal+Issues+and+Rulings/Opinion+of+the-Military+Advocate+General+regarding+use+of+cluster+munitions+in+Second+Lebanon+War+24.htm (تمت الزيارة في 29 ديسمبر/كانون الأول 2006).

ربما انتهكت اتفاقات سرية مع الولايات المتحدة بخصوص متى وكيف تستخدم إسرائيل الذخيرة العنقودية التي تمدها بها الولايات المتحدة.[23]

كما وتعتقد هيومن رايتس ووتش بأن الذخيرة العنقودية متفردة في كونها فئة من الأسلحة التي تحتاج لأنظمة وطنية ودولية أقوى لحماية المدنيين منها أثناء النزاعات المسلحة. وثمة ضرورة للتحرك العاجل لفرض التحكم على الخطر المحدق الملازم لاستخدام الذخيرة العنقودية على المدنيين أثناء الهجمات، والخطر طويل الأمد الذي تفرضه بعد النزاع، والأخطار المستقبلية المتوقعة جراء الانتشار الواسع لهذه الأسلحة. وتعتقد هيومن رايتس ووتش أن على أطراف النزاع عدم اللجوء أبدا الى استخدام ذخائر عنقودية غير موثوقة وغير دقيقة التوجيه. وفي عام 1999 كانت هيومن رايتس ووتش أول منظمة غير حكومية تطالب بقرار رسمي بتعليق استخدام تلك الأسلحة الى أن يتم حل المشكلات الإنسانية الملازمة لها. ويجب أن تتحمل الحكومات عبء إظهار أن أي ذخائر عنقودية لديها دقيقة وموثوقة بما يكفي بحيث لا تفرض أخطاراً غير مقبولة على المدنيين أثناء وبعد الهجمات.[24]

والاهتمام الدولي بالحاجة الى معالجة قضية الذخيرة العنقودية آخذ في التزايد بوتيرة سريعة. وتجدر الاشارة الى أن 23 فبراير/شباط 2007 شهد موافقة 46 دولة اجتمعت في أوسلو بالنرويج على إعداد اتفاقية لحظر الذخيرة العنقودية التي تسبب الحاق ضررٍ غير مقبولٍ بالمدنيين بحلول عام 2008.[25] وانضمت ثماني دول أخرى للحركة في اجتماع لاحق في ليما ببيرو في مايو/أيار 2007، ولدى نهاية الاجتماع التالي في فيينا في ديسمبر/كانون الأول، كان هناك 94 دولة منخرطة في الترتيب للاتفاقية. وسوف تقوم هذه الاتفاقية بـ"حظر استخدام وإنتاج ونقل وتخزين الذخيرة العنقودية التي تسبب أضرار غير مقبولة للمدنيين" وفيها أحكام عن إزالة القنابل العنقودية التي لا تتفجر (الشبيهة بالألغام)، ومساعدة الضحايا، وتثقيف الأفراد بشأن أخطار الأسلحة العنقودية، وتدمير المخزون من الأسلحة العنقودية.[26] وفي عام 2008 سوف تقوم الحكومات بإعداد اتفاقية والتفاوض

---

[23] انظر: David Cloud, "Inquiry Opened Into Israeli Use of US Bombs," *New York Times*, 25 أغسطس/آب 2006.

[24] بعض الدول تطور وتستحوذ على ذخائر عنقودية ربما لا تحمل نفس درجة الخطورة على المدنيين كما تفعل بعض الذخيرة العنقودية المتوافرة لأنها قادرة على استهداف أدق وأكثر ثقة. مثلاً بعض الأسلحة ذات المجسات تحوي عدداً صغيراً من المتفجرات العنقودية الصغيرة، ولكل منها نظام توجيه بالأشعة تحت الحمراء يوجه المتفجرات العنقودية الصغيرة إلى عربة مصفحة.

[25] مؤتمر أوسلو عن الذخيرة العنقودية، "إعلان"، 22-23 فبراير/شباط 2007 على:
http://www.regjeringen.no/upload/UD/Vedlegg/Oslo%20Declaration%20(final)%2023%20February%202007.pdf (تمت الزيارة في 2 مارس/آذار 2007).

[26] المرجع السابق.

عليها بشأن اتفاقية في اجتماع بنيوزيلاندا وأيرلندا.[27] وقال وزير الخارجية النرويجي جوناس غار ستور: "لقد فرضنا على أنفسنا خطة زمنية صارمة لإتمام عملنا في عام 2008. وهذه خطة طموحة لكنها ضرورية للرد على الطبيعة العاجلة لهذه المشكلة الإنسانية".[28] وهذه المبادرة التي تعكس عن قرب مساق عملية أوتاوا لحظر الإلغام المضادة للأفراد، جاءت نتيجة لسنوات من النشاط والدعاية من قبل هيومن رايتس ووتش، وتحالف الذخيرة العنقودية، والذي تشارك هيومن رايتس ووتش في رئاسته ومنظمات غير حكومية أخرى، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبعض الدول. وكان لبنان من المشاركين المهمين في "عملية أوسلو" فيما ظلت إسرائيل بعيدة عن العملية.

كما تسعى الدول الى وضع معايير محلية لمعالجة قضية الذخيرة العنقودية. وأصبحت بلجيكا أول دولة تتبنى حظراً شاملاً على الذخيرة العنقودية في فبراير/شباط 2006، وتلتها النمسا في ديسمبر/كانون الأول 2007. وأعلنت النرويج تعليقها لاستخدام الذخيرة العنقودية في يونيو/حزيران 2006 والمجر في مايو/أيار 2007. كما ويجري الإعداد لمبادرات البرلمانية لحظر أو تقييد الذخيرة العنقودية في عدة دول. وقد قررت دول كثيرة في السنوات الأخيرة أن تُخرج من الخدمة و/أو تدمر الذخيرة العنقودية ذات المعدلات العالية الاخفاق في الانفجار، وبعدها دعت إلى حظر استخدامها في المناطق المأهولة بالسكان.

والقانون الإنساني الدولي الخاص باستخدام الذخيرة العنقودية هو في طور الاكتمال، إلا أن ثمة إجماع يتطور بشأن اعتبار استخدامها في المناطق المأهولة بالسكان ضربا من الانتهاكات، سواء بالنسبة لاحتمال الضرر العشوائي أو غير المتناسب على المدنيين وقت الهجوم وكذلك في المستقبل بسبب المتفجرات العنقودية التي لم تنفجر. وديباجة الإعلان الأخير للمراجعة الثالثة لمؤتمر اتفاقية الأسلحة التقليدية، على سبيل المثال، جاء فيها: "... الآثار المتوقعة للبقايا المتفجرة من مخلفات الحروب في المناطق المأهولة بالمدنيين هي من العوامل الواجب أخذها في الاعتبار لدى تطبيق قواعد القانون الإنساني الدولي على التناسب في الهجمات والتدابير الوقائية الخاصة بالهجوم".[29] والدول الأطراف بمن فيها إسرائيل والولايات المتحدة تبنت هذه الصيغة في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2006. وترى هيومن رايتس ووتش أن المجتمع الدولي عليه التحرك نحو اعتبار أن الآثار المترتبة على استخدام الذخيرة العنقودية في المستقبل؛ لا تتوقف عند انتهاك القانون الإنساني الدولي فقط، بل

---

[27] المرجع السابق.

[28] "حظر الذخيرة العنقودية بحلول عام 2008"، بيان صحفي عن وزارة الخارجية النرويجية، 23 فبراير/شباط 2007، على: http://www.regjeringen.no/en/ministries/ud/Press-Contacts/News/2007/Cluster-munitions-to-be-banned-by-2008.html?id=454942 (2 مارس/آذار 2007).

[29] المراجعة الثالثة للأطراف المتعاقدة العليا لاتفاقية الأسلحة التقليدية، "الوثيقة الأخيرة، الجزء 2، الإعلان الأخير"، CCW/CONF.III/11 (Part II) جنيف، 7-17 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، صفحة 4.

أيضاً كأساس للمسؤولية الجنائية. والمأساة التي وقعت في لبنان يجب أن تكون بمثابة عامل مُنبه لاتخاذ الإجراءات الوطنية وتبني معاهدة دولية جديدة بصدد الذخائر العنقودية.

منهج التقرير

يستند هذا التقرير إلى أبحاث ميدانية قامت بها هيومن رايتس ووتش في لبنان وإسرائيل، وتم تدعيمه بمعلومات من قبل مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان. كما استند إلى أكثر من عشرة أعوام من البحوث الميدانية والتوثيق أجرتها هيومن رايتس ووتش حول الذخيرة العنقودية.

وكان باحثو هيومن رايتس ووتش في لبنان طيلة فترات النزاع وكانوا أول من أكد استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية حينما قاموا بتوثيق هجمة جيش الدفاع الإسرائيلي على قرية بليدة في 19 يوليو/تموز 2006. وفي الوقت نفسه فإن باحثي هيومن رايتس ووتش الذين عملوا في شمال لبنان أكدوا الوجود المتفشي لقذائف المدفعية والتي استخدمت فيها الذخيرة العنقودية ضمن ترسانة أسلحة فرق مدفعية جيش الدفاع الإسرائيلي المتمركزة على طول الحدود الإسرائيلية مع لبنان.

وفور وقف إطلاق النار سافر باحثو هيومن رايتس ووتش إلى جنوب لبنان، وهو الموقع الأكثر تأثراً بالذخيرة العنقودية. وأمضوا ستة أيام في مسح درجة الدمار الناجم عن الهجمات العنقودية وفي إجراء المقابلات. وعاد الباحثون إلى جنوب لبنان في أواسط سبتمبر/أيلول 2006 لعدة أيام، وأمضوا أسبوعاً آخر في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2006 في توثيق الآثار التي خلفتها المتفجرات العنقودية.

وحقق باحثو هيومن رايتس ووتش في أكثر من 50 هجمة بالذخيرة العنقودية، وشملت هجمات على أكثر من 40 بلدة وقرية في جنوب لبنان. وجمعوا أدلة مادية على الهجمات والتقطوا صوراً فوتوغرافية وزاروا المستشفيات وقابلوا عشرات المدنيين الذين تأثروا بشكل مباشر من هجمات الذخيرة العنقودية، بمن فيهم عدة رجال ونساء وأطفال لحقت بهم إصابات من المتفجرات العنقودية أو تلك لم تنفجر لدى الارتطام. وتحدث الباحثون إلى الكثير من اللبنانيين في بلداتهم وقراهم فيما كانوا يعودون إلى ديارهم. كما قابلت هيومن رايتس ووتش خبراء في نزع الألغام من الجيش اللبناني والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أثناء قيامهم بتصنيف وإزالة حقولً هائلة المساحة مليئة بالمتفجرات العنقودية التي لم تنفجر والمميتة الطابع في لبنان. أما المدنيون الذين بقوا في قراهم وبلداتهم وقت الهجوم فقد اعتادوا استخدام المخابئ التي تحفظهم من القصف، ولهذا فلم يكونوا في العادة على دراية بوجود أية أهداف عسكرية أو تحركات عسكرية في الجوار.

وأثناء النزاع قدمت هيومن رايتس ووتش، في مناسبات عدة، طلبات للإحاطة بالمعلومات من المسؤولين الإسرائيليين بشأن استخدام الذخيرة العنقودية، خاصة إثر الغارة على قرية بليدة. وأجرت هيومن رايتس ووتش مطالبات إحاطة بمعلومات أخرى بعد النزاع، مع اتضاح نطاق استخدام الذخيرة العنقودية في الأيام الأخيرة. كما طالبت هيومن رايتس ووتش إسرائيل بمدها بمعلومات عن استخدام الذخيرة العنقودية في بيانات صحفية أو عروض علنية على الملأ.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2006 قابل باحثون من هيومن رايتس ووتش مسؤولين وجنوداً إسرائيليين في تل أبيب والقدس لمناقشة استخدام الذخيرة العنقودية. والأجدر بالذكر أن الباحثين قابلوا أربعة جنود من وحدة نظام إطلاق الصواريخ المتعدد ووحدات المدفعية التي استخدمت الذخيرة العنقودية في يوليو/تموز وأغسطس/آب. وفي يوليو/تموز 2007 قابل فريق آخر من هيومن رايتس ووتش محامين من جيش الدفاع الإسرائيلي، وقدموا رؤية حول موقف الجيش لكنهم لم يحددوا أهدافاً عسكرية سرية. وفي هذا التقرير استخدمت هيومن رايتس ووتش كل البيانات العلنية المتوافرة عن الذخيرة العنقودية التي أصدرتها الحكومة الإسرائيلية، وكذلك البيانات التي تناقلتها وسائل الإعلام. كما استندت إلى مقابلات مع محامين من جيش الدفاع الإسرائيلي ووثيقة إسرائيلية تم إرسالها رداً على مطالبات هيومن رايتس ووتش بالمعلومات، وجاء فيها مناقشات موجزة لاستخدام الذخيرة العنقودية وهي ملحقة بهذا التقرير.[30]

التوصيات

إلى الحكومة الإسرائيلية

- حظر استخدام ونقل وإنتاج الذخيرة العنقودية غير الموثوقة وغير الدقيقة، بما في ذلك كل الأنواع التي استخدمت في لبنان، وتدمير كل المخزون الموجود.
- إنشاء وتمكين تحقيق مستقل للتحقق من كل البيانات ذات الصلة والتحقيق بشكل محايد ومستقل في استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي للذخيرة العنقودية في لبنان، للتقييم المدقق لما إذا كانت الذخيرة العنقودية المستخدمة قد استخدمت بطريقة متسقة مع القانون الإنساني الدولي. ويجب أن يتصدى التحقيق لأسئلة عن الاستخدام المتعمد في مناطق مأهولة بالسكان،

---

[30] الوثيقة مرسلة من وزير الخارجية الإسرائيلي إلى هيومن رايتس ووتش بتاريخ 8 مايو/أيار 2007، وهي مقتبسة بالكامل وبنفس الكلمات من وثيقة من الوزارة منشورة على موقعها بتاريخ 1 أبريل/نيسان 2007، بعنوان: "الحفاظ على المبادئ الإنسانية أثناء قتال الإرهابيين: كفاح إسرائيل مع حزب الله في حرب لبنان"، على: http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism-Obstacle+to+Peace/Terrorism+from+Lebanon-Hizbullah/Preserving+Humanitarian+Principles+While+Combating+Terrorism+-+April+2007.htm (تمت الزيارة في 14 أغسطس/آب 2007). والوثيقة ليست رداً مباشراً على معلومات طلبتها هيومن رايتس ووتش. وإلى الآن لم نتلق معلومات إضافية من السلطات الإسرائيلية ترد بشكل مباشر على طلباتنا بالإحاطة بالمعلومات.

وتوقيت الهجمات، وكمية ودرجة الثقة في الذخيرة العنقودية المستخدمة، والأهداف العسكرية المحددة في كل هجمة (أو غيابها)، وإن كانت الأهداف العسكرية المنفصلة تُعامل على أنها هدف واحد أثناء القصف، وإن كان ثمة معرفة أو إهمال لمعرفة الآثار المتوقعة على المدنيين والأعيان الأخرى الخاضعة للحماية. ويجب إعلان نتائج التحقيق على الملأ.

- محاسبة المسؤولين عن استخدام الذخيرة العنقودية في انتهاك القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك بواسطة الإجراءات التأديبية أو الملاحقة القضائية إذا اقتضت الحقائق التي يتم التوصل إليها هذا.
- إمداد الأمم المتحدة على الفور بالمواقع المحددة لهجمات الذخيرة العنقودية، وتشمل أنواع وكميات الأسلحة المستخدمة على وجه الدقة، لتسهيل إزالة المتفجرات التي لم تتفجر ولإجراء الأنشطة التعليمية الخاصة بتفادي خطر المتفجرات العنقودية.
- توفير كل المساعدات التقنية والمالية والمادية وغيرها من أشكال المساعدة لتسهيل معرفة المواقع وإزالة المتفجرات العنقودية التي لم تتفجر وغيرها من البقايا المتفجرة التي خلفتها الحرب.

إلى الأمين العام للأمم المتحدة

بالانسجام مع التوصيات المقدمة للأمين العام للأمم المتحدة في تقرير منفصل هو "مدنيون تحت الهجوم: هجمات حزب الله الصاروخية على إسرائيل في حرب 2006"، الذي تم نشره في أغسطس/آب 2007، وتقرير "لماذا ماتوا: القتلى المدنيون في لبنان خلال حرب 2006 بين إسرائيل وحزب الله، المنشور في سبتمبر/أيلول 2007:

- استخدام النفوذ الذي يتمتع به الأمين العام على إسرائيل وحزب الله لدعوة الطرفين إلى تبني إجراءات نحو التزام أفضل بالقانون الإنساني الدولي.
- تشكيل لجنة دولية للتقصي في تقارير انتهاك القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك جرائم الحرب المحتملة، في لبنان وإسرائيل، وإعداد توصيات بهدف محاسبة الأشخاص الذين خالفوا القانون على الجانبين. وتشمل التحقيقات ومهام لجنة التقصي استخدام الذخيرة العنقودية.

إلى حكومة الولايات المتحدة

- الضغط على الحكومة الإسرائيلية لإجراء تحقيق مستقل ومحايد ويتمتع بالمصداقية في استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي للذخيرة العنقودية.

- إلغاء تسليم 1300 صاروخ بالذخيرة العنقودية عيار إم 26 لنظم إطلاق الصواريخ المتعددة التي طلبتها إسرائيل وحظر أي عملية نقل في المستقبل لذخائر عنقودية غير موثوقة أو غير دقيقة.
- الإعلان على الملأ عن نتائج التحقيق في استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية في لبنان، وكذلك الاتفاقات المبرمة مع إسرائيل إزاء استخدام الذخيرة العنقودية التي أمدتها بها الولايات المتحدة.
- باعتبارها المورد الأكبر للذخيرة العنقودية وغيرها من الأسلحة التي استخدمتها إسرائيل في لبنان، على الولايات المتحدة قبول المسؤولية الخاصة عن المساعدة في معرفة مواقع وإزالة المتفجرات العنقودية التي لم تنفجر وغيرها من المخلفات المتفجرة للحرب.
- حظر استخدام ونقل وإنتاج الذخيرة العنقودية غير الموثوقة أو الدقيقة والبدء في تدمير المخزون المتوافر.

إلى كل الحكومات

- اتخاذ خطوات نحو حظر الذخيرة العنقودية التي تتسبب في ضرر إنساني غير مقبول بالمشاركة في الجهد الدولي الذي بادرت به النرويج للتفاوض بشأن معاهدة في ذلك السياق.
- اتخاذ إجراءات على المستوى الوطني لحظر استخدام ونقل وإنتاج الذخيرة العنقودية غير الموثوقة أو الدقيقة وتدمير المخزون المتوافر منها.
- حظر استخدام الذخيرة العنقودية في مناطق مأهولة بالسكان أو بالقرب منها.
- تقديم الدعم لإزالة المتفجرات العنقودية ولجهود التثقيف لتفادي مخاطرها بالاضافة الى أنشطة مساعدة الضحايا في لبنان.

الذخيرة العنقودية والقانون الإنساني الدولي

خلفية عن الذخيرة العنقودية

الذخيرة العنقودية هي أسلحة كبيرة تضم داخلها عشرات أو عادة المئات من الذخائر الأصغر حجماً. وبعد إسقاطها من الجو بالطائرات أو المروحيات أو إثر إطلاقها من الأرض بواسطة المدفعية أو منصات الصواريخ، فإن الذخيرة العنقودية تنفتح في الجو وتطلق ذخيرتها الصغيرة التي تنتشر على مساحة واسعة. وتسمى الذخيرة الصغيرة التي تتساقط من الذخيرة العنقودية الملقاة جواً باسم "القُنيبلات"، بينما يُطلق على الذخيرة العنقودية التي يتم قصفها من الأرض اسم القنابل الصاعقة. وفي العادة تكون الذخيرة العنقودية الصغيرة لها آثار ضد الأفراد والدروع. وباستثناءات قليلة فإن كل من الذخيرة العنقودية و"القُنيبلات" التي تنبعث منها أسلحة غير موجهة. وكل الذخيرة العنقودية المستخدمة في النزاع في لبنان كانت غير موجهة.[31]

ويميل القادة العسكريون الى تفضيل الذخيرة العنقودية بسبب مدى انتشارها الواسع، إذ يمكن استخدامها لتدمير أهداف واسعة سهلة التدمير نسبياً مثل المطارات ومواقع الصواريخ الجو أرض. ويمكن أيضاً أن تكون مؤثرة ضد الأهداف المتحركة أو التي ليس معروفاً مواقعها الدقيقة. على أن المزية العسكرية المتحققة من الذخيرة العنقودية يجب أن تُقاس إلى ضررها الموثق بحق المدنيين خلال الهجمات وبعدها.

والآثار الإنسانية للهجمات التي تستخدم فيها الذخيرة العنقودية تكون في العادة أكثر جسامة من أنواع الهجمات الأخرى بسبب مدى انتشار المتفجرات العنقودية الواسع. حتى إذا أصابت الذخيرة العنقودية هدفها، وهو أمر غير المضمون لأنها في العادة غير موجهة، فإن المتفجرات العنقودية كفيلة بقتل أو إصابة المدنيين في نطاق انتشارها. والأخطار الموجهة لحياة المدنيين وممتلكاتهم تتزايد حين يستخدم أحد الأطراف هذه الأسلحة في منطقة مأهولة بالسكان أو بالقرب منها. وإذا تم استخدام الذخيرة العنقودية في منطقة يتواجد فيها مقاتلين ومدنيين، فإن الإصابات المدنية تقريباً أكيدة.

---

[31] ليس معروفاً عن إسرائيل حيازتها لذخائر عنقودية تضم متفجرات عنقودية صغيرة موجهة، مثل الأسلحة ذات المجسات التي تنتجها الولايات المتحدة.

متفجرة عنقودية جوية طراز بلو-63 غير متفجرة ومختبئة في حقل أحد المزارعين على مشارف بلدة بيت ياهون في 24 أكتوبر/تشرين الأول 206. مثل هذه المتفجرات أميركية الصنع، التي تزود بها القنابل طراز سي بي يو – 58 بي، يرجع تاريخها إلى حقبة حرب فيتنام.
© 2006 بوني دوكرتي/هيومن رايتس ووتش

كما يسفر عن الذخيرة العنقودية آثاراً إشكالية جسيمة لأن الكثير من المتفجرات العنقودية لا تنفجر لدى الاصطدام كما يفترض بها أن تفعل. وفيما تتمتع كل الأسلحة بنسبة من الاخفاق، فإن الذخيرة العنقودية أكثر خطراً لأنها تطلق أعداداً كبيرة من المتفجرات العنقودية وبسبب بعض الخصائص الخاصة بالتصميم، بناء على اعتبارات التكلفة والحجم، مما يزيد من احتمال إخفاق هذه المتفجرات. وقد أشار الصُناع والعسكريون إلى معدلات إخفاق الذخيرة العنقودية بحيث تتراوح في ظروف الاختبار بين 5 إلى 20 في المائة. إلا أن معدلات الإخفاق الحقيقية أثناء القتال تصبح أعلى بكثير، ويشمل هذا ما حدث في جنوب لبنان. وبالنتيجة فإن كل هجمة بالذخيرة العنقودية تخلف بعض المقذوفات التي لم تنفجر. ومعدل المتفجرات غير المنفجرة، أو معدل الإخفاق، (أي نسبة القنابل التي لم تنفجر) لا يقلل فقط من الفعالية العسكرية الفورية للذخيرة العنقودية، بل أيضاً يعرض المدنيين لخطر داهم. فالمتفجرات غير المنفجرة هي في العادة غير مستقرة ويمكن أن تنفجر مع أخف لمسة أو

حركة، مما يجعلها ألغاماً من الناحية الفعلية، ويمكنها أن تقتل أو تصيب المدنيين العائدين إلى منطقة المعركة بعد الهجمة.

وقد قامت 14 دولة على الأقل ومجموعة صغيرة من الجماعات المسلحة من غير الدول باستخدام الذخيرة العنقودية في 30 دولة وإقليم على الأقل. وفيما ما ظل عدد النزاعات التي تستخدم فيها الذخيرة العنقودية محدوداً نسبياً، فإن خطر المشكلة يتزايد أضعافاً مضاعفة وبمعدل جسيم. إذ تخزن 76 دولة الذخيرة العنقودية، وأنتجت 34 دولة أكثر من 210 نوعاً من الذخيرة العنقودية، ونقلت 13 دولة على الأقل أكثر من 50 نوعاً مختلفاً من الذخيرة العنقودية إلى 60 دولة أخرى على الأقل، وكذلك إلى جماعات مسلحة من غير الدول.[32]

القانون الإنساني الدولي

أثناء الحرب على لبنان كانت القوات الإسرائيلية وتلك التابعة لحزب الله ملزمة بالقانون الإنساني الدولي، الذي يتطلب من أطراف النزاع المسلح أن تحترم المدنيين وتحميهم وكذلك الأشخاص الآخرين الذين ليسوا أو لم يعودوا طرفاً مباشراً في عمليات الاقتتال. كما يحد من السبل والأساليب المسموح بها أثناء الحرب. وأحكام القانون الإنساني الدولي الأقرب صلة بهذا المجال هي اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، والتي دخلت فيها إسرائيل طرفاً، وكذلك البروتوكول الاختياري الأول لعام 1977 الذي لم تنضم إليه إسرائيل كدولة طرف.[33] وقنن البروتوكول الأول القانون القائم وفي بعض الحالات وسع منه، خاصة فيما يتعلق بالسلوك المتبع أثناء الاقتتال. واليوم فإن الكثير، إن لم تكن غالبية، من أحكامه تعتبر معبرة عن القانون الدولي العرفي.[34]

---

[32] أبحاث هيومن رايتس ووتش الداخلية، و**Human Rights Watch, "Dirty Dozen Chart,"** ديسمبر/كانون الأول **2007**، و: **Human Rights Watch, "Updated Human Rights Watch Cluster Munition Information Chart,"** و **www.stopclustermunitions,org** بتاريخ يونيو/حزيران **2007**، على: **http://hrw.org/arms/pdfs/munitionCharto61507.pdf** و: **Human Rights Watch, "Human Rights Watch Cluster Munition Information Chart,"** مارس/آذار **2006**، على: **http://hrw.org/arms/pdfs/munitionChart.pdf**

[33] اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى والمرضى بالقوات المسلحة في الميدان (اتفاقية جنيف الأولى)، تم تبنيها في **12** أغسطس/آب **1949**، **75 U.N.T.S. 31** ، ودخلت حيز النفاذ في **21** أكتوبر/تشرين الأول **1950**. واتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار (اتفاقية جنيف الثانية)، تم تبنيها في **12** أغسطس/آب **1949**، **75 U.N.T.S. 85** ودخلت حيز النفاذ في **21** أكتوبر/تشرين الأول **1950**. واتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب (اتفاقية جنيف الثالثة)، تم تبنيها في **12** أغسطس/آب **1949**، **75 U.N.T.S. 135** ودخلت حيز النفاذ في **21** أكتوبر/تشرين الأول **1950**، واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة)، تم تبنيها في **12** أغسطس/آب **1949**، **75 U.N.T.S. 287** ودخلت حيز النفاذ في **21** أكتوبر/تشرين الأول **1950** [تسمى من هنا اتفاقية جنيف الرابعة]، والبروتوكول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في **12** أغسطس/آب **1949** المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول)، تم تبنيه في **8** يونيو/حزيران **1977**، **1125 U.N.T.S. 3** ، دخل حيز النفاذ في **7** ديسمبر/كانون الأول **1978** [يسمى من هنا البروتوكول الأول].

[34] انظر بشكل عام اللجنة الدولية للصليب الأحمر، *القانون الدولي الإنساني العرفي: المجلد 1: القواعد* (مطبعة جامعة كامبردج، **2005**)، صفحات من **3** إلى **77**.

ومبدأ التمييز من أركان القانون الناظم لحماية المدنيين أثناء القتال. ويتطلب أن تميز أطراف النزاع بين السكان المدنيين والمقاتلين. وعلى أطراف النزاع ألا تهاجم المدنيين والأعيان المدنية ومن ثم توجه عملياتها ضد الأهداف العسكرية دون غيرها.[35] والأهداف العسكرية تضم أعضاء القوات المسلحة وغيرهم من الأشخاص الذين يشاركون بشكل مباشر في المنازعات، و"تلك التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها أم بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها، والتي يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة".[36] ويحظر القانون الإنساني الدولي الهجمات التي "من شأنها أن تصيب... الأهداف العسكرية والأشخاص المدنيين أو الأعيان المدنية دون تمييز".[37] وتشمل الهجمات العشوائية تلك الهجمات "التي لا توجه إلى هدف عسكري محدد" أو تلك التي تستخدم طريقة "لا يمكن أن توجه إلى هدف عسكري محدد" وتلك التي "تستخدم طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن حصر آثارها.[38] والهجوم قصفاً بالقنابل الذي يستهدف عدداً من الأهداف العسكرية الواضحة التباعد والتميز بعضها عن البعض الآخر، على أنها هدف عسكري واحد هي هجمات عشوائية بدورها.[39]

ومن المبادئ الأساسية مبدأ التناسب. فالهجوم الذي ينتهك مبدأ التناسب هو عشوائي لأنه "يتوقع منه خسارة في أرواح المدنيين أو الإصابة بهم أو إضراراً بالأهداف المدنية... يفرط في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة".[40]

ولدى إدارة عمليات عسكرية، فإن على أطراف النزاع أن تبذل جهودا متواصلة من أجل تجنيب السكان المدنيين والأهداف المدنية آثار الاقتتال. وتشمل الاحتياطات أن يقوم من يخطط لهجوم أو يتخذ قراره بشأنه:

- أن يبذل "ما في طاقته عملياً للتحقق من" أن الأهداف المقرر مهاجمتها ليست أشخاصاً مدنيين أو أهداف مدنية وأنها غير مشمولة بحماية خاصة، ولكنها أهداف عسكرية.

---

[35] البروتوكول الأول، مادة 48

[36] المرجع السابق، مادة 51 (3) و52.

[37] المرجع السابق، مادة 51 (4).

[38] المرجع السابق، مادة 51 (4) (أ، ب، ج).

[39] المرجع السابق، مادة 51 (5)(أ).

[40] المرجع السابق، مادة 51 (5)(ب).

- أن يتخذ "جميع الاحتياطات المستطاعة عند اختيار وسائل وأساليب" الهجوم من أجل تجنب "إحداث خسائر في أرواح المدنيين، أو إلحاق الإصابة بهم أو الأضرار بالأهداف المدنية"، وذلك بصفة عرضية، وعلى أي الأحوال حصر ذلك في أضيق نطاق.
- أن يمتنع عن اتخاذ قرار بشن أي هجوم قد "يتوقع منه، بصفة عرضية، أن يحدث خسائر في أرواح المدنيين أو إلحاق الإصابة بهم، أو الأضرار بالأهداف المدنية... مما يفرط في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه ذلك الهجوم من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة".
- إصدار "إنذار مسبق وبوسائل مجدية في حالة الهجمات التي قد تمس السكان المدنيين"، ما لم تحل الظروف دون ذلك.
- ينبغي أن يكون الهدف الواجب اختياره "حين يكون الخيار ممكناً بين عدة أهداف عسكرية للحصول على ميزة عسكرية مماثلة"، هو ذلك الهدف "الذي يتوقع أن يسفر الهجوم عليه عن إحداث أقل قدر من الأخطار على أرواح المدنيين والأهداف المدنية".
- تجنب "إقامة أهداف عسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان أو بالقرب منها".
- السعي جاهدا إلى "نقل ما تحت سيطرته من السكان المدنيين والأفراد المدنيين والأهداف المدنية بعيداً عن المناطق المجاورة للأهداف العسكرية".[41]

وعدم التزام العدو باحترام واحد أو أكثر من هذه الاحتياطات لا يعني أنه من المسموح للطرف الآخر في النزاع بتجاهل الاحتياطات من طرفه.

وتستفيد المنشآت الطبية من حماية خاصة بموجب القانون الإنساني الدولي. فالمستشفيات وغيرها من الوحدات الطبية يجب "التزام احترامها وحمايتها" وألا تكون هدفاً لهجوم.[42] ويجب ألا تُستخدم "لحماية أهداف عسكرية من الهجوم".[43] إلا أنها تفقد هذه الحماية إذا استخدمت "في القيام بأعمال تضر العدو".[44]

وفيما يتعلق بالمسؤولية الفردية، فإن خروقات القانون الإنسان الدولي لدى ارتكابها بنية إجرامية تعتبر جريمة حرب. ويشمل هذا الهجمات المتعمدة على المدنيين، وكذلك الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة حين يتم ارتكابها عن علم أو بلا مبالاة تنطوي على الإهمال إزاء طبيعتها القانونية. كما يمكن تحميل الأفراد المسؤولية الجنائية جراء التخطيط لارتكاب جريمة حرب، وكذلك التخطيط

---

[41] المرجع السابق، مادة **57** ومادة **58**.

[42] اتفاقية جنيف الرابعة، مادة **18**، والبروتوكول الأول مادة **12(1)**.

[43] البروتوكول الأول مادة **51 (7)**.

[44] اتفاقية جنيف الرابعة، مادة **19**.

لجريمة حرب أو التحريض عليها أو المساعدة فيها أو لتسهيلها أو للمشاركة فيها أو للتشجيع عليها.[45] ويمكن مقاضاة القادة والزعماء المدنيين جراء ارتكاب جرائم حرب بموجب مبدأ المسؤولية القيادية والتي تنص مسؤولية القادة حين يعرف هؤلاء أو يتوجب عليهم أن يعرفوا بشأن ارتكاب جرائم حرب، ولم يتخذوا ما يكفي من تدابير لمنع وقوعها، أو لعقاب المسؤولين عن ارتكابها.[46]

القانون الإنساني الدولي المُطبق على الذخيرة العنقودية

تثير الذخيرة العنقودية بواعث قلق جسيمة بموجب الأحكام المذكورة أعلاه. فهجمات الذخيرة العنقودية في مراكز تجمع السكان المدنيين أو بالقرب منها يُرجح أن تكون عشوائية لأن هذا السلاح لا يمكن توجيهه على نحو دقيق. والذخيرة العنقودية هي أسلحة ذات طبيعة نطاقية، أي أنها مفيدة جزئياً في مهاجمة الأهداف المتفرقة أو المتحركة. على أن غالبيتها لا يمكن توجيهها إلى أهداف أو أسلحة محددة، وهو قيد مثير للقلق في المناطق المأهولة بالسكان على الأخص، حتى إذا كان ثمة هدف عسكري مشروع ضمن هذا المكان المستهدف. وحين يتم إطلاق الذخيرة العنقودية على مناطق مأهولة بالسكان، يصعب تفادي الإصابات المدنية والضرر اللاحق بالبنية التحتية المدنية.

ويجب ألا يتم الحُكم على ما إذا كانت الهجمة بالذخيرة العنقودية عشوائية بناء على أثرها الفوري، بل أيضاً على آثارها اللاحقة. فالمتفجرات العنقودية التي لا تنفجر لا تميز بين المقاتلين والمدنيين ويُرجح أن تصيب أو تقتل أي شخص يغير من وضعيتها. وتصبح الآثار أكثر جسامة إذا أصابت هذه المتفجرات العنقودية منطقة يرتادها المدنيون كثيراً أو إذا كان معدل اخفاقها –بالانفجار- مرتفعاً (نتيجة لضعف التصميم أو لقدمها أو لاستخدامها في بيئات غير مناسبة لها، أو لرميها من ارتفاع غير مناسب أو من على مسافة غير مناسبة). والعدد الكبير من المتفجرات العنقودية التي تم إطلاقها بواسطة الذخيرة العنقودية، مصحوباً بمعدل اخفاق مرتفع؛ يجعل تبعات الهجمات على المناطق المأهولة بالمدنيين تبعات مميتة على نحو استثنائي. وفي هذه الحالة، فإن المتفجرات العنقودية الصغيرة التي لم تنفجر تتخذ صفة مماثلة للألغام المضادة للأفراد المحظورة بموجب القانون الدولي.[47]

---

[45] انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، *القانون الدولي الإنساني العرفي*، صفحة **554**.

[46] المرجع السابق، صفحات من **558** إلى **563**.

[47] اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأشخاص وتدميرها، تم تبنيها في **18** سبتمبر/أيلول **1997**، ودخلت حيز النفاذ في **1** مارس/آذار **1999**. وحتى ديسمبر/كانون الأول **2007**، كانت تشمل **156** دولة طرف. وليست إسرائيل دولة طرف فيها.

ويمكن تحديد قانونية الهجمة أيضاً عبر قياس تأثير عدم التناسب الواقع على المدنيين. فالهجمة بالذخيرة العنقودية تعتبر غير قانونية من حيث عدم التناسب إذا كان الضرر اللاحق بالمدنيين من المتوقع أن يزيد على الميزة العسكرية المتوقعة.

ولا يعني هذا الأضرار المباشرة الفورية التي تلحق بالمدنيين، بل يشمل أيضاً الإصابات التي تقع مع مرور الوقت... ويتزايد حالياً قبول أن الآثار طويلة الأمد يجب أن تكون من عوامل الحكم على تناسب الهجمات بالذخيرة العنقودية. وجاء في ديباجة الإعلان الأخير لمؤتمر المراجعة الثالث لاتفاقية الأسلحة التقليدية الاعتراف بأن: "... الآثار المنظورة للمخلفات المتفجرة للحرب على السكان المدنيين تعتبر أحد العوامل الواجب النظر إليها أثناء تطبيق قواعد القانون الإنساني الدولي الخاصة بالتناسب على الهجمات والاحتياطات المتخذة أثناء الهجمات".[48] وتبنت الدول الأطراف، بمن فيها إسرائيل والولايات المتحدة، هذه الصيغة في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

وأخذاً في الاعتبار كل من الضرر الناجم عن الهجمة وما بعد الهجمة على المدنيين يزيد كثيراً من احتمال أن تكون الخسارة مفرطة مقارنة بالميزة العسكرية المتحققة، خاصة إذا وقع الهجوم في منطقة مأهولة أو في منطقة قد يعود الأشخاص إليها. وبناء على أبحاث هيومن رايتس ووتش الميدانية في يوغوسلافيا وأفغانستان والعراق ولبنان أيضاً، فإنه من المعتقد أنه حين تستخدم الذخيرة العنقودية من أي نوع في منطقة مأهولة بالسكان، فلا مفر من وجود افتراض قوي، وإن كان يمكن دحضه، بأن الهجوم غير متناسب.

والدول مُلزمة قانوناً بتقليل الأضرار الواقعة على المدنيين، واتخاذ "جميع الاحتياطات الممكنة" لفعل هذا تستوجب التزاماً قانونياً عند اختيار وسائل وأساليب الهجوم من أجل تقليل الضرر الواقع على المدنيين، بل وحتى إلغاء أو تعليق أي هجوم إذا تبين أنه من المتوقع أنه سيسفر عن ضرر غير متناسب يلحق بالمدنيين.[49] ونظراً للاحتمال الكبير لأن تكون الأسلحة العنقودية غير متناسبة وعشوائية، فإن على الدول تجنب استخدامها في هجمات في مراكز التجمع السكاني أو بالقرب منها وبأن تقلل من الآثار طويلة الأمد للمتفجرات العنقودية غير المنفجرة.

---

[48] مؤتمر المراجعة الثالث للأطراف العليا المتعاقدة في اتفاقية الأسلحة التقليدية، "الوثيقة الأخيرة، الجزء 2، الإعلان الأخير"، CCW/CONF.III/11، (الجزء 2)، جنيف، 7 إلى 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، صفحة 4.

[49] البروتوكول الأول، مادة 57 (2).

إسرائيل والذخيرة العنقودية

أدلت إسرائيل بتعليقات علنية قليلة عن سياستها العامة إزاء الذخيرة العنقودية، على الرغم من تاريخها الطويل في استخدام هذا السلاح وإنتاجه والإتجار به. وإسرائيل دولة طرف في اتفاقية الأسلحة التقليدية، لكنها لم تدعم عرضاً تم تقديمه في مؤتمر مراجعة اتفاقية الأسلحة التقليدية في نوفمبر/تشرين الثاني 2006، للبدء في التفاوض حول الذخيرة العنقودية ضمن إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية.[50] كما لم تكن إسرائيل بين الدول التي اجتمعت في أوسلو في فبراير/شباط 2007، ولا في ليما في مايو/أيار 2007، ولا في فيينا في ديسمبر/كانون الأول 2007، بغرض الالتزام بالتفاوض حول معاهدة جديدة للذخيرة العنقودية خارج إطار اتفاقية الأسلحة التقليدية.

ولم تصدق إسرائيل على البروتوكول الخامس بشأن المخلفات المنفجرة للحرب الملحق باتفاقية الأسلحة التقليدية، على الرغم من مشاركتها في الإعداد للبروتوكول في عام 2003 وأنها أبدت دعمها للبروتوكول. ويضم البروتوكول أحكاماً تخص الالتزامات الواجبة على مستخدمي الأسلحة التي تتحول إلى مخلفات متفجرة، وتشمل الذخيرة العنقودية، وهي التزامات تخص المساعدة في تنظيف وإزالة هذه المخلفات.

الاستخدام والإنتاج والإتجار والتخزين

قبل عام 2006 استخدمت إسرائيل الذخيرة العنقودية في سوريا في عام 1973 وفي لبنان عامي 1978 و1982.[51] وأثناء حرب لبنان في 1978 و1982 فرضت الولايات المتحدة قيوداً على استخدام ذخيرتها العنقودية من قبل إسرائيل، على الرغم من أن هذا بدا ذات تأثير ضعيف. ورداً على استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية في عام 1982 والإصابات المدنية التي أسفرت عن استخدامها، أصدرت الولايات المتحدة أمراً بتعليق نقل الذخيرة العنقودية إلى إسرائيل. وتم رفع التعليق في عام 1988. واستمرت التفجرات العنقودية التي كانت ضمن أسلحة تم استخدامها منذ أكثر من عشرين

---

[50] كما لم تكن إسرائيل من بين عشرات الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية التي قدمت معلومات حول آرائها بخصوص القانون الإنساني الدولي والمخلفات المتفجرة للحرب، بما فيها الذخيرة العنقودية، كجزء من عمل مجموعة الخبراء الحكوميين المعنيين باتفاقية الأسلحة التقليدية في عامي 2005 و2006.

[51] ثمة تقارير غير مؤكدة عن استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية في لبنان في عامي 1996 و2005. انظر: Handicap International, "Circle of Impact: Footprint of Cluster Munitions on People and Communities," مايو/أيار 2007، على: http://www.handicap-international.org.uk/page_709.php (تمت الزيارة في 3 سبتمبر/أيلول 2007).

عاماً – رغم أن استخدامها كان أقل شمولاً بكثير عن استخدامها في عام 2006 – في التأثير على لبنان حتى بدء نزاع عام 2006.[52]

وإسرائيل من الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية للذخيرة العنقودية. وهيئة الصناعات العسكرية الإسرائيلية (اختصاراً: آي إم آي)، وهي مصنع أسلحة تملكه الحكومة، أنتجت ورخصت وصدرت قذائف مدفعية (عيار 105 مم و122 مم و130 مم و152 مم و155 مم و175 مم و203 مم)، وقنابل هاون (عيار 120 مم) وصواريخ (تي سي إس، وإكسترا، وغرادلار، وإل آيه آر-160) تضم جميعها داخلها ذخائر عنقودية.[53]

والأجدر بالذكر أنها أنتجت قذائف مدفعية وصواريخ أرضية تضم الذخيرة العنقودية المتفجرة عيار إم 85 مزدوجة الاستخدام التقليدية المحسنة (اختصاراً: دي بي آي سي إم) المجهزة بصاهر احتياطي ذاتي التدمير. ويرى الخبراء أن الذخيرة إم 85 هي من بين المتفجرات العنقودية الأكثر تعقيداً والتي يمكن الوثوق بها لأقصى درجة، لكن كما يرد في الفصل الخاص بالضرر اللاحق بالمدنيين أدناه، فقد كان أداء هذا النوع من المتفجرات العنقودية ضعيفاً في لبنان في عام 2006.[54] وأفادت هيئة التصنيع العسكري الإسرائيلية بأنها في عام 2002 أنتجت أكثر من ستين مليون نوعا من المتفجرات العنقودية من طراز إم 85 دي بي آي سي إم.[55] وانتهت هيئة التصنيع العسكرية الإسرائيلية من إبرام اتفاقات في عام 2004 مع شركات في الهند (مصانع المدفعية الهندية) والولايات المتحدة (آلاينت تيك-سيستمز) لإنتاج القنابل طراز إم 85 دي بي آي سي إم. وجمعت أو أنتجت هذه المتفجرات

---

[52] للاطلاع على تفاصيل حول استخدام إسرائيل قديماً للذخيرة العنقودية والقيود الأميركية وتجميد النقل، انظر: Landmine Action, "Cluster Munitions in Lebanon," نوفمبر/تشرين الثاني 2005، على: http://www.landmineaction.org/resources/resource.asp?resID=1009 (تمت الزيارة في 3 سبتمبر/أيلول 2007).

[53] المعلومات المذكورة عن الذخيرة العنقودية المقذوفة من الأرض، والتي تنتجها وتملكها إسرائيل مأخوذة بالأساس من هيئة الصناعات العسكرية الإسرائيلية المحدودة (آي إم آي)، على: http://www.imi-israel.com/Homepage.aspx?FolderID=11 (تمت الزيارة في 3 سبتمبر/أيلول 2007). وتمت إضافة معلومات إليها من: Terry J. Gander and Charles Q. Cutshaw, eds. *Jane's Ammunition Handbook* (Surrey, UK: Jane's Information Group Limited, 2001)" و: "هيئة الاستخبارات العسكرية الأميركية، "الذخيرة التقليدية المحسنة وذخيرة متشظية خاضعة للتحكم مختارة (حالية ومتوقعة)، DST-1160S-020-90" 8 يونيو/حزيران 1990، تم نزع السرية عنها جزئياً وتوافرت لـ هيومن رايتس ووتش بموجب طلب مقدم بناء على قانون حرية تداول المعلومات.

[54] تقدم الخبراء العسكريون من عدة بلدان تقوم بتخزين إم 85 أو بدائل مشابهة له بهذا الزعم، وهذا في مناقشات مع هيومن رايتس ووتش أثناء الجلسات الخاصة باتفاقية الأسلحة التقليدية في الأعوام الماضية.

[55] انظر: Mike Hiebel, Alliant TechSystems, and Ilan Glickman, Israeli Military Industries, "Self-Destruct Fuze for M864 Projectiles and MLRS Rockets," عرض في المؤتمر السنوي الثامن والأربعين للصاهرات، شارلوت، نورث كارولينا، 27 و28 أبريل/نيسان 2004، شريحة رقم 9، على: http://www.dtic.mil/ndia/2004fuze/hiebel.pdf (تمت الزيارة في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2006).

العنقودية بترخيص من إسرائيل، شركات من الأرجنتين (ستيفا) وألمانيا (راينميتال) ورومانيا (رومتكنيكا) وسويسرا (روج أرموسويس).[56]

كما تنتج إسرائيل عدة أنواع من الذخيرة العنقودية الملقاة جواً. ويُنسب لشركة رافاييل إنتاج الأنواع آتاب-300 وآتاب-500 وآتاب-100 ورام، وتال-1 وتال-2 من المتفجرات العنقودية، وكذلك قاذفات الذخيرة العنقودية من المروحيات طراز باراد.[57]

وقامت إسرائيل باستيراد صواريخ إم 26 مزودة بذخائر عنقودية طراز 644 دي بي آي سي إم من الولايات المتحدة لاستخدامها في منصات صواريخ الـ(إم إل آر إس). وقال ضباط صف إسرائيليون من ذوي الخبرة ممن يقودون كتائب مصاحبة لوحدة (إم إل آس إس)، لـ هيومن رايتس ووتش إنه قبيل نزاع 2006 كان مخزون جيش الدفاع الإسرائيلي من الصواريخ طراز إم 26 يبلغ إجمالاً قرابة 18000 صاروخ. وهذه الأسلحة تضم حوالي 11.6 مليون متفجرة عنقودية داخلها.[58] كما أن إسرائيل استوردت من الولايات المتحدة قذائف مدفعية طراز إم 483 آيه 1 عيار 155 مم، مصحوبة بقُنيبلات عنقودية طراز 88 أو 72 دي بي آي سي إم لكل من هذه القذائف، وكذلك قنابل عنقودية طراز روك-آي مزودة بقُنيبلات صغيرة طراز 247 إم كيه 118، وقنابل عنقودية طراز سي بي يو-58 مزودة بقُنيبلات صغيرة طراز 650 ب ل يو-63 لكل منها.[59]

وبالإضافة إلى الصواريخ طراز إم 26 التي زودتها بها الولايات المتحدة، فقد أنتجت هيئة التصنيع العسكرية الإسرائيلية صاروخ إم إل آر إس جديداً يدعى (نظام تصحيح مسار المقذوفات: تي سي إس). ويطلق عليه اختصاراً اسم "المدمر" من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي، وأعلنت الصحافة الإسرائيلية لأول مرة عن استخدامه في لبنان في 17 يوليو/تموز 2006.[60] وطبقاً لهيئة التصنيع

---

[56] انظر هيئة التصنيع العسكرية الإسرائيلية المحدودة، على: http://www.imi-israel.com/Homepage.aspx?FolderID=11 (تمت الزيارة في 3 سبتمبر/أيلول 2007). وانظر: *Jane's Ammunition Handbook*, Terry J. Gander and Charles Q. Cutshaw, eds. (Surrey, UK: Jane's Information Group Limited, 2001)" و: "هيئة الاستخبارات العسكرية الأميركية، "الذخيرة التقليدية المحسنة وذخيرة متشظية خاضعة للتحكم مختارة (حالية ومتوقعة)، DST-1160S-020-90" 8 يونيو/حزيران 1990.

[57] *Jane's Ammunition Handbook*, Terry J. Gander and Charles Q. Cutshaw, eds. (Surrey, UK: Jane's Information Group Limited, 2001)" صفحات 370 إلى 380.

[58] مقابلات هيومن رايتس ووتش مع عناصر من احتياطي الجيش الإسرائيلي (تم حجب الأسماء)، تل أبيب والقدس، إسرائيل، أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[59] كل هذه من الذخيرة العنقودية أميركية الإنتاج، باستثناء قنابل روك-آي، استخدمتها إسرائيل في لبنان. وليست تفاصيل عمليات النقل معروفة.

[60] انظر: Hanan Greenberg, "IDF: Our Rockets More Dangerous," Ynetnews.com, 17 يوليو/تموز 2006، على: http://www.ynetnews.com/Ext/Comp/ArticleLayout/CdaArticlePrintPreview/1,2506,L-3277034,00.html (تمت الزيارة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006).

العسكري الإسرائيلية فإن تي سي إس "يحسن من دقة الصواريخ المدفعية حرة الطيران إلى مستوى دقة قذائف المدفعية الأنبوبية التقليدية... وبواسطة توفير تصحيح لمسار الطيران الخاص بالمقذوفة، فإن النظام يتحكم في آن واحد في 12 صاروخاً في الجو، مما يزيد من إمكانية بلوغ الأهداف مع تقليل عدد الصواريخ المبتغاة لكل هدف على حدة".[61] وخضع تي سي إس لاختبارات عملياتية في أبريل/نيسان 2006 وحسب التقارير فهو يقلل من احتمال الخطأ الدائري (أي نصف قطر المساحة المتوقع أن تسقط فيها نصف الصواريخ) بالنسبة للصواريخ ذات الأثر الذي يقل عن 50 متراً، والمقذوفة من مسافة قصوى تبلغ 40 كيلومتراً.[62] كما أن عدد المتفجرات العنقودية طراز إم 85 مزدوجة الاستخدام الموجودة في كل صاروخ تي سي إس ليس معروفاً علناً. وقد ربحت شركة لوكهيد مارتين الأميركية عقداً في عام 1998 لإنتاج 1974 قذيفة هاون لتزويد الرأس الحربي لصواريخ تي سي إس بها.[63]

أنواع الذخيرة العنقودية والمتفجرات العنقودية المستخدمة في لبنان

استخدمت إسرائيل في نزاع 2006 في لبنان الذخيرة العنقودية المحمولة على قذائف المدفعية والصواريخ الأرضية والقنابل الملقاة من الطائرات، وكانت مزودة بخمسة أنواع من المتفجرات العنقودية وهي: إم 42، وإم 46، وإم 77، وإم 85 (مزودة بأجهزة تدمير ذاتي وبدونها أيضاً)، وبلو-63. وهذه الأنواع من المتفجرات العنقودية هي أسلحة غير موجهة تفرض خطراً جسيماً على المدنيين بسبب عدم دقتها ونسق انتشارها الواسع ومعدلات الاخفاق العالية بها. وقد وثق باحثو هيومن رايتس ووتش كلاً من الأنواع الخمسة الكامنة دون أن تتفجر في قرى جنوب لبنان والحقول المحيطة بها.

والسلاح العنقودي من طراز إم 42، وإم 46، وإم 77 وإم 85 هي متفجرات عنقودية صغيرة من نوع دي بي آي سي إم غرضها هو التسبب بإصابة الأفراد واختراق الدروع. وغالبية المتفجرات العنقودية الموجودة في لبنان هي من نوع دي بي آي سي إم، وتتخذ شكلا أسطوانيا، ويصفها المدنيون عادة على أنها تشبه البطاريات الجافة. ويتصل بأعلى كل من هذه المتفجرات شريط أبيض ينفض لدى إطلاق المتفجرات العنقودية. ويعمل الشريط على إطلاق دبوس القذف، مما يُشغل

---

[61] انظر هيئة التصنيع العسكري الإسرائيلية، نظام تصحيح مسار المقذوفات تي سي إس"، على: http://www.imi-israel.com/Business/ProductsFamily/Product.aspx?FolderID=36&docID=311 (تمت الزيارة في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006).

[62] المرجع السابق.

[63] انظر: "Lockheed Martin Vought Systems Receives Contract for Israeli MLRS Trajectory Correction System," PRNewswire، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 1998.

المتفجر العنقودي ، وفي الوقت نفسه يوجهها بحيث تسقط والجزء المتفجر منها موجه للأسفل.[64] والشحنة المتفجرة لها شكل قمع نحاسي مقعر داخل الـ(دي بي آي سي إم) وهي مصممة للانفجار واختراق الدروع حين تصيب أهدافها من وضع متعامد عليها. وثمة شظية معدنية أسطوانية مصممة للانفجار وقتل الأشخاص لدى الانفجار.

ويتم إسقاط نوعي المتفجرات العنقودية الصغيرة إم 42 وإم 46 بواسطة قذائف مدفعية طراز إم483 أيه 1 من عيار 155 مم. وكل قذيفة مدفعية منها تحمل 88 قنبلة عنقودية صغيرة من طراز إم 42 وإم 46. وكل من المتفجرات العنقودية والقذائف مصنوعة في الولايات المتحدة وهي قادرة على اختراق أكثر من 2.5 بوصة من الدروع.[65] ومعدل الإخفاق في ظروف الاختبار لهذين النوعين من تلك المتفجرات يتراوح بين 3 إلى 14 في المائة.[66] وحتى يناير/كانون الثاني 2008 قام العاملون بمجال الإزالة بتدمير 46082 متفجرات عنقودية من طرازي إم 42 وإم 46، أو 33 في المائة من إجمالي تلك المتفجرات التي لم تتفجر لدى الارتطام.[67]

كما توسعت إسرائيل في استخدام المتفجرات العنقودية من طراز إم 77 في لبنان. والنوع إم 77 يتم توصيله بواسطة صواريخ إم 26 إم إل آر إس. والمنصات والصواريخ و جميعها يُصنع في الولايات المتحدة. وكل صاروخ يضم 644 متفجرة عنقودية من نوع إم 77، وكل صاروخ إم إل آر إس يمكنه أن يحمل 12 صاروخاً في الدفعة الواحدة. والدفعة التقليدية التي تضم ستة صواريخ تحمل 3864 متفجرة عنقودية تغطي مساحة يبلغ نصف قطرها كيلومتراً واحداً. ويمكن لهذه المتفجرات العنقودية التي يطلق عليها جنود حرب الخليج "المطر المعدني" أن تخترق دروعاً يبلغ سُمكها أربع بوصات.[68] والنوع إم 77، المميز من الناحية الظاهرية عن إم 42 وإم 46 بشريطه الأبيض، فقد

---

[64] قاعدة بيانات حوادث وضحايا إزالة الألغام، "المتفجرات العنقودية الصغيرة بتوجيه الشريط مزدوج الاستخدام"، على: http://www.ddasonline.com/SubsKB1-M42.htm (تمت الزيارة في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006).

[65] انظر موقع Globalsecurity.org "الأسلحة التقليدية مزدوجة الاستخدام المُحسنة"، على: http://www.globalsecurity.org/military/systems/munitions/dpicm.htm (تمت الزيارة في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006).

[66] نسبة 3% مذكورة في: "مكتب نائب وزير الدفاع (الحيازة والتكنولوجيا والترتيبات اللوجستية)، "تقرير مرفوع إلى الكونغرس: الذخيرة العنقودية" أكتوبر/تشرين الأول 2004. والنسبة 14% مأخوذة من: "مركز الذخيرة العنقودية التابع للجيش الأميركي، المركز التقني لسلامة المتفجرات، "دراسة لإخفاق الذخيرة العنقودية ومعدلات الانفجار المنخفضة"، يوليو/تموز 2000 صفحة 9، وانظر: مكتب نائب وزير الدفاع لحيازة والتكنولوجيا والترتيبات اللوجستية، "تقرير القذائف غير المتفجرة"، دون تاريخ، لكن تم نقله إلى الكونغرس الأميركي في 29 فبراير/شباط 2000، الجدولان 2 و3، صفحة 5.

[67] بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 18 يناير/كانون الثاني 2008.

[68] انظر موقع Globalsecurity.org "الأسلحة التقليدية مزدوجة الاستخدام المُحسنة"، على: http://www.globalsecurity.org/military/systems/munitions/dpicm.htm (تمت الزيارة في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006).

أفادت التقارير أن نسبة إخفاقه تتراوح بين 5 إلى 23 في المائة.[69] وتسبب الاستخدام الأميركي لصواريخ إم 26 في عام 2003 في إصابة مئات المدنيين.[70] وقد أزال العاملون على إزالة الألغام متفجرات عنقودية صغيرة من نوع إم 77 أكثر من أي نوع آخر من المتفجرات العنقودية، وعددها 57271 قنبلة أو 41 في المائة من إجمالي العدد.[71]

متفجرة عنقودية طراز إم 77 تزود بها الذخائر طراز دي بي آي سي إم، التي يتم إطلاقها في الصواريخ إم إل آر إس، ترقد في حقل بمجدل سلم في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006. يقع هذا الموقع على مسافة أقل من 50 متراً من أقرب البيوت.
© 2006 بوني دوكرتي/هيومن رايتس ووتش

[69] نسبة 5% مذكورة في: "مكتب نائب وزير الدفاع (الحيازة والتكنولوجيا والترتيبات اللوجستية)، "تقرير مرفوع إلى الكونغرس: الذخيرة العنقودية" أكتوبر/تشرين الأول 2004. الصفحات 2 إلى 6. والنسبة 16% مأخوذة من: مكتب نائب وزير الدفاع لحيازة والتكنولوجيا والترتيبات اللوجستية، "تقرير القذائف غير المتفجرة"، دون تاريخ، لكن تم نقله إلى الكونغرس الأميركي في 29 فبراير/شباط 2000، الجدولان 2 و3، صفحة 5. ونسبة 23% تم الإبلاغ عنها بالنسبة لبعض الكميات المنتجة حديثاً في مكتب المحاسبة العام الأميركي " GAO/NSIAD-92-212: عملية عاصفة الصحراء: الإصابات التي نجمت عن التعامل غير السليم مع الذخيرة العنقودية الأميركية التي لم تتفجر لدى الارتطام"، أغسطس/آب 1993، صفحتا 5 و6. وأشارت اختبارات المملكة المتحدة إلى نسبة 5 إلى 10 في المائة كنسبة إخفاق، وتستند بالأساس إلى الظروف الأرضية والمجال الأرضي. DLO Secretariat, DLO Andover, "الاستجابة لمسألة إزالة الألغام"، مرجع 06-02-2006-145827-009، 27 مارس/آذار 2006.

[70] انظر: Human Rights Watch, *Off Target: The Conduct of the War and Civilian Casualties in Iraq* (New York: Human Rights Watch, 2003), http://www.hrw.org/reports/2003/usa1203/

[71] بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 18 يناير/كانون الثاني 2008.

ويتم إلقاء المتفجرات العنقودية طراز إم 85 بواسطة قذائف مدفعية طراز إم 395 وإم 396 عيار 155 مم، وتحوي 63 و49 متفجراً عنقودياً طراز إم 85 على التوالي. وتلك بالاضافة الى إلى قذائف المدفعية؛ مصنوعة في إسرائيل. وقد أنتجت إسرائيل نوعين على الأقل من متفجرات طراز إم 85 العنقودية، وهي نموذج أقدم مماثل لتلك من طراز إم 42 وإم 46 وإم 77، ونموذج أحدث مقترن بجهاز للتدمير الذاتي. ويعتبر خبراء عسكريون كثيرون النموذج الأحدث أحد أكثر أنواع المتفجرات العنقودية الأكثر ثقة وتعقيداً متواجدة حالياً.[72] وجاءت نسبة اخفاق المتفجرات العنقودية متراوحة بين 1.3 و2.3 تحت ظروف الاختبار.[73] لكن بناء على دراسة لمواقع الهجمات التي تم إطلاق النماذج ذاتية التدمير فيها، قدر خبراء الأسلحة والعاملون ببرنامج الأمم المتحدة لإزالة الألغام في جنوب لبنان أن إل إم 85 ذاتية التدمير تتمتع بمعدل إخفاق فعلي يبلغ 10 في المائة أو أكثر.[74] (انظر أدناه لمزيد من المعلومات). وقد دمرت مجموعات إزالة الألغام 6892 متفجرة عنقودية طراز إم 85 أو 5 في المائة من إجمالي العدد الذي تم العثور عليه) في لبنان بأجهزة تدمير ذاتي ومن دونها.[75]

واستخدمت إسرائيل أعداداً محدودة من صواريخ إم إل آر إس بنظام تصحيح مسار القذيفة المزودة بالمتفجرات العنقودية من طراز إم 85. وقال جنود إسرائيليون لـ هيومن رايتس ووتش إن جيش الدفاع الإسرائيلي أطلق إجمالي 130 صاروخاً تي سي إس واستخدمها فقط في المراحل الأولى من

---

[72] تقدم الخبراء العسكريون من عدة بلدان تقوم بتخزين إم 85 أو بدائل مشابهة له بهذا الزعم، وهذا في مناقشات مع هيومن رايتس ووتش أثناء الجلسات الخاصة باتفاقية الأسلحة التقليدية في الأعوام الماضية.

[73] في الاختبارات التي تمت في النرويج في سبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2005 بشأن مخزون النرويج من الذخيرة العنقودية وكذلك قذائف مدفعية دي بي آي سي إم تملكها بريطانيا، كانت معدلات إخفاق الذخيرة العنقودية 2.3 في المائة، كما تم بلوغ 1.3 في المائة و2 في المائة. كما تم توفير بعض نتائج الاختبار البريطانية: "أشارت اختبارات الإطلاق الخاصة بالصانع إلى أن 97% من القنابل المجهزة بالذخيرة العنقودية كانت ناجحة في آلية التدمير الذاتي... ونتيجة قبول المراجعات لمجموعات من 1 إلى 3 تم إطلاق 60 قذيفة (2940 قنبلة صغيرة) وفشل منها في الإطلاق 22 قنبلة صغيرة، مما يمثل نسبة 0.74 في المائة. ومن بين هذه القنابل العاطلة، 6 قنابل فقط كانت مجهزة. وفي 5 سبتمبر/أيلول تم تنفيذ أول اختبار أمان وأداء... في هجيركين رينج بدومباس بالنرويج. وأثناء الاختبار تم إطلاق 175 قذيفة ولم تتعطل أي منها، وتم نشر 8575 قنبلة صغيرة وتعطلت منها 197 قنبلة، بنسبة إخفاق 2.3 في المائة". DLO Secretariat, DLO Andover, "الاستجابة لمسألة إزالة الألغام"، مرجع 009-145827-2006-02-06 ، 27 مارس/آذار 2006.

[74] للاطلاع على نقاش موسع للطراز إم 85 بجهاز التدمير الذاتي ومعدل عطالته في لبنان، انظر: C. King Associates, Ltd., Norwegian Defence Research Establishment, and Norwegian People's Aid, *M85: An Analysis of Reliability* (Norway: Norwegian People's Aid, 2007) وانظر أيضاً المعلومات التي قدمها أوف دولوم، كبير العلماء بمركز بحوث الدفاع النرويجي، 19 أبريل/نيسان 2007، و: كريس كلارك، مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان "القنابل والذخيرة العنقودية غير المتفجرة في جنوب لبنان: بناء على الرؤية الميدانية" ورقة مقدمة لاجتماع خبراء اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مونترو، سويسرا، 18 إلى 20 أبريل/نيسان 2007، على: http://www.icrc.org/web/eng/siteengo.nsf/htmlall/cluster-munition-montreux-310507 (تمت الزيارة في 30 أبريل/نيسان 2007)، و بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 16 يناير/كانون الثاني 2008.

[75] بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 18 يناير/كانون الثاني 2008.

النزاع.[76] وقال ضابط احتياطي بالجيش الإسرائيلي لمراسل صحفي إن كتيبته استخدمت عدداً صغيراً من صواريخ رامام (الاختصار العبري لـ تي سي إس) وهذا أثناء الأيام الأولى فقط من الحرب.[77] وتتطلب وحدة التحكم في تي سي إس، داخل عربة مدرعة، أرضاً مستوية من أجل عمليات التوجيه السليمة. وتطلق نظم تي سي إس صواريخ بمعدل صاروخ إلى ثلاثة صواريخ على الهدف الواحد، على النقيض من إطلاق الصواريخ بالجملة من طراز إم 26 في الأسابيع اللاحقة. وتلقى الجنود في الكتيبة القليل من ردود الأفعال – وكانت متناقضة أيضاً – على أداء تي سي إس.[78]

كما استخدمت إسرائيل قنابل عنقودية سي بي يو-58 بي مزودة بمتفجرات عنقودية من طراز بلو-63، والاثنان يتم صنعهما في الولايات المتحدة التي تقوم أيضا بتوريدهما. وتضم كل قنبلة سي بي يو-58 بي عدد 650 بلو-63، وهي قنابل كروية الشكل ووزن كل منها رطل واحد تقريباً، ومقاس نصف قطرها هو ثلاث بوصات.[79] والقنابل والقنابل الصغيرة تعود لحقبة حرب فيتنام وتم تطويرها في مطلع الستينيات. فيما تم استخدام أعداد أقل من بلو – 63 المقترنة بالدي بي آي سي إم، وقد وجد القائمون على إزالة الألغام 28136 قنبلة صغيرة غير متفجرة منذ 2006 في كافة أرجاء لبنان، بنسبة 20 في المائة من إجمالي القنابل المُزالة.[80] ويعزي مسؤولو مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان معدل إخفاق القنابل غير المتفجرة العالي إلى حقيقة أنها "أسلحة عتيقة".[81] وقد استخدمت الولايات المتحدة هذه القنبلة العنقودية لأخر مرة في حرب الخليج عام 1991 ولم تعد ضمن مخزون أسلحتها.

---

[76] مقابلات هيومن رايتس ووتش مع عناصر من احتياطي الجيش الإسرائيلي (تم حجب الأسماء)، تل أبيب والقدس، إسرائيل، أكتوبر/تشرين الأول 2006. وتم استخدام الـ تي سي تي فقط أثناء الأسبوع الثاني من العمليات، طبقاً لأحد الجنود الذين خدموا في كتيبة الـ إم إل آر إس الاحتياطية.

[77] انظر: Meron Rapoport, "A Barrage of Accusations," *Ha'aretz*, 8 ديسمبر/كانون الأول 2006.

[78] مقابلات هيومن رايتس ووتش مع عناصر من احتياطي الجيش الإسرائيلي (تم حجب الأسماء)، تل أبيب والقدس، إسرائيل، أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[79] انظر: Designation-Systems.net, "BAK to BSU/BSG–Equipment Listing," على: http://www.designation-systems.net/usmilav/asetds/u-b.html (تمت الزيارة في 3 سبتمبر/أيلول 2007).

[80] بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 18 يناير/كانون الثاني 2008.

[81] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع كريس كلارك، مدير البرنامج، مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان، صور، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

هذه القنبلة العنقودية طراز سي بي يو-58 بي، التي شوهدت في زوتر الغربية في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006، تمت تعبئتها في سبتمبر/أيلول 1973 ولها ضمان لمدة عام واحد. ومثل هذه الذخائر العنقودية القديمة ثبت أنه لا يمكن الثقة بها إلى حد كبير في لبنان.
© 2006 بوني دوكرتي/هيومن رايتس ووتش

وفي النبطية وزوتر الغربية وبيت ياهون، من بين أماكن أخرى، فحص باحثو هيومن رايتس ووتش المواقع إثر نزاع عام 2006 مباشرة وشاهدوا عبوات سي بي يو-58 بي عليها تواريخ تعود إلى سبتمبر/أيلول 1973، مما يعني أن محتواها الأصلي تمت تعبئته في عام 1973. وغالبية القنابل السي بي يو وبلو التي عثر عليها القائمون على إزالة الألغام تعود للسبعينيات، خاصة أعوام 1973 و1976 و1978.[82] كما واجه نازعو الألغام عدة وقائع إخفاق "كارثية" للسي بي يو-58 بي، حيث فشلت الأسلحة تماماً في العمل ولم تنفجر أي من المتفجرات العنقودية التي خرجت من القنبلة الأساسية بتاتاً.[83]

[82] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع آلان بوسطن، كبير الاستشاريين التقنيين، مكتب إزالة الألغام الوطني، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بيروت، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

[83] كريس كلارك، مدير برنامج مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان، عرض لوفود اتفاقية الأسلحة التقليدية، جنيف، 30 أغسطس/آب 2006 (ملحوظات من هيومن رايتس ووتش).

متفجرة عنقودية طراز إم زي دي – 2 صينية الصنع لم تنفجر بعد، ترقد على جانب الطريق في بيت ياهون في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2006. أطلق حزب الله مثل هذه المتفجرات، وهي تُطلق كريات معدنية بقطر 3 مم، على إسرائيل، ويمكن أن تكون هذه من ذخائر حزب الله العنقودية التي لم تنفجر. © 2006 بوني دوكرتي/هيومن رايتس ووتش

كما وجدت مجموعات إزالة الألغام 1207 متفجرا عنقوديا من طراز إم زي دي-2 صيني الصنع في لبنان، بنسبة 1 في المائة من إجمالي المتفجرات العنقودية التي تمت إزالتها إلى الآن.[84] كما عاينت هيومن رايتس ووتش قنبلة إم زي دي-2 غير منفجرة على جانب الطريق في بيت ياهون. ووثقت هيومن رايتس ووتش صواريخ عنقودية طراز 81 عيار 122 مم مزودة بمتفجرات عنقودية من طراز إم زي دي -2 (معروفة أيضاً باسم النوع-90) أطلقها حزب الله على إسرائيل أثناء النزاع.[85] وبما أن إسرائيل ليس معروفاً عنها حيازة سلاح صيني الصنع ضمن ترسانة أسلحتها، فمن المرجح

[84] بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 18 يناير/كانون الثاني 2008.

[85] انظر: " لبنان/إسرائيل: حزب الله ضرب إسرائيل بقذائف عنقودية أثناء الحرب"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2006، على: http://hrw.org/arabic/docs/2006/10/19/lebano14425.htm

أن الإم زي دي-2 التي عُثر عليها في لبنان، تخص حزب الله وليس إسرائيل، وإما أنه وقع خطأ في إطلاقها أو أنها سقطت قبل بلوغ هدفها، أو هي نجمت عن هجمات إسرائيلية على مخازن الأسلحة.[86]

[86] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع آندي غليسون، مدير برنامج ومدير العمليات التقنية، مجموعة الألغام الاستشارية، كفر جوز، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2006. والاعتقاد القائم هو بأن الذخيرة العنقودية قد أسقطها حزب الله أو خلفها وراءه، أو هي انتشرت بسبب هجمات إسرائيلية. لمزيد من المعلومات عن هجمات حزب الله بالذخيرة العنقودية، انظر هيومن رايتس ووتش "مدنيون تحت الهجوم: هجمات حزب الله الصاروخية على إسرائيل في حرب 2006" مجلد 19، عدد 3 (E)، أغسطس/آب 2007، على: http://hrw.org/reports/2007/iopto807/ صفحات 44 إلى 48.

آثار استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية في لبنان في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2006

أثناء زيارات هيومن رايتس ووتش إلى الجنوب اللبناني في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول وأكتوبر/تشرين الأول 2006، رأى الباحثون العشرات من البلدات التي أصابتها الذخيرة العنقودية ومئات المتفجرات العنقودية التي لم تتفجر تملأ الباحات الخلفية والحقول.[87] كما شهدت الفرق البحثية كفاح القائمين على نزع الألغام من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجيش اللبناني، في محاولة لمواكبة مشكلة جسيمة بشكل غير مسبوق. وقد أصابت إسرائيل أطراف بعض البلدات فقط بالذخيرة العنقودية، لكنها في مواضع أخرى أغرقت مناطق المباني بها. ومع عودة المدنيين إلى ديارهم فور وقف إطلاق النار، وجدوا أملاكهم وأعيانهم وقد تحولت إلى حقول ألغام فعلية. واكتشف المزارعون والقائمون على نزع الألغام متفجرات عنقودية غير متفجرة داخل بيوتهم وفي الطرقات وفي البساتين وعلى الأسقف وفي أفنية الدور، ووجدوها معلقة من الأشجار وعلى الأسوار. وفي تبنين أصيبت إحدى المستشفيات وأدت مئات المتفجرات العنقودية غير المتفجرة المنتشرة عبر المدخل، إلى حصار الأطباء والمرضى بالداخل (انظر دراسة الحالة أدناه). وأفاد مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان، في 15 يناير/كانون الثاني 2008 تعرض 192 مدنياً للإصابات، وشملوا 20 قتلى و172 جريحاً.[88] وحتى ديسمبر/كانون الأول 2007 كانت المتفجرات العنقودية غير المنفجرة؛ تنفجر في المدنيين وتصيبهم.

و فور وقف إطلاق النار، حضر إلى جنوب لبنان محلل عسكري يعمل مع هيومن رايتس ووتش كان قد قام بمتابعة موضوع الذخيرة العنقودية في كل من كوسوفو والعراق. وكان عدد وكثافة المتفجرات العنقودية التي لم تنفجر في المناطق المأهولة يجعل أي شيء رآه فيما سبق صغيراً للغاية بالمقارنة بالوضع في لبنان.

---

[87] كتبت هيومن رايتس ووتش بشكل منفصل عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي من قبل إسرائيل وحزب الله أثناء نزاع 2006. انظر: هيومن رايتس ووتش، "لماذا ماتوا: القتلى المدنيون في لبنان خلال حرب 2006 بين إسرائيل وحزب الله"، مجلد 19، عدد 5 (E)، سبتمبر/أيلول 2007، على: http://hrw.org/arabic/reports/2007/lebanon0907/ وانظر: هيومن رايتس ووتش، "مدنيون تحت الهجوم: هجمات حزب الله الصاروخية على إسرائيل أثناء حرب 2006"، مجلد 19، عدد 3 (E)، أغسطس/آب 2007، على: http://hrw.org/arabic/reports/2007/iopto807/

[88] قائمة الإصابات الصادرة عن مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان. أفاد مركز موارد الألغام في 2 يناير/كانون الثاني 2008 وقوع 220 إصابة في صفوف المدنيين و19 قتيلاً جراء المتفجرات العنقودية الصغيرة التي لم تتفجر لدى الارتطام. قائمة إصابات مركز موارد الألغام الأرضية.

وانتشرت هجمات الذخيرة العنقودية الإسرائيلية على مساحة تُقدر تقريباً بألف وأربعمائة كيلومتر مربع إلى شمال وجنوب نهر الليطاني، وهي مساحة تشابه مساحة ولاية رود أيلاند الأميركية (1214 كيلومتر مربع). ومن مساحة الـ 1400 كيلومتر مربع المتأثرة بالذخيرة العنقودية هذه، يوجد 4.3 كيلومتر مربع من الأراضي المأهولة، و20 كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية، و4 كيلومترات مربعة من الغابات، حسبما أكد القائمون على نزع الألغام، من أنها أصيبت إصابة مباشرة بالذخيرة العنقودية.[89] إلا أن حياة المدنيين في كامل مساحة الـ 1400 كيلومتر مربع تأثرت كثيراً، إذ لا يمكنهم الحياة بأمان حتى يزيل نازعو الألغام المخلفات ويفتشوا بيوتهم وحقولهم.

نطاق صادم: عدد الذخيرة العنقودية والهجمات

في أول يومين إثر انتهاء وقف إطلاق النار، بدأ القائمون على نزع الألغام في الأمم المتحدة مسحاً طارئاً وأعمال الإزالة في جنوب لبنان فتعرفوا على 10 مواقع استخدمت فيها إسرائيل الذخيرة العنقودية. وقال مسؤول أممي إنه يخشى أن يكون هذا مجرد " نقطة في بحر".[90] وبحلول شهر يناير/كانون الثاني 2008، كان عدد مواقع الهجمات التي تم التعرف عليها هو 962 موقعاً، واستمر العدد في التزايد مع دخول مسؤولو الإزالة إلى أماكن جديدة من الجنوب اللبناني.[91]

وقدر مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان أن إسرائيل استخدمت ذخائر عنقودية (قذائف مدفعية وصواريخ أرضية وقنابل ملقاة جواً) تضم ما يتراوح بين 2.6 مليون وأربعة ملايين متفجرة عنقودية في لبنان.[92] وبلغ المركز هذا التقدير على النحو التالي. في البداية قام المركز بتقدير أن إسرائيل أطلقت ما تراوح بين 16000 إلى 32000 قذيفة مدفعية عنقودية تحوي إجمالي 1.4 إلى 2.8 مليون متفجرة عنقودية.[93] وأضاف إلى هذه الأرقام 1800 صاروخ إم إل آر إس

---

[89] بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 15 يناير/كانون الثاني 2008، وانظر: United Nations Development Programme, "CBU Contamination by Land Use," مُحدث حتى 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

[90] انظر: لبنان: القذائف العنقودية الإسرائيلية تهدد المدنيين، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 17 أغسطس/آب 2006، على: http://hrw.org/arabic/docs/2006/08/17/lebano14055.htm

[91] بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 15 يناير/كانون الثاني 2008.

[92] مركز الأمم المتحدة لإزالة الألغام، قائمة معلومات القنابل العنقودية بجنوب لبنان، في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، على: http://www.maccsl.org/reports/Leb%20UXO%20Fact%20Sheet%204%20November,%202006.pdf (تمت الزيارة في 18 مارس/آذار 2007). و:كريس كلارك، مدير برنامج مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان، عرض لوفود اتفاقية الأسلحة التقليدية، جنيف، 30 أغسطس/آب 2006 (ملحوظات من هيومن رايتس ووتش).

[93] مركز الأمم المتحدة لإزالة الألغام، قائمة معلومات القنابل العنقودية بجنوب لبنان، في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، على: http://www.maccsl.org/reports/Leb%20UXO%20Fact%20Sheet%204%20November,%202006.pdf (تمت الزيارة في 18

تحمل 1159200 من المتفجرات العنقودية طراز إم 77 أفاد الجنود الإسرائيليون بإلقائها عبر صحيفة هآرتس الاسرائيلية.[94] كما لاحظ المركز أن إسرائيل ألقت عدداً غير معروف من المتفجرات العنقودية الجوية من طراز سي بي يو-58 بي، وتضم كل منها 650 من المتفجرات العنقودية من طراز بلو-63.[95] ونظراً لمعدلات الإخفاق المرتفعة لهذه الأنواع من المتفجرات العنقودية، فإن الأمم المتحدة تقدر أن الهجمات العنقودية خلفت ورائها مئات الآلاف وربما مليوناً، من تلك المتفجرات الخطيرة التي لم تنفجر.[96]

وبعيداً عن تقديرات الأمم المتحدة، فقد قال جنود إسرائيليون لـ هيومن رايتس ووتش أن الصواريخ الـ إم إل آر إس الألف وثمانمائة هي فقط التي تم إطلاقها من قبل كتيبة الإم إل آر إس الاحتياطية، وأن كتيبة نشطة في الخدمة أطلقت 1000 صاروخ آخر، وهي مزودة مجتمعة بـ 644000 متفجرة عنقودية، مما يرفع عدد هذه المتفجرات المُطلقة ضمن الصواريخ العنقودية إلى 1.8 مليون.[97] وهذه المعلومة الإضافية يمكن أن ترفع من إجمالي المتفجرات العنقودية المقدر أن إسرائيل أطلقتها على لبنان من قرابة 3.2 مليون قنبلة إلى 4.6 مليون.

وكان استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية هو الاستخدام الأوسع لهذا السلاح في أي مكان في العالم منذ حرب الخليج عام 1991 وتركز على منطقة صغيرة نسبياً. وتعدى عدد وكثافة الذخيرة العنقودية المستخدمة في لبنان بكثير استخدامها في حروب سابقة في كل من كوسوفو أو أفغانستان أو العراق، حيث أجرت هيومن رايتس ووتش تحقيقاتها. واستخدمت قوات الناتو الجوية 1765 قنبلة عنقودية مزودة بقرابة 295000 من المتفجرات العنقودية في كوسوفو عام 1999، واستخدمت القوات الجوية الأميركية 1228 قنبلة عنقودية مزودة بقرابة 248000 من المتفجرات العنقودية في

مارس/آذار 2007). تبنى مركز تنسيق إزالة الألغام تقريراً صحفياً أفاد بوجود 160000 قذيفة مدفعية وافترض أن 10 إلى 20 في المائة منها هي ذخيرة عنقودية تضم كل منها 88 قنبلة عنقودية صغيرة.

[94] المرجع السابق. وانظر: Meron Rapoport, "IDF Commander: We Fired More than a Million Cluster Bombs in Lebanon," *Ha'aretz*, 12 سبتمبر/أيلول 2006.

[95] ذكر أحد المصادر وجود 500000 قنبلة صغيرة طراز بلو-63 ضمن القنابل العنقودية طراز سي بي يو-58. انظر: James Brooks, "How Israel Cluster Bombed Future of South Lebanon, with US help," PalestineChronicle.com على: http://www.palestinechronicle.com/printstory.php?sid=101606172430 (تمت الزيارة في 18 أكتوبر/تشرين الأول 2006). وحتى 18 يناير/كانون الثاني 2008، أفاد مركز تنسيق الألغام بالأمم المتحدة في جنوب لبنان أن 28136 قنبلة صغيرة لم تنفجر طراز بلو-63 قد تمت إزالتها. بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، 18 يناير/كانون الثاني 2008.

[96] بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 15 يناير/كانون الثاني 2008.

[97] مقابلات هيومن رايتس ووتش مع عناصر من احتياطي الجيش الإسرائيلي (تم حجب الأسماء)، تل أبيب والقدس، إسرائيل، أكتوبر/تشرين الأول 2006. وكان الجنود الاحتياطيين من ضباط الصف المتمرسين الذين قادوا وحدة الإم إل آر إس. كما قاموا بقيادة مهام إعادة الإمداد من الوحدة النشطة إلى الوحدة الاحتياطية.

أفغانستان في عامي 2001 و2002، واستخدمت قوات التحالف 13000 قنبلة عنقودية تضم قرابة 1.9 مليون من المتفجرات العنقودية في العراق عام 2003.[98]

وقال كريس كلارك مدير البرنامج بمركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان لـ هيومن رايتس ووتش: "رأيت كل استخدام للذخيرة العنقودية منذ عام 1991، وهذا أكبر من أي شيء رأيته قط". وأضاف: "تم إلقاء كمية مماثلة من المتفجرات على العراق، لكن جنوب لبنان أصغر بكثير".[99] ويُقارن استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية إلى استخدام قوات التحالف لها في العراق عام 2003 لأن في كلتا الحالتين كانت غالبية الهجمات من الأرض وشملت نيران مدفعية مضادة. لكن استخدام هذا العدد الهائل من الذخيرة العنقودية في منطقة صغيرة يعتبر صادماً وغير مسبوق.

التوقيت والأهداف: متى وكيف تم استخدام الذخيرة العنقودية

المراحل الأولى من الحرب

أطلقت إسرائيل هجمات متفرقة بالذخيرة العنقودية على جنوب لبنان في أول أسبوعين من الحرب. وأكدت هيومن رايتس ووتش استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية حين وثقت الهجوم في 19 يوليو/تموز على قرية بليدة، والذي خلف أحد القتلى المدنيين و12 جريحاً على الأقل.[100] وفي الوقت نفسه راقب باحثو هيومن رايتس ووتش أعداداً كبيرة من الذخيرة العنقودية المُطلقة بواسطة المدفعية الخاصة بترسانة فرق مدفعية جيش الدفاع الإسرائيلية وقد انتشرت على الحدود الإسرائيلية مع لبنان.

وازدادت وتيرة الهجمات في الأيام التالية لوقف إطلاق الهجمات الجوية الجزئي لمدة 48 ساعة في 31 يوليو/تموز إلى 1 أغسطس/آب. وقال جنود إسرائيليون يعملون في وحدة صواريخ إم إل آر إس لـ هيومن رايتس ووتش إن شهر أغسطس/آب هو الذي شهد إطلاق الكثير من صواريخهم العنقودية.[101] وأثناء زيارات ميدانية ومن خلال مصادر أخرى، تعرفت هيومن رايتس ووتش على

---

[98] انظر: Human Rights Watch, *Cluster Bombs in Afghanistan*، أكتوبر/تشرين الأول 2001، على: http://www.hrw.org/backgrounder/arms/cluster-bck1031.htm وانظر: Human Rights Watch, *Fatally Flawed: Cluster Bombs and Their Use by the United States in Afghanistan*, vol. 14, no. 7(G), ديسمبر/كانون الأول 2002، على: http://hrw.org/reports/2002/us-afghanistan/ وانظر: Human Rights Watch, *Off Target: The Conduct of the War and Civilian Casualties in Iraq* (New York: Human Rights Watch, 2003) صفحة 15. على: http://www.hrw.org/reports/2003/usa1203/ صفحة 6.

[99] مقابلة مع كريس كلارك، مدير البرنامج بمركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان، صور، 14 سبتمبر/أيلول 2006.

[100] " القذائف العنقودية الإسرائيلية تصيب المدنيين في لبنان"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، على: http://hrw.org/arabic/docs/2006/07/24/isrlpa13807.htm 24 يوليو/تموز 2006.

[101] مقابلات هيومن رايتس ووتش مع عناصر من احتياطي الجيش الإسرائيلي (تم حجب الأسماء)، تل أبيب والقدس، إسرائيل، أكتوبر/تشرين الأول 2006. وقال قائد منصة صواريخ في وحدة إم إل آر إس الاحتياطية إن هذه الوحدة "لم تفعل شيئاً" أثناء الأسبوع الأول

هجمات وقعت قبل أخر ثلاثة أيام من الحرب في عشرة بلدات أخرى بخلاف بليدة، وهي عيناتا وعيترون ودير قانون وحاصبية والهبارية وكفر دونين وكفر حمام ورشايا الفخار سوان وطير دبا.[102]

وتشير تحقيقات ومقابلات هيومن رايتس ووتش إلى أن إسرائيل استهدفت ببعض هجماتها العنقودية قبل الأيام الأخيرة مواقع لمنصات صواريخ حزب الله، وهي في أغلبها تقع في كروم الزيتون وحقول التبغ. وقال بعض المزارعين لباحثي هيومن رايتس ووتش إن مقاتلي حزب الله استخدموا هذه الحقول لإطلاق الصواريخ على إسرائيل.[103] وقال آخرون عانوا من الهجمات العنقودية، مثل سكان قرية بليدة، إنه لم يكن ثمة نشاط عسكري لحزب الله في أماكن قريبة منهم.

وقال جنود إسرائيليون لـ هيومن رايتس ووتش أن الرادار الإسرائيلي يمكنه تحديد مواقع إطلاق صواريخ حزب الله أثناء طيران الصاروخ تجاه هدفه، وإن جيش الدفاع الإسرائيلي يمكنه حينئذ إطلاق الذخيرة العنقودية في المنطقة التي انطلقت منها الصواريخ، باستخدام أسلحة تؤثر على كامل النطاق المستهدف في محاولة لقتل طاقم إطلاق الصواريخ وتدمير منصاته إذا هم حاولوا الفرار. وكان الرد على النيران – في العادة باستخدام دفعة من ستة صواريخ من طراز إم 26 الأميركية – على مواقع إطلاق صواريخ حزب الله يتم خلال دقيقة ونصف الدقيقة من تلقي إحداثيات الكشف عن منصات الصواريخ القائمة بالهجوم.[104]

من النزاع و"أطلقت صواريخ متفرقة لا أكثر" أثناء الأسبوع الثاني. وقال إن أكبر عدد من النيران التي أطلقتها وحدة إم إل آر إس الاحتياطية كان أثناء الأسبوع الثالث، فور انتهاء وقف إطلاق النار لمدة 48 ساعة وحين قيل للمدنيين أن يرحلوا. وقال: "تم إطلاق الأطنان" في هذه الأثناء وأشار إلى أن أحد المنصات تحت إمرته أطلقت 60 دفعة (360 صاروخاً، مزودة بـ 231840 قنبلة عنقودية صغيرة طراز إم 77) في فترة 24 ساعة أثناء هذه الفترة. وتراجع حجم النيران المُطلقة من وحده لما تبقى من النزاع بسبب نقص في الذخيرة.

[102] تعرف على هذه المواقع أيضاً قوات الأمن اللبنانية ومصادر من الأمم المتحدة وعاملون طبيون. وقال دكتور نصر الدين قاصر الجراح بمستشفى حرام لـ هيومن رايتس ووتش إن أثناء الحرب تلقى المستشفى أربعة مرضى على الأقل من دير قانون النهر مصابين بإصابات جراء الذخيرة العنقودية. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع دكتور نصر الدين قصار، مستشفى حرام، صور، 30 أغسطس/آب 2006. انظر أيضاً: Rym Ghazal and Leila Hatoum, "Investigators Probe Possible Use of Banned Weapons," *Daily Star*, 26 يوليو/تموز 2006.

[103] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شوقي يوسف، رئيس بلدية الهبارية، الهبارية، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2006. ومقابلة هيومن رايتس ووتش مع خليل محمود حسين، مزارع، كفر رمان، 16 أغسطس/آب 2006. ومقابلة هيومن رايتس ووتش مع صالح رامز قراشوط، مزارع، مستشفى حمود، صيدا، 22 سبتمبر/أيلول 2006. ومقابلة هيومن رايتس ووتش مع حسن محمد ناصر، عامل بناء، عين بعال، 22 سبتمبر/أيلول 2006. ومقابلة هيومن رايتس ووتش مع حسين علي كيكي، عامل بناء، عين بعال، 22 سبتمبر/أيلول 2006.

[104] مقابلات هيومن رايتس ووتش مع عناصر من احتياطي الجيش الإسرائيلي (تم حجب الأسماء)، تل أبيب والقدس، إسرائيل، أكتوبر/تشرين الأول 2006. وقيل لـ هيومن رايتس ووتش إن وحدات الإم إل آر إس كانت مقسمة بخصوص لبنان إلى قطاعين. الأول يخص المعركة التكتيكية ضد قوات حزب الله جنوب نهر الليطاني تحت توجيه قيادة جيش الدفاع الإسرائيلي الشمالية. والقطاع الثاني هو الجهد الإستراتيجي الذي استهدف مواقع شمالي نهر الليطاني يشرف عليها قسم العمليات التابع لمقر أركان الحرب الرئيسي. وأطلقت كل من الوحدات النشطة والاحتياطية على الأهداف في كل من القطاعين. وغالبية هجمات صواريخ إم إل آر إس تمت أثناء الـ 72 ساعة الأخيرة السابقة على انتهاء القتال.

ويبدو أن إصابات المدنيين التي أسفرت عنها الهجمات بالذخيرة العنقودية أثناء هذه الهجمات كانت مقتصرة إلى حد كبير، مما يعكس حقيقة أن سكان جنوب لبنان إما أخلوا منازلهم أو اختبئوا في أقبية البيوت، وأن الكثير من نيران حزب الله الصاروخية ورد إسرائيل عليها تم في الحقول والوديان التي لم يكن ثمة تواجد للمدنيين فيها في ذلك الوقت. على أن العدد الدقيق للإصابات والوفيات الناجمة عن هذه الهجمات العنقودية ربما لن تتم معرفته أبداً، فقد كان العاملون بالمستشفى مشغولون كثيراً في ذلك الوقت بحيث لم يسألوا أسئلة عن الأسباب المحددة للإصابات أو الوفيات.

دفعة الهجمات الأخيرة

تغير نسق استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية كثيراً أثناء الأيام الأخيرة للنزاع. وطبقاً للأمم المتحدة، فقد أطلقت إسرائيل 90 في المائة من ذخيرتها العنقودية خلال أخر 72 ساعة، بعد أن أصدر مجلس الأمن قرار رقم 1701 الذي يدعو لوقف لإطلاق النار في 11 أغسطس/آب، لكن قبل نفاذ وقف إطلاق النار في الثامنة من صباح 14 أغسطس/آب.[105] وأثناء هذه الفترة ازدادت كثافة القصف بالأسلحة الأخرى، ومنها الهجمات بالمدفعية وكذلك الهجمات الجوية على بيوت المدنيين بقنابل تزن 500 رطل. وتزامنت هذه الزيادة مع زيادة في هجمات حزب الله الصاروخية على إسرائيل. وطبقاً لإحصاءات الحكومة الإسرائيلية وللروايات الصحفية، فإن حزب الله زاد من هجماته الصاروخية أثناء الأيام الأخيرة، وفي اليوم الأخير للحرب أطلق 252 صاروخاً، وهو أعلى معدل صواريخ يومي طيلة النزاع.[106] إلا أنه حتى في ظل وجود زيادة في هجمات حزب الله، فإن استخدام أكثر من 4 ملايين متفجرة عنقودية لضرب المئات من مواقع إطلاق الصواريخ يفرض احتمالاً كبيراً بعشوائية وعدم تناسب الهجمات، خاصة حين تصيب تلك المتفجرات مناطق مأهولة، مما خلف على نحو يمكن التنبؤ به مسبقاً الآلاف من المتفجرات العنقودية التي لم تنفجر عند الارتطام.

وتشير شهادات الشهود من قرى جنوب لبنان أيضاً إلى أن ثمة تزايد هائل في هجمات الذخيرة العنقودية أثناء الأيام الأخيرة قبل وقف إطلاق النار. وقال رئيس بلدية طير دبا علي مغنية إن خلال

---

[105] أوضحت الأمم المتحدة أن "حسابات مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة يستند إلى التعرف الميداني على مواقع الهجمات بالقنابل العنقودية ومحادثات موسعة مع سكان جنوب لبنان". مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "ميراث باق: الأثر المميت للقنابل العنقودية في جنوب لبنان". دون تاريخ، لكن المعلومات محدثة حتى **16** سبتمبر/أيلول **2006**، صفحة **1**، هامش رقم **3**. وكريس كلارك، مدير البرنامج بمركز تنسيق إزالة الألغام قال لـ هيومن رايتس ووتش إنه بلغ هذا الاستنتاج بالأساس بناء على مراقبته الشخصية للهجمات الإسرائيلية أثناء الحرب. كما أشار إلى العدد الصغير من التقارير الخاصة بهجمات الذخيرة العنقودية والإصابات الناجمة عنها قبل الأيام الأخيرة للحرب. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع كريس كلارك، مدير البرنامج، صور، **25** أكتوبر/تشرين الأول **2006**.

[106] في الأيام الثلاثة الأخيرة من النزاع أطلق حزب الله **115** و**70** و**252** صاروخاً في كل يوم على التوالي. انظر مركز شرطة شمال إسرائيل، مركز القيادة الرئيسي، "الحرب في الشمال" عرض بالحاسب الآلي حصلت عليه هيومن رايتس ووتش في أكتوبر/تشرين الأول **2006**. ولم تقدم إسرائيل معلومات تشير إلى أن الذخيرة العنقودية قد ألحقت أضراراً قوية بمقاتلي حزب الله أو أسلحته.

الأيام الأخيرة للحرب "بدأت السماء تمطر قنابل عنقودية".[107] وقال حسن عباس حطاب، مختار حبوش بدوره إن إسرائيل أطلقت قنابل عنقودية على قريته أثناء "أخر أربعة أيام من الحرب".[108] وقال الشيء نفسه آخرون و منهم مختارا تبنين وكفر رمان، نفس الأقوال.[109]

وتصدق شهادات الجنود أيضاً على استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي المكثف للذخيرة العنقودية في ساعات الحرب الأخيرة. وقال جندي إسرائيلي: "أثناء أخر 72 ساعة أطلقنا كل الذخيرة التي لدينا، وكلها على نفس المنطقة، ولم نغير من اتجاه القصف". وأضاف: "وقال لي أصدقاء في الكتيبة إنهم أطلقوا أيضاً كل ما لديهم خلال الأيام الثلاثة الأخيرة... من قذائف عادية وعنقودية، وأي شيء لديهم".[110] وأكدت قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (يونيفيل) هذه الأقوال.[111]

وأثار استخدام الذخيرة العنقودية خلال أخر 72 ساعة من الحرب استنكار مسؤولي الأمم المتحدة. وقال ديفيد شيرر منسق الإغاثة الإنسانية بالأمم المتحدة في لبنان: "إن الحقيقة المروعة بأن كل هذه الذخيرة [العنقودية] تقريباً قد تم إطلاقها خلال أخر ثلاثة إلى أربعة أيام من الحرب... هي مروعة لأن في هذه المرحلة كان النزاع قد أوشك على الانتهاء جراء قرار 1701 [الصادر عن مجلس الأمن]" وقال إنه "مما يستعصي على التصديق" أن إسرائيل استخدمت كل هذه الذخيرة العنقودية في الساعات الأخيرة للحرب.[112] ثم وصفت منسقة إغاثة الطوارئ ونائب الأمين العام للشؤون الإنسانية في ذلك الحين، جان إغيلاند، وصفت استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية بأنه "غير أخلاقي بالمرة".[113]

وقال محامون من جيش الدفاع الإسرائيلي لـ هيومن رايتس ووتش إن مفاوضات وقف إطلاق النار لم تغير من القرارات العملياتية على مدى الأيام الثلاثة الأخيرة من الحرب لأن الجيش الإسرائيلي اعتبر أنه ما زال منخرطاً في القتال. وقالت الميجور دوريت توفال، رئيسة القطاع الإستراتيجي في

---

[107] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع علي مغنية، رئيس بلدية طير دبا، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[108] مقابلة مع حسن عباس حطاب، مختار حبوش، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[109] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع يوسف فواز، مختار، تبنين، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[110] انظر: Meron Rapoport, "What Lies Beneath," *Ha'aretz*, 8 سبتمبر/أيلول 2006.

[111] انظر: Landmine Action, "Foreseeable Harm: The Use and Impact of Cluster Munitions in Lebanon, 2006," أكتوبر/تشرين الأول 2006، على: http://www.landmineaction.org/resources/ForeseeableHarmfinal.pdf (تمت الزيارة في 3 سبتمبر/أيلول 2007) صفحة 11. وهذا التقرير يشمل خريطة توضيحية باسم "مهام إطلاق النار التي راقبها مراقبو الأمم المتحدة في منطقة عمليات اليونيفيل، من 16 يوليو/تموز إلى 13 أغسطس/آب 2006" بناء على بيانات تخص اليونيفيل. وجاء فيها "فيما تم تسجيل 2000 دفعة نيران يومية أثناء النزاع، فقد تزايد هذا الرقم إلى قرابة 6000 دفعة يومية خلال الأيام الأخيرة السابقة على وقف إطلاق النار".

[112] انظر: "UN Calls Israel's Use of Cluster Bombs in Lebanon 'Outrageous,'" *Ha'aretz*, 19 سبتمبر/أيلول 2006.

[113] انظر: "UN Slams Israel as Unexploded Cluster Bombs Discovered," *Irish Examiner*, 31 أغسطس/آب 2006.

قسم القانون الدولي بجيش الدفاع الإسرائيلي: "كمحامية لم يكن هذا مهماً. كان قراراً مشروعاً يحق للقادة أن يتخذوه. وعلى قدر علمي فقد كان الاستخدام قانونياً".[114]

الهجمات على المناطق المأهولة بالسكان

أصابت هجمات كثيرة بالذخيرة العنقودية مناطق تجمع سكانية. وطبقاً لدراسة استخدام الأراضي التي أجراها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، فإن الذخيرة العنقودية غمرت قرابة 4.3 مليون متر مربع (4.3 كيلومتر مربع) من المناطق الحضرية أثناء النزاع.[115] وقال مسؤول أممي كبير بمجال إزالة الألغام إنه "ليس لديه شك" في أن إسرائيل تعمدت إصابة مناطق البنايات بالذخيرة العنقودية، وقال: "هذه القنابل العنقودية تم إسقاطها وسط القرى".[116] وقال مدير برنامج مركز تنسيق إزالة الألغام لـ هيومن رايتس ووتش إن "الغالبية العظمى من الذخيرة العنقودية استخدمت في البلدات".[117]

وأكدت بحوث هيومن رايتس ووتش الميدانية على انتشار استخدام الذخيرة العنقودية في المناطق المأهولة بالسكان. ففي الأسبوع الأول إثر وقف إطلاق النار زارت هيومن رايتس ووتش 30 قرية وبلدة هاجمها الجيش الإسرائيلي بالذخيرة العنقودية، وزارت أكثر من 12 قرية وبلدة أخرى في أكتوبر/تشرين الأول. وسقطت الذخيرة العنقودية على قرى كبيرة مثل تبنين والنبطية. وشملت البلدات التي تعرضت لإصابات بالغة على نحو خاص: عين بعال، وبرعشيت وبنت جبيل ومجدل سلم وكفر تبنين سوان وصريفا وتبنين ويُحمر وزوتر الغربية وزوتر الشرقية.

ومنذ ذلك الحين اعترف الجيش الإسرائيلي بأنه استهدف مناطق مأهولة بالذخيرة العنقودية. وصدر بيان عن مكتب المتحدث باسم جيش الدفاع الإسرائيلي في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 جاء فيه إن "استخدام الذخيرة العنقودية ضد مناطق بنايات كان يتم فقط في حالة الأهداف العسكرية التي يتم منها

---

[114] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الميجور دوريت توفال، رئيسة القطاع الإستراتيجي، قسم القانون الدولي بجيش الدفاع الإسرائيلي، تل أبيب، إسرائيل، 2 يوليو/تموز 2007.

[115] انظر: United Nations Development Programme, "CBU Contamination by Land Use," محدث حتى 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

[116] أليستر ليون، "إسرائيل ضربت 170 موقعاً في لبنان بالقنابل العنقودية – الأمم المتحدة"، رويترز، 22 أغسطس/آب 2006 (اقتبس فيه أقوال تيميكي غيلبرت، مدير العمليات في مركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان).

[117] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع كريس كلارك، مدير البرنامج بمركز تنسيق إزالة الألغام، 14 سبتمبر/أيلول 2006. وحللت منظمة landmine action غير الحكومية خرائط قدمها مركز تنسيق إزالة الألغام وخلصت إلى أن 60 في المائة من الهجمات العنقودية أصابت مناطق بنايات، وأن 90 في المائة من الهجمات بالذخيرة العنقودية كانت في بلدات وقرى أو بالقرب منها. وهذا يستند إلى بيانات محدثة حتى 5 سبتمبر/أيلول 2006، ومذكور فيه الحالات التي كان مركز الهجمة فيها على مسافة أقل من 500 متر من منطقة بنايات. المصدر: Landmine Action, "Foreseeable Harm: The Use and Impact of Cluster Munitions in Lebanon: 2006," أكتوبر/تشرين الأول 2006، على: http://www.landmineaction.org/resources/ForeseeableHarmfinal.pdf (تمت الزيارة في 3 سبتمبر/أيلول 2007) الصفحات 13 إلى 15.

إطلاق الصواريخ على إسرائيل وهذا بعد التعرف عليها اتخاذ خطوات لتحذير السكان المدنيين".[118] وفي يوليو/تموز 2007 أعاد محامو جيش الدفاع الإسرائيلي التأكيد على هذا الموقف في اجتماع مع هيومن رايتس ووتش، فقالت الميجور توفال: "في الحالات التي كانت تستوجب توجيه الذخيرة العنقودية إلى منطقة مجاورة لمناطق مأهولة، كنا نوجهها دائماً إلى أماكن يتم منها إطلاق الصواريخ على إسرائيل. وكان هذا يتم دائماً بعد الإعلان عن وجوب مغادرة المنطقة ثم كنا نضمن التمييز والتناسب في الهجمات".[119] وأضافت: "حتى حين كانت تُستخدم في مناطق قريبة من مناطق مأهولة، كان هذا للضرورة. وقد تضررت الاعتبارات الخاصة بالعمليات جراء جهودنا هذه".[120]

وترددت هذه الأقوال ذاتها في بيان الجيش الإسرائيلي في ديسمبر/كانون الأول 2007 الذي ذكر نتائج التحقيق الداخلي الثاني. وجاء فيه إن ضابط التحقيق الميجور جنرال هاكوهين خلص إلى أن "الذخيرة العنقودية التي أطلقتها إسرائيل على مناطق مأهولة كانت رداً مباشراً على إطلاق حزب الله للصواريخ من هذه المناطق... كما أن الذخيرة تم إطلاقها على القرى فقط حين كانت القوات تعتقد أنها قد تم إخلائها بشكل شبه كامل، مما يجعل الضرر المتوقع أن يلحق بالمدنيين ضعيفاً".[121]

إلا أن الجنود قدموا شهادات شهود عيان حملت وصفاً للأهداف مختلف تماماً. وقال قائد في وحدة إم إل آر إس بالجيش الإسرائيلي لمراسل هآرتس: "ما فعلناه كان جنونياً ووحشياً... لقد غطينا بلدات كاملة بالقنابل العنقودية" وقال إنه من أجل تعويض عدم دقة الصواريخ العنقودية تم أمر وحدته بـ"إغراق" المنطقة بها بالكامل. وفي إحدى الحالات تم توجيه الأمر لوحدته بأن تطلق صواريخ عنقودية على "حدود إحدى القرى" في الصباح الباكر لأن "الناس يخرجون من المساجد وسوف تردعهم الصواريخ".[122]

---

[118] انظر: Nir Hasson and Meron Rapoport, "IDF Admits Targeting Civilian Areas with Cluster Bombs," *Ha'aretz*, 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

[119] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الميجور دوريت توفال، رئيسة القطاع الإستراتيجي، قسم القانون الدولي بجيش الدفاع الإسرائيلي، تل أبيب، إسرائيل، 2 يوليو/تموز 2007.

[120] المرجع السابق.

[121] وزارة الخارجية الإسرائيلية، "رأي المتحدث العام باسم الجيش عن استخدام الذخيرة العنقودية في حرب لبنان الثانية"، 24 ديسمبر/كانون الأول 2007، على: http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Law/Legal+Issues+and+Rulings/Opinion+of+the-Military+Advocate+General+regarding+use+of+cluster+munitions+in+Second+Lebanon+War+24.htm (تمت الزيارة في 29 ديسمبر/كانون الأول 2006).

[122] انظر: Meron Rapoport, "When Rockets and Phosphorous Cluster," *Ha'aretz*, 30 سبتمبر/أيلول 2006، على: http://www.haaretz.com/hasen/spages/761910.html (تمت الزيارة في 24 يوليو/تموز 2007).

معدلات الإخفاق

كما تم الوصف في الفصل السابق، فإن تواجد المتفجرات العنقودية غير المنفجرة هو النتيجة الحتمية لاستخدام الذخيرة العنقودية. وقال مدير برنامج مركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان: "إنها أسلحة سيئة. إذ يجب فعل أشياء كثيرة لنشر هذا السلاح على النحو الواجب".[123] وأضاف نازع ألغام من شركة باكتيك لإزالة الألغام: "قد تحدث أشياء كثيرة بالخطأ".[124] ونظراً للعدد الهائل من المتفجرات العنقودية التي استخدمت في لبنان، فالنتيجة الوحيدة الممكنة هي وجود عدد هائل منها والتي لم تنفجر.

وأفاد العاملون بإزالة الألغام في لبنان بأن معدلات الإخفاق في الذخيرة العنقودية الإسرائيلية عالية بشكل استثنائي، في ظل وجود أعداد كبيرة من المتفجرات العنقودية التي لم تنفجر في مواقع الهجمات. وقال مدير برنامج مركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان إن معدل الإخفاق يدور حول 25 في المائة، وقد يصل إلى 70 في المائة في بعض المواقع.[125] وفي بعض الحالات، خاصة التي كانت تشمل استخدام متفجرات عنقودية من طراز بلو-63؛ وجد نازعو الألغام أن معدلات الإخفاق تتراوح بين 90 إلى 100 في المائة.[126] وكانت معدلات الإخفاق في الذخيرة العنقودية الإسرائيلية أعلى بكثير مما تم ذكره في البيانات المنشورة الخاصة بالاختبارات وكذلك أعلى بكثير مما كان الحال عليه في النزاعات السابقة، مثل العراق وكوسوفو.

ولم تقدم إسرائيل أية أسباب لهذا المعدل المرتفع بشكل استثنائي لمعدلات إخفاق أسلحتها في لبنان. وقد شككت في تقديرات مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان، وزعمت أن معدل الإخفاق تحت 10 في المائة، وقالت إن المشكلة يتم التعامل معها سريعاً من قبل القائمين على إزالة الألغام.[127] إلا أن القائمون على إزالة الألغام قاموا بتوثيق المعدلات، وربما ترجع هذه المعدلات إلى الاستخدام المفرط للذخيرة العنقودية القديمة، خاصة الأسلحة الأميركية القديمة. ويتدهور وضع

---

[123] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع كريس كلارك، مدير البرنامج، مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان، صور، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[124] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع يوهان دين هان، باكتيك، صور، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[125] كريس كلارك، مدير برنامج مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان، عرض لوفود اتفاقية الأسلحة التقليدية، جنيف، 30 أغسطس/آب 2006 (ملحوظات من هيومن رايتس ووتش).

[126] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع آندي غليسون، مدير برنامج ومدير العمليات التقنية، مجموعة الألغام الاستشارية، كفر جوز، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[127] قالت الميجور توفال: "هناك معدل ما للإخفاق، لكن يمكن التعامل معه بجهود إزالة الألغام... حتى لو كان ليس بإمكاننا ذكره [معدل الإخفاق] فالنسبة ليست 25 في المائة. بل هي أقل من 10 في المائة على قدر علمي". مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الميجور دوريت توفال، تل أبيب، إسرائيل، 2 يوليو/تموز 2007.

المواد المتفجرة مع مرور الزمن، مما يجعل الأسلحة غير مستقرة وأكثر عرضة للإخفاق بوتيرة متزايدة.

ومن العوامل المحتملة الأخرى القصف على ارتفاع منخفض أو القصف من منطقة قريبة. وجاء في تقرير بصحيفة هآرتس إن في بعض الحالات أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي صواريخ إم إل آر إس طراز إم 26 "من مسافة أقل من 15 كيلومتراً، وهي أقل مما جاء في الدليل الإرشادي الذي أصدرته الجهة الصانعة؛ من أن القصف من هذه المسافة القريبة يزيد كثيراً من عدد المتفجرات العنقودية غير المنفجرة لدى الارتطام".[128] وقال جندي احتياطي بالجيش الإسرائيلي لـ هيومن رايتس ووتش إنه يُقدر أن وحدة إم إل آر إس الاحتياطية أطلقت 20 إلى 25 في المائة من صواريخها الـ إم 26 من مسافة قريبة تتراوح بين 13 إلى 15 كيلومتراً.[129]

وطبقاً للجيش الأميركي فإن صواريخ إم 26 المزودة بمتفجرات عنقودية من طراز إم 77 "يتزايد معدل إخفاقها كثيراً عندما تقل المسافة الفاصلة عن الهدف عن 10 كيلومترات".[130] ومعدل الإخفاق المرتفع قد يُعزى أيضاً – وبشكل جزئي – إلى التضاريس الأرضية، مثل وجود أراضي زراعية وكثافة الأشجار والمزروعات التي قد تلتقط المتفجرات العنقودية أثناء سقوطها.[131]

والعدد الكبير من المتفجرات العنقودية غير المنفجرة من طراز إم 85 المُنتجة في إسرائيل هو عدد مروع بما أن أحد نماذجها، تم استخدامه بإفراط في النزاع، فيه خاصية التفجير الذاتي التي أفادت التقارير أنها تقلل من معدل الإخفاق إلى 1.3 إلى 2.3 في المائة في ظروف الاختبار. وكما سبق الذكر فإن الكثير من الخبراء أشاروا إلى هذا النموذج باعتباره أحد أكثر المتفجرات العنقودية التي

---

[128] انظر: Meron Rapoport, "When Rockets and Phosphorus Cluster," *Ha'aretz*, 13 سبتمبر/أيلول 2006.

[129] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع جندي احتياطي من الجيش الإسرائيلي (تم حجب الاسم)، تل أبيب، إسرائيل، أكتوبر/تشرين الأول 2006. كما أنه قدر أن نصف الأهداف التي تم الإطلاق عليها من قبل الوحدة الاحتياطية كانت على مسافات بلغت أبعدها 38 إلى 40 كيلومتراً ويُرجح أنها تقع شمالي نهر الليطاني. وقال إن ذات مرة كانوا يطلقون الصواريخ على ارتفاع منخفض، يكاد يكون أفقياً، حتى إنهم أصابوا بصواريخهم أحد الجبال في إسرائيل عن طريق الخطأ.

[130] الجيش الأميركي، "الخطط التكتيكية والتقنيات والإجراءات المتبعة في نظام إطلاق الصواريخ المتعدد إم إل آر إس" FM 6-60 23 أبريل/نيسان 1996، على: http://www.globalsecurity.org/military/library/policy/army/fm/6-60/index.html (تمت الزيارة في 3 سبتمبر/أيلول 2007) الفصل الأول.

[131] ذكرت البحرية الأميركية أن صواريخ الـ دي بي آي سي إم "يجب ألا يتم إطلاقها على مناطق غابات. ويمكن أن تعلق القنابل العنقودية في فروع الأشجار ثم تفرض فيما بعد تهديداً ينصب على القوات الصديقة. وإطلاق صواريخ دي بي آي سي إم على مناطق جبلية حيث الانحدار أعلى من 60 في المائة يزيد من معدلات الإخفاق". البحرية الأميركية، "تنسيق دعم النيران في عنصر التحكم الأرضي" MCWP 3-16 ، نوفمبر/تشرين الثاني 2000، صفحات من 5 إلى 38، و5 إلى 39.

يمكن الاعتماد عليها والثقة فيها في العالم.[132] إلا أن تقريرا صدر في ديسمبر/كانون الأول 2007 بواسطة ثلاث منظمات، درست بحرص، أداء الإم 85 ذات أجهزة التدمير الذاتي في لبنان، ومنها الجهة الأساسية المسؤولة عن أبحاث الدفاع في النرويج، قدر أن معدل الإخفاق يدور حول 10 في المائة.[133] وقالت الدراسة إن: "ثمة استنتاج لا مناص منه بأن استخدام إسرائيل للمتفجرات من طراز إم 85... هو أنها فشلت أكثر مما كان متوقعاً لها بكثير بناء على مزاعم الدول المُخزنة والمصنعة لها".[134]

وفي وقت سابق خلص مدير البرنامج في مركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان إلى نتيجة مشابهة. ففي أبريل/نيسان 2007 قال: "بينما تقول جهات عسكرية عديدة أن الـ إم 85 ذات آلية التدمير الذاتي لها معدل إخفاق أقل من 1 في المائة، فإن الدليل الظاهر على الأرض في جنوب لبنان يُظهر بوضوح أن هذا السلاح يبلغ معدل إخفاقه في واقع الأمر بما يتراوح بين 5 إلى 10 في المائة. ومن المعتاد رؤية 3 متفجرات عنقودية غير منفجرة على الأقل من بين محتويات قذيفة واحد طراز إم396 وكل منها مزودة بـ 49 قنبلة، وهي نسبة إخفاق تبلغ 6%".[135]

---

[132] المتفجرات العنقودية الصغيرة هذه (أو أنواع منها) موجودة في ترسانات أسلحة دول كثيرة، تشمل الأرجنتين والنمسا والدنمارك وفنلندا وألمانيا واليونان والهند وإيطاليا والنرويج ورومانيا وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

[133] انظر: C. King Associates, Ltd., Norwegian Defence Research Establishment, and Norwegian People's Aid, *M85: An Analysis of Reliability* (Norway: Norwegian People's Aid, 2007) الصفحات من 14 إلى 22.

[134] المرجع السابق، صفحة 6. وقالت الدراسة إن في أكثر ثلاث مواقع تتمتع بتوافر معلومات شاملة، كانت معدلات الإخفاق هي 9.8 و11.5 و12 في المائة. كما خلصت الدراسة إلى أن: "مثال الـ إم 85 يُظهر أنها بينها آليات التدمير الذاتي تساعد عامة على تقليل معدلات الإخفاق، فإنها لا تقدر على ضمان ألا يكون التلوث التالي للنزاع على مستويات غير مقبولة. ومثال الـ إم 85 يُظهر ايضاً الاختلافات الجوهرية بين النتائج التي يتم الحصول عليها في ظروف الاختبار والنتائج الواقعية المُشاهدة أثناء العمليات. ويوحي هذا بأن ممارسات الاختبار الحالية قد تكون ذات أقل النفع أو لا نفع لها في التنبؤ بالمخاطر التي تفرضها هذه القنابل على السكان المدنيين إثر انتهاء النزاعات". كما جاء في التقرير "ثمة رفض قاطع للتفرقة بين المتفجرات العنقودية الصغيرة غير المتفجرة إلى نوع خطير وآخر غير خطير، فهذا من حيث المبدأ تمييز معيب، ومضلل، وخطير". المرجع السابق صفحة 5.

[135] كريس كلارك، مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان "القنابل والذخيرة العنقودية غير المتفجرة في جنوب لبنان: بناء على الرؤية الميدانية" ورقة مقدمة لاجتماع خبراء اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مونترو، سويسرا، 18 إلى 20 أبريل/نيسان 2007، على: http://www.icrc.org/web/eng/siteengo.nsf/htmlall/cluster-munition-montreux-310507 (تمت الزيارة في 30 أبريل/نيسان 2007).

أحد عناصر إزالة الألغام باليونيفيل يحمل متفجرة عنقودية طراز إم **85** إسرائيلية الصنع رآها آمنة، في بيت ياهون يوم **24** أكتوبر/تشرين الأول **2006**. وبعض هذه المتفجرات مزودة بأجهزة تدمير ذاتي، لكن عناصر إزالة الألغام وخبراء الأسلحة وثقوا معدلات إخفاق أعلى من **10** في المائة حتى بالنسبة لهذا النوع. © **2006** بوني دوكرتي/هيومن رايتس ووتش

كما استخدم جيش الدفاع الإسرائيلي نوعاً من قذائف إم 85 دون أجهزة تدمير ذاتي، وإن كانت نسبة التدمير الذاتي إلى التدمير غير الذاتي غير معروفة بعد. وقال مركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان

إنه حتى 18 يناير/كانون الثاني 2008 كان قد أزال 6892 إم85 من كافة الأنواع.[136] والكثير من هذه المتفجرات المُزالة كانت من الأنواع ذاتية التدمير، لكن عددها الدقيق غير معروف. وطبقاً للمركز فإن قنابل إم 85 غير المزودة بآلية التدمير الذاتي "تم التوصل كثيراً إلى أن نسبة إخفاقها تبلغ 15% في الاستخدام الفعلي".[137]

وفي السنوات الأخيرة حددت الولايات المتحدة وعدة دول أخرى أن نسبة الإخفاق المبتغاة كمعيار لاستعمال المتفجرات العنقودية هي واحد بالمائة، لكن أداء القنابل إم 85 في لبنان يستوجب طرح سؤال حول جدوى وفاعلية هذا المعيار المُحتمل الأخذ به، بما أن حتى معدل الإخفاق المنخفض في ظروف الاختبار قد يقابله معدل إخفاق مرتفع في ظروف القتال الفعلي.

وكان الجنود الإسرائيليون يعون جيداً عدد المتفجرات العنقودية التي لمم تتفجر في هجماتهم بالذخيرة العنقودية. وقال جندي إن قائد وحدة الـ إم إل آر إس الخاصة به أدلى بكلمة "تشجيعية" إثر هجمة قوية وقال: "انتظروا حتى يجد حزب الله الهدايا الصغيرة التي تركناها لهم".[138] وقال الجنود أيضاً لـ هيومن رايتس ووتش إن جنود الجيش الإسرائيلي تعلموا أثناء التدريب أن يتجاهلوا تحذير الجهة الصانعة الذي ينص على وجود نسبة إخفاق تبلغ 5 في المائة للقنابل العنقودية الـ إم 77 المزود بها الصاروخ إم 26، بل أن يفترضوا أن النسبة هي 15 في المائة بدلاً من هذا.[139] وقال ضابط احتياط لمراسل صحفي إن ثمة لائحة يوفرها الجيش الإسرائيلي تحظر إطلاق الذخيرة العنقودية على مناطق

---

[136] بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 18 يناير/كانون الثاني 2008.

[137] كريس كلارك، مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان "القنابل والذخيرة العنقودية غير المتفجرة في جنوب لبنان: بناء على الرؤية الميدانية" ورقة مقدمة لاجتماع خبراء اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مونترو، سويسرا، 18 إلى 20 أبريل/نيسان 2007، على: http://www.icrc.org/web/eng/siteengo.nsf/htmlall/cluster-munition-montreux-310507 (تمت الزيارة في 30 أبريل/نيسان 2007).

[138] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع جندي احتياطي من الجيش الإسرائيلي (تم حجب الاسم)، تل أبيب، إسرائيل، أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[139] مقابلات هيومن رايتس ووتش مع جنود احتياطي من الجيش الإسرائيلي (تم حجب الأسماء)، تل أبيب، إسرائيل، أكتوبر/تشرين الأول 2006. ومعدل الإخفاق هذا يتفق مع بيانات الاختبارات الأميركية التي جاء فيها معدل 16 في المائة بالنسبة لإخفاق المتفجرات العنقودية الصغيرة. انظر: مكتب نائب وزير الدفاع لحيازة والتكنولوجيا والترتيبات اللوجستية، "تقرير القذائف غير المتفجرة"، دون تاريخ، لكن تم نقله إلى الكونغرس الأميركي في 29 فبراير/شباط 2000، الجدولان 2 و3، صفحة 5. دون تاريخ لكن تم عرضه على الكونغرس الأميركي في 29 فبراير/شباط 2000. وأفادت GAO بأن بعضاً من صواريخ إم 26 المخزنة طر ف الولايات المتحدة بها معدلات إخفاق تبلغ 23 في المائة، بناء على اختبار تم لقبول الدفعات المنتجة حديثاً. انظر مكتب المحاسبة العام الأميركي، GAO/NSIAD-92-212: عملية عاصفة الصحراء: الإصابات التي نجمت عن التعامل غير السليم مع الذخيرة العنقودية الأميركية التي لم تتفجر لدى الارتطام"، أغسطس/آب 1993، صفحتا 5 و6.

يخطط الجيش لدخولها تفادياً لتعريض الجنود الإسرائيليين لخطر الموت أو الإصابة بالمتفجرات العنقودية التي لم تنفجر.[140]

[140] انظر: Meron Rapoport, "A Barrage of Accusations," *Ha'aretz*, 8 ديسمبر/كانون الأول 2006.

الضرر اللاحق بالمدنيين

حصدت الذخيرة العنقودية حياة السكان المدنيين في جنوب لبنان، وهي مستمرة في هذا. والنتائج القاتلة للذخيرة العنقودية بدأت بالهجمات الأولى، بما في ذلك هجمة على قرية بليدة في 19 يوليو/تموز، حين قُتل مدني واحد وأصيب 12 آخرين في هجمة واحدة بالذخيرة العنقودية.[141] إلا أنه لدى استخدام إسرائيل الأقصى للذخيرة العنقودية في أيام النزاع الثلاثة الأخيرة، كان المدنيون إما فروا من جنوب لبنان أو احتموا بالمخابئ، من ثم فإن الضرر الأكبر الذي لحق بالمدنيين كان من المتفجرات العنقودية التي لم تنفجر لدى الارتطام والتي خلفها النزاع، وتستمر في كونها ابتلاء لمظاهر الحياة اليومية في جنوب لبنان. وحتى يناير/كانون الثاني 2008، كانت الذخيرة العنقودية قد تسببت في وفاة 200 مدني تقريباً بعد انتهاء النزاع.[142] ويواجه الأطفال تهديداً حاداً بشكل استثنائي، إذ أفاد مركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان في ذلك الجين بأن 61 من الوفيات الـ 192 التي وقعت كانت لأشخاص تحت سن 18 عاماً. وعانى 42 من مزيلي الألغام المدنيين والعسكريين من الوفيات والإصابات.[143]

أما المدنيون العائدون إلى ديارهم بعد وقف إطلاق النار فاكتشفوا وجود متفجرات عنقودية غير منفجرة في بيوتهم وطرقات الأحياء والحقول. وقال ضابط في مكتب إزالة الألغام بالجيش اللبناني: "المشكلة تتزايد لدرجة أننا لا نقدر على مواجهتها" وكان يتحدث في أكتوبر/تشرين الأول 2006.[144] ونظراً للعدد الهائل من المتفجرات العنقودية التي لم تنفجر على الأرض، فلا مفر من وقوع الإصابات، لكن غالبية الإصابات والوفيات تقع ضمن فئة من عدة فئات مُعرفة: (1) مدنيون يزيلون الركام من بيوتهم وحقولهم التي مزقها الحرب. (2) أطفال يلعبون بالمتفجرات العنقودية الصغيرة المثيرة للفضول. (3) مزارعون يحاولون حصاد محاصيلهم. (4) مدنيون يتحركون

---

141 العدد الحقيقي للإصابات التي أسفرت عنها الذخيرة العنقودية أثناء الحرب غير معروف. وقد عاد المدنيون ليجدوا جثث أفراد الأسرة في ديارهم، لكنهم لم يتمكنوا من تأكيد أن سبب الوفاة هو هجمة عنقودية أو أسلحة نارية أخرى. فضلاً عن أن العاملين بالمستشفيات كانوا مشغولين أثناء الحرب بحيث لم يتسن لهم سؤال المرضى الجرحى أو أسر القتلى عن أسباب الإصابات أو الوفاة.

142 قائمة إصابات مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان، وقائمة إصابات مركز موارد الألغام الأرضية.

143 قائمة إصابات مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان. أفاد مركز موارد الألغام الأرضية بأن **62** على الأقل من الإصابات المدنية البالغ عددها **239** إصابة، بمن فيهم أربعة تعرضوا للقتل، كانوا تحت سن **18** عاماً على الرغم من أن المركز لم يقدم معلومات عن أعمار كل الضحايا. كما أفاد بوقوع **33** إصابة في صفوف عناصر إزالة الألغام، وهذا حتى **2** يناير/كانون الثاني. قائمة إصابات مركز موارد الألغام الأرضية.

144 مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول، قسم مساعدة ضحايا الألغام والإرشاد بمجال مخاطر الألغام، المكتب الوطني لنزع الألغام، بيروت، **20** أكتوبر/تشرين الأول **2006**.

ببساطة في قراهم كجزء من نشاطهم اليومي التقليدي. (5) محترفون ومدنيون يزيلون المتفجرات العنقودية.

الإصابات التي وقعت أثناء الهجمات

على الرغم من توثيق هيومن رايتس ووتش لعديد من الإصابات أثناء الهجمات، فإن العدد الدقيق للإصابات أثناء الحرب ليس معروفاً. وقد أخلى الكثير من المدنيين بيوتهم قبل سقوط دفعات الذخيرة العنقودية أثناء الأيام الثلاثة الأخيرة من الحرب. وبالتالي فإن المزارعين الوحيدين الذين ظلوا في بلداتهم هم الكبار في السن والأطفال الذين لجأوا إلى ديارهم لتفادي الأسلحة التي تمطر عليهم من السماء. وحين عاد المدنيون إلى ديارهم لم يمكنهم بالضرورة التمييز بين أسباب الإصابات سواء كانت نتيجة لهجمات بالذخيرة العنقودية أثناء القتال أو القصف أو نيران المدفعية الأخرى.

وفي يوم 19 يوليو/تموز، وقرابة الساعة 3 مساءً، أطلق جيش الدفاع الإسرائيلي عدة جولات من الذخيرة العنقودية بالمدفعية على قرية بليدة جنوبي لبنان، مما أسفر عن أكثر من 12 إصابة أخرى. وقتلت الهجمة العنقودية مريم إبراهيم البالغة من العمر 60 عاماً داخل منزلها. ودخلت متفجريتين عنقوديتين على الأقل من الهجوم قبو بيتها، الذي كانت أسرة علي تستخدمه كمخبأ، مما أسفر عن إصابة 12 شخصاً منهم سبعة أطفال. وفقد أحمد علي، سائق التاكسي البالغ من العمر 45 عاماً وكبير الأسرة، كلتا ساقيه جراء الإصابات التي لحقت به من القنابل العنقودية. وكابد خمسة من أطفاله الإصابات: ميرا، 16 عاماً، فاطمة، 12 عاماً، علي، 10 أعوام، آية 3 أعوام، علا عاماً واحداً. وزوجته إكرام إبراهيم، 35 عاماً، وحماته، علا موسى، 80 عاماً، لحقت بهما إصابات بدورهما. وأصابت الهجمة أربعة آخرين من الأقارب، وجميعهم من أصحاب الجنسية اللبنانية الألمانية المزدوجة وكانوا يختبئون مع الأسرة، وهم: محمد إبراهيم، 45 عاماً، وزوجته فاطمة، 40 عاماً، وطفليهما، علي، 16 عاماً، ورولا، 13 عاماً. وفي 24 يوليو/تموز 2006 نقلت هيومن رايتس ووتش أخبار استخدام الذخيرة العنقودية في لبنان من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي.[145]

العودة إلى الديار بعد وقف إطلاق النار

أفاد المدنيون وقوع إصابات كثيرة في الأيام التالية مباشرة على انتهاء الحرب، مع عودة العائلات إلى ديارها والبدء في تنظيم الركام المتراكم في القرى. وتسببت المنازل المحطمة والأكوام الخرسانية وغيرها من صنوف الدمار في إخفاء المتفجرات العنقودية بكل يسر. وقال أحمد مُزمر نائب رئيس

---

[145] " القذائف العنقودية الإسرائيلية تصيب المدنيين في لبنان"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، على: http://hrw.org/arabic/docs/2006/07/24/isrlpa13807.htm 24 يوليو/تموز 2006.

بلدية سوان لـ هيومن رايتس ووتش: "لم أكن أعرف بالمرة بوجود القنابل العنقودية".[146] وتعرض مدنيون كثيرون للمتفجرات العنقودية غير المنفجرة دون معرفة بالأخطار المحدقة بهم أو بوجودها.

وظلت سليمة بركات، مزارعة التبغ البالغة من العمر 65 عاماً في بيتها أثناء الحرب لرعاية ابنها وبنتها العاجزين. وقالت لـ هيومن رايتس ووتش إنها شاهدت الذخيرة العنقودية تتساقط طيلة الليل في أخر أربعة أو خمسة أيام من الحرب، رُغم أنها لم تتلق أي تحذيرات بوجود هجمات وشيكة.[147] وحين بدأ تفعيل وقف إطلاق النار في 14 أغسطس/آب خرجت بركات أخيراً من مخبئها وبدأت في تنظيف الطريق المفضي إلى بيتها، محاولة إزالة الأحجار الكبيرة لكي تتمكن ابنتها العمياء من السير في البيت بأمان. وتذكر أنها حركت حجراً كبيراً كان يعوق درجات السلم الهابطة إلى بيتها، وحينئذ انفجرت القنبلة العنقودية. وعرفت فيما بعد أنها أصابت بالخطأ قنبلة عنقودية صغيرة كانت لم تنفجر لدى الارتطام بالأرض. وبسبب الانفجار تم نقلها إلى المستشفى جراء الإصابة بشظايا في صدرها وبطنها وساعدها الأيمن. وعادت للعمل في حقل التبغ والزيتون خاصتها الذي حتى ديسمبر/كانون الأول 2006 كان ما زال مغموراً بالمتفجرات العنقودية الصغيرة. وأثناء زيارة هيومن رايتس ووتش، تم العثور على قنابل عنقودية طراز إم 77 وعدة شرائط في الباحة الخلفية لبيتها الواقع في وسط البلدة.

وعلى النقيض من بركات، غادرت أسرة حطاب أثناء الحرب وعادت إلى دارها في وسط بلدة حبوش الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم 14 أغسطس/آب. وبدأ موسى حسين حطاب، 33 عاماً وعدد من أفراد الأسرة في تنظيف المساحة المجاورة للبيت حين التقط موسى قنبلة عنقودية صغيرة انفجرت وقتلته ومعه ابن أخيه البالغ من العمر 13 عاماً؛ هادي محمد حطاب. وتسبب الانفجار في إلحاق الإصابات بأربعة أفراد آخرين من الأسرة، منهم علي حطاب، 46 عاماً، الذي ظل في المستشفى حتى أواخر أكتوبر/تشرين الأول، وشقيقه إبراهيم حطاب، 38 عاماً، الذي أجرى ثلاث عمليات جراحية لعلاج ساقه اليمنى.[148] وقدر الأطباء أن إبراهيم حطاب سيحتاج إلى عام آخر قبل أن يستأنف العمل.

---

[146] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أحمد مُزمر، نائب رئيس بلدية سوان، سوان، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[147] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سليمة بركات، مزارعة، يُحمر، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[148] مقابلتا هيومن رايتس ووتش مع حسن عباس حطاب، المختار، حبوش، وإبراهيم حطاب، حبوش، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

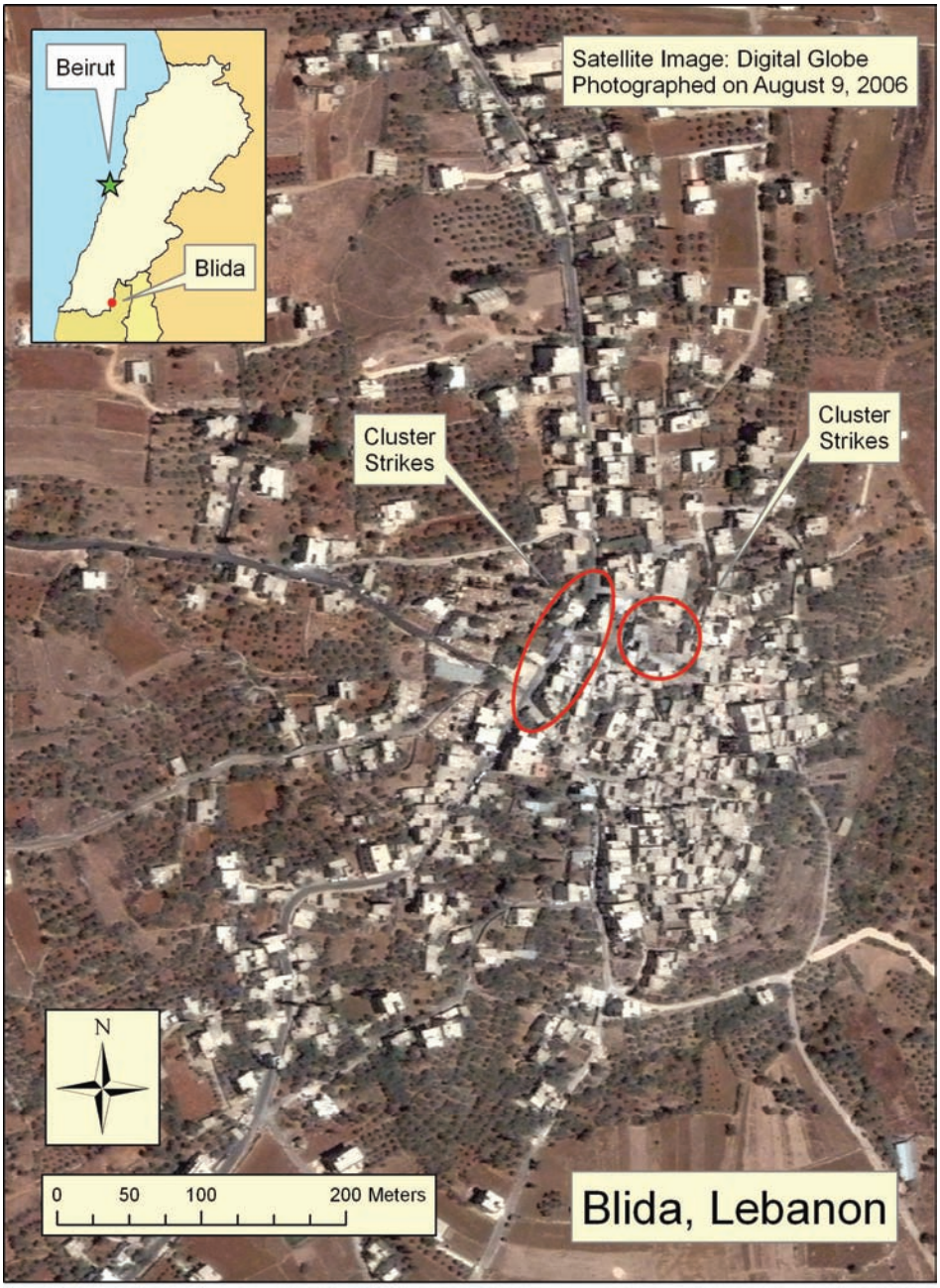

Map Source Data: Human Rights Watch; Digital Globe. Location data based on HRW field research. GPS coordinates were not available.

وأفاد مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان وقوع إصابات لحقت بـ 45 مدنياً من هذا النوع من الإصابات في الأسبوع الأول التالي على وقف إطلاق النار، مع عودة المدنيين إلى

ديارهم.[149] إلا أن الجهود البسيطة الرامية إلى إعادة بناء وتشييد البيوت استمرت في تهديد المدنيين حتى بعد أواخر أغسطس/آب. وفي 12 سبتمبر/أيلول، مع بدء مجهودات إزالة الألغام، عادت ليل رغدة إدريس إلى دارها وبدأت في إزالة الركام والمخلفات التي سقطت في كرمة الزيتون المجاورة لبيتها على مشارف برعشيت.[150] وفي أثناء التنظيف نحت صخرة جانباً فأصابت متفجرة عنقودية وتسببت في انفجارها. ولحقت بإدريس إصابات في ساقها اليمنى، فتم نقلها إلى المستشفى لمدة أسبوع. وهي الآن تقيم مع ابنتها لكي تحصل على الرعاية التي تحتاجها من أجل التماثل للشفاء.

الأطفال

من بين الوفيات الـ 192 التي أفاد مركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان أنها وقعت للمدنيين، كان 32 في المائة منها لأشخاص تحت سن 18 عاماً.[151] وكثيراً ما يمسك الأطفال بالمتفجرات العنقودية بدافع الفضول، إذ ينجذبون إلى الشريط أو شكل السلاح وحجمه غير التقليديين. وأفاد عدة أشخاص بأنهم حسبوا المتفجرة العنقودية تشبه عبوة مياه غازية أو زجاجة. وقال علي فقيه مختار كفر دونين إنها "تشبه اللعبة".[152]

وكان حسن حسين حمادي البالغ من العمر 13 عاماً يخضع للعلاج في لندن حينما قامت هيومن رايتس ووتش بزيارتها. وروى صديق حسن، علي حسين دبوك، ما جرى في 27 أغسطس/آب في دير قانون، برأس العين:

> كان حسن ومجموعة صغيرة منّا نلعب الاستغماية بجوار البيت. وحين اختبأ حسن عثر على قنبلة عنقودية، وحسب أنها انفجرت بالفعل. لهذا جلبها معه. وكانت سوداء وفيها شريط أبيض محترق تماماً. وكان داخلها مادة حمراء. وعاد بها إلى البيت. وحين أصبح وحده ألقى بها فانفجرت.[153]

---

[149] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع كريس كلارك، مدير البرنامج، مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان، 14 سبتمبر/أيلول 2006.

[150] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ابنة ليل رغدة إدريس، برعشيت، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[151] قائمة إصابات مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان. اكتشف مركز موارد الألغام الأرضية أن 26 في المائة من الإصابات طرفه وقعت لأطفال. قائمة إصابات مركز موارد الألغام الأرضية.

[152] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع علي فقيه، مختار كفر دونين، كفر دونين، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[153] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع علي حسين دبوك، دير قانون – راس العين، 22 سبتمبر/أيلول 2006.

وقالت شقيقة حسن فاطمة حسين حمادي البالغة من العمر 19 عاماً إنه فقد إبهامه الأيمن وأجزاء من ثلاثة أصابع في يده اليمنى، والجزء اللين من ساعده الأيمن. وأصيب بجراح من الشظايا في بطنه وعنقه واضطر الأطباء لإجراء عملية على كتفه الأيمن.[154]

مروة علي مرعي، 12 عاماً، تتماثل للشفاء في مستشفى جبل عامل في صور، مع أمها في 16 أغسطس/آب 2006. كانت مروة قد التقطت متفجرة عنقودية في بلدة عيطا الشعب فانفجرت. ولحقت بها إصابات خطيرة في الانفجار مع طفلين آخرين.
© 2006 مارك غارلاسكو/هيومن رايتس ووتش

وجذبت القنابل العنقودية إليها أطفال آخرين مثل سُكنا أحمد مرعي، 12 عاماً، وابني عمها مروة علي مرعي، 12 عاماً، وحسن حسين طحيني، 11 عاماً، وثلاثتهم من عيطا الشعب. وطبقاً للأطفال الذين تحدثت إليهم هيومن رايتس ووتش في مستشفى جبل عامل في صور، كان ثلاثتهم يستكشفون إحدى المواقع وقع فيه قتال أثناء الحرب. ومع سير الأطفال عبر البلدة التقطت مروة شيئاً أسطوانياً صغيراً وصفته بأنه "يشبه عبوة البيبسي لكنه أصغر".[155] وألقت بها أرضاً فانفجرت. وقال حسن: "خرجت

[154] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فاطمة حسين حمادي، دير قانون – رأس العين، 22 سبتمبر/أيلول 2006.

[155] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مروة علي مرعي، مستشفى جبل عامل

بطني من جسدي وأصيب ثلاثتنا، لكنني تعرضت للإصابة الأفدح. وسمعت أصوات تخرج من بطني. وأكثر ما آلمني هي يدي وبطني".[156]

وقال الدكتور عبد الناصر فران لـ هيومن رايتس ووتش إن حسن أصيب بجرح شظية تسببت فيه شظية دخلت من الخصر وخرجت من المعدة.[157] وقد قطعت الشظية أمعاءه وأضرت بكبده ومعدته. وكان في حالة حرجة حين رآته هيومن رايتس ووتش. وأصيبت سُكنا بجراح جراء شظايا أصابت كبدها وألحقت إصابات خفيفة أخرى بباقي أجزاء جسدها. وأصيبت مروة بحراح خفيفة في الساق وخرجت من المستشفى بعد عدة أيام.

وفي أواخر أغسطس/آب عاد باحثو هيومن رايتس ووتش إلى قرية بليدة، التي تعرضت لهجمات إسرائيلية بالذخيرة العنقودية في 19 يوليو/تموز. وأصيب عباس يوسف عباس، وهو صبي في السادسة من العمر، في 30 أغسطس/آب إذ أصيب بجراح في معدته وحالبه ورئته اليسرى ويده اليمنى جراء الشظايا. وقال إنه كان علىالطريق أمام بيت صديق له عندما التقط صديق آخر متفجرة عنقودية ورماها فانفجرت، وقال: "بدت تماماً كأنها زجاجة".[158]

---

[156] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع حسن حسين طحيني، مستشفى جبل عميل، صور، 18 أغسطس/آب 2006. ومنذ وقف إطلاق النار في 14 أغسطس/آب حتى 18 أغسطس/آب تلقى المستشفى 12 ضحية للذخيرة العنقودية. وقال دكتور أحمد مروى لـ هيومن رايتس ووتش إن المستشفى تلقى إجمالي 841 مريضاً مصابين أثناء النزاع و96 شخصاً أول يوم بعد وقف إطلاق النار.

[157] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع دكتور عبد الناصر فران، مستشفى جبل عميل، صور، 18 أغسطس/آب 2006.

[158] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عباس يوسف عباس، مستشفى النجدة الشعبية، النبطية، 30 أغسطس/آب 2006.

رجلان يجمعان ما تبقى من جثمان رامي علي حسن شلبي البالغ من العمر **12** عاماً، وقتلته متفجرة من طراز (إم بي آي سي إم) في هالتا في **22** أكتوبر/تشرين الأول **2006**. وكان رامي قد التقط المتفجرة دون دراية منه بخطرها فيما كان يلعب مع شقيقه قبل ساعتين من التقاط هذه الصورة. © **2006** بوني دوكرتي / هيومن رايتس ووتش

وعلى الرغم من الجهود الإرشادية التثقيفية، فما زال الكثير من الأطفال لا يعرفون بمخاطر المتفجرات العنقودية التي سقطت في خريف عام 2006. وفي قرية حلتا، توفى رامي علي حسن

شلبي، 12 عاماً، في 22 أكتوبر/تشرين الأول حين التقط قنبلة عنقودية صغيرة أثناء اللعب مع شقيقه خُضر، 14 عاماً. وكان خُضر – الذي لحقت به إصابات من شظايا جراء الحادث – جالساً على فرع شجرة خارج بيت جيرانه ويُسقط حبات الصنوبر على شقيقه الواقف على الأرض أسفله. والتقط رامي شيئاً ليبادل شقيقه الرمي. وحين لاحظ أحد الشهود أن رامي التقط متفجرة عنقودية وصاح فيه أن يضعها أرضاً، رفع رامي يده ليلقي بها بعيداً. فانفجرت القنبلة في يده حين كانت وراء أذنه.[159] ووصلت هيومن رايتس ووتش إلى حلتا بعد ساعات من وقوع الحادث وشاهدت الجيش اللبناني يدمر 15 متفجرة عنقودية لم تكن قد انفجرت لدى الارتطام، في أحد الباحات الخلفية المجاورة للقرية، وهذا خلال ساعة واحدة.

الزراعة

لعل التهديد الأخطر لسلامة المدنيين هو التهديد الذي يلحق بالمزارعين ورعاة الغنم الذين عادوا لاستئناف أنشطتهم الزراعية التي يتصف بها اقتصاد جنوب لبنان إلى حد كبير. وقد غمرت المتفجرات العنقودية غير المنفجرة الحقول في جنوب لبنان، وحولت كروم الزيتون والحمضيات وحقول التبغ إلى حقول ألغام فعلية. وقال علي مغنية رئيس بلدية تار ديب لـ هيومن رايتس ووتش في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2006: "القنابل العنقودية تسبب مشكلات جسيمة للغاية لأنها سقطت على كل كروم الزيتون والحمضيات".[160] وطبقاً لمركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان، فإن 44 مدنياً قد لحقت بهم إصابات وتوفى 3 آخرين أثناء العمل في حقولهم أو رعاية حيواناتهم.[161] وقالت حبوبة عون، منسقة مركز موارد الألغام الأرضية في بيروت إن الخطر لم يعد غياب الوعي إزاء الذخيرة العنقودية، بل الخطر الذي يفرضه العمل بالزراعة.[162] وقال آلان بوسطن من برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أكتوبر/تشرين الأول 2006: "في البداية تعرض الناس للإصابات لإجراء إصلاحات على بيوتهم، والآن يتعرضون للإصابات جراء العمل على كسب الرزق".[163]

---

[159] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شاهد (تم حجب الاسم)، هالتا، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[160] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع علي مغنية، رئيس بلدية تار ديب، تار ديب، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[161] قائمة إصابات مركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان، وأفاد مركز موارد الألغام وقوع 51 إصابة ومقتل 7 في صفوف المدنيين أثناء القيام بأنشطة زراعية. قائمة إصابات مركز مصار الألغام.

[162] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع حبوبة عون، منسقة، مركز موارد الألغام، بيروت، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[163] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع آلان بوسطن، كبير الاستشاريين التقنيين، مكتب إزالة الألغام الوطني، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بيروت، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

وكانت امرأة مصابة بقنبلة عنقودية قد خرجت لتوها من عملية جراحية حين زارت هيومن رايتس ووتش مستشفى النجدة الشعبية في النبطية في 30 أغسطس/آب 2006. وقام قريب للمرأة المصابة – عليا حسين حايك، 38 عاماً – برواية قصتها:

> وقع الحادث في الساعة الثامنة والنصف صباحاً. كانت عليا وشقيقتها حسنية تجمعان التبغ. وكانت عليا تحمل حقيبة التبغ، وحين وضعت الحقيبة في السيارة انفجرت. لابد أن القنبلة العنقودية كانت ملتصقة بالحقيبة التي تستخدمها لحمل التبغ. وكانت قد نقلت الحقيبة مسافة 300 متر، ولم تنفجر إلا حين وضعتها في السيارة.
>
> وأصيبت عليا بشظايا في كلتا ساقيها ووجهها وإصابات في المعدة وفقد أحد أصابعها. ولحقت إصابات خفيفة بحسنية حسين حايك، 39 عاماً.[164]

وقد أجبر الأمل في اللحاق بموسم حصاد التبغ لدى نهاية الصيف وضرورة حصاد الزيتون على نحو عاجل – الذي يتم في شهور الخريف – أجبر الكثير من المدنيين على العمل في مناطق تذخر بالذخيرة العنقودية غير المنفجرة. وفي حقول يُحمر على سبيل المثال شاهدت هيومن رايتس ووتش المدنيين وهم يحصدون الزيتون بينما عشرات القنابل العنقودية غير المتفجرة مبعثرة حول جذوع الأشجار والسلالم. وقال شوقي يوسف رئيس بلدية الهبارية إن المزارعين قرروا حصاد الزيتون رغم غمر جيش الدفاع الإسرائيلي للمنطقة بالقنابل العنقودية أثناء الحرب.[165] ولم تقع إصابات في القرية أثناء زيارة هيومن رايتس ووتش لها في أواخر أكتوبر/تشرين الأول، إلا أن يوسف كان قلقاً بشأن أنشطة جيرانه اليومية التي يخاطرون فيها بحياتهم من أجل حصاد محاصيلهم.[166]

وفي تار ديب الزراعية أصيب أربعة مزارعين وأحد الرعاة أثناء قيامهم بعملهم.[167] وتعرض حامد زايد، 47 عاماً، لإصابات أثناء رعايته بحيواناته أثناء رعيها، رغم أن الإصابات في ساقه اليمنى قد التأمت وعاد إلى عمله بعدها. أما الرجال الأربعة الآخرين – عبد الكريم، 40 عاماً، وهلال بسون، 65 عاماً، وسيان حسين، 75 عاماً، وسعيد عون، حوالي 40 عاماً – فقد لحقت بهم إصابات أثناء العمل في كروم الزيتون أو الحمضيات، وجميعها حوادث منفصلة.[168] وكان سعيد ما زال في

---

[164] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع قريب لعليا حسين حايك (تم حجب الاسم)، مستشفى النجدة الشعبية، النبطية، 30 أغسطس/آب 2006.

[165] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شوقي يوسف، رئيس بلدية الهبارية، الهبارية، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2006

[166] المرجع السابق.

[167] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع علي مغنية، رئيس بلدية تار ديب، تار ديب، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[168] المرجع السابق.

المستشفى حين زارت هيومن رايتس ووتش تار ديب بعد أسبوعين من الحادث. ويتضح من إجمالي الإصابات في تار ديب، التي انتشرت على مدى شهرين، وجود التهديد القائم على العاملين بالزراعة جراء وجود المتفجرات العنقودية التي لم تنفجر لدى الارتطام.

ولحقت إصابات بآخرين رجعوا للعمل في الحقول أثناء عملهم. دكتور علي حاج علي، مدير مستشفى النجدة الشعبية في النبطية، قال لـ هيومن رايتس ووتش إنه عالج إصابتين منفصلتين من العمل بالحقل: الأولى رجل شاب التقط عناقيد من شجرة فسقطت على رأسه قنبلة عنقودية وانفجرت، والحالة الأخرى امرأة شابة كانت تجمع التبغ حين انفجرت قنبلة عنقودية وأطاحت بإصبعين من أصابعها.[169]

وخطر الإصابة من الأنشطة الزراعية كان كبيراً على نحو خاص بما أن منظمات إزالة الألغام ركزت جهودها الأولية على المناطق الأكثر اكتظاظاً بالسكان.[170] وقال فريدريك غراس من مجموعة الألغام الاستشارية إن منظمته ركزت جهودها بالأساس على الأماكن التي يقيم فيها الناس، وليس حيث يعملون.[171] وفي وقت زيارة هيومن رايتس ووتش في أكتوبر/تشرين الأول 2006، كانت منظمات إزالة الألغام مهتمة بالمخاطر المتزايدة في المناطق الريفية بما أن أمطار الخريف بدأت في الهطول، فأصبحت الأرض رخوة، مما ساعد على هبوط القنابل العنقودية وسط التربة ودفنها تحت الأرض، مما يجعلها ألغام أرضية فعلية. وقال مسؤول في المكتب الوطني لنزع الألغام: "كنا نعرف أن المشكلة سيزداد تعقيدها لأن القنابل العنقودية سوف تُغطى بالطمي".[172] ويجد المدنيون مشقة في رؤية المتفجرات العنقودية المغطاة بالطمي وبالتالي في تفاديها. وحتى يوليو/تموز 2007 كان القائمون على إزالة الألغام ما زالوا يتعاملون مع ما خلفت الأمطار من آثار، وكانت قد دفنت بعض المتفجرات العنقودية وغطت بعضها الآخر بنباتات نمت فوقها.[173]

---

[169] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع دكتور علي حاج علي، مدير مستشفى النجدة الشعبية، النبطية، 30 أغسطس/آب 2006.

[170] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول (تم حجب الأسم)، قسم مساعدة ضحايا الألغام والإرشاد بمجال مخاطر الألغام، المكتب الوطني لنزع الألغام، بيروت، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[171] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فريدريك غراس، المدير التقني الميداني، مجموعة الألغام الاستشارية، يُحمر، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[172] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول (تم حجب الأسم)، قسم مساعدة ضحايا الألغام والإرشاد بمجال مخاطر الألغام، المكتب الوطني لنزع الألغام، بيروت، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[173] بريد إلكتروني من جوليا غويسينغ، مسؤولة برنامج بمركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان، إلى هيومن رايتس ووتش، بتاريخ 14 مايو/أيار 2007. وبريد إلكتروني من جوليا غويسينغ، مسؤولة برنامج بمركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان، إلى هيومن رايتس ووتش، بتاريخ 20 يوليو/تموز 2007.

التحرك في أنحاء البلدة

لحقت إصابات كثيرة بالمدنيين من المتفجرات العنقودية التي لم تتفجر لمجرد التحرك في أنحاء القرية أو الجلوس فيها. وأصيب علي حراز في مجدل سلم حوالي الساعة 12 مساءً في اليوم التالي على وقف إطلاق النار. وكان قد شرع يسير في الشارع الرئيسي ببلدته – التي بدت "وكأنها مدينة أشباح" – وفيما كان يركز بحرص بالغ على تفادي القنابل العنقودية التي رآها مبعثرة على الطريق، وطأ بطريق الخطأ على قنبلة عنقودية ذات شريط وأسطوانة خضراء.[174] وانفجرت على الفور. وأظهر لـ هيومن رايتس ووتش الندوب المنتشرة على صدره وساقيه وذراعيه جراء الشظايا، وما زالت توجد شظية في إصبعه الأيسر الأوسط. وأمضى أربعة أيام في مستشفى جبل عامل في صور. وكانت المساعدة بمبلغ 1500 دولار التي منحتها له الحكومة بعد إصابته قد بدأت تنتهي، ولا يعرف متى سيتمكن من العودة لعمله كميكانيكي سيارات. وقال علي: "بالنسبة للحرب فقد استغرقت شهراً وثلاثة أيام. لكن القنابل العنقودية تعتبر حرباً مدى الحياة".[175] ويظهر من إصابة حراز ما قاله رئيس بلدية طير دبا لـ هيومن رايتس ووتش: "المشكلة الأساسية هي أنهم لا يمكنهم التحرك بحرية في أراضيهم".[176]

وفي دير قانون برأس العين، أصيب إلياس محمد سقلاوي البالغ من العمر 14 عاماً يوم الاثنين الموافق ليوم وقف إطلاق النار (14 أغسطس/آب). وقال إنه كان جالساً على سلم بيت أسرته حين انفجر شيء ما على مسافة أمتار منه، فطارت الشظايا إلى عنقه. وقال: "لم ألاحظ وجودها [المتفجرة العنقودية] من قبل. وكانت ملتصقة بشجرة ليمون تقع عبر الطريق في مواجهة السلم. وحين هبت الرياح لابد أنها دفعتها فسقطت على الأرض وانفجرت". وقال إن بيت أسرته وثلاثة بيوت أخرى على أطراف البلدة أصيبت بذخائر عنقودية كثيرة.[177]

و المتفجرات العنقودية كانت ببساطة متواجدة في كل مكان. وطلب صالح رامز كراشيت، المزارع من القليلة القريبة من صور، طلب من الحكومة أن تزيل ما يُقدر بمائتي قنبلة عنقودية صغيرة من أرضه، وهذا لمدة أسابيع. وقال: "بدأنا نضع الأحجار حول القنابل العنقودية لنعرف مكانها، خاصة حين احتجنا لري الزيتون وخشينا أن تدفنها مياه الري أو تحركها".[178] وأصيب صالح حين وطأ بالخطأ على بعض القش الذي يغطي متفجرة عنقودية وهو في طريقه إلى مضخة المياه.

---

[174] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع علي حراز، ميكانيكي سيارات، مجدل سلم، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[175] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع علي حراز، ميكانيكي سيارات، مجدل سلم، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[176] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع علي مغنية، رئيس بلدية طير دبا، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2006

[177] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع إلياس محمد سقلاوي، دير قانون – رأس العين، 22 سبتمبر/أيلول 2006.

[178] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع صالح رامز كراشيت، مزارع، مستشفى حمود، صيدا، 22 سبتمبر/أيلول 2006.

وجهود إزالة الألغام بنوايا حسنة يمكن أيضاً أن تخلف وراءها بعض القنابل العنقودية غير المتفجرة. وقال محمد علاء علدون مختار مجدل سلم: "لا يمكنك القول بأنك أزلت تماماً [كل المتفجرات العنقودية الصغيرة]". وأضاف: "والناس خائفون الآن. ربما توجد قنابل عنقودية في كروم الزيتون".[179] وصبيحة يوم 27 سبتمبر/أيلول، أصبحت أسرة من الصبية في سوان ضحية لقنبلة عنقودية صغيرة في منطقة "تم إزالة الألغام منها" وهم جلوس تحت شجرة أمام بيت منهار، يلتمسون الظل بعيداً عن شمس النهار. وقال حسين سلطان البالغ من العمر 10 أعوام إنهم كانوا يراقبون بلدوزر يزيل الركام المتخلف من الحرب.[180] ووقعت الكارثة حين سقطت قنبلة عنقودية صغيرة من الشجرة أعلاهم. وتوفى محمد حسن سلطان، 16 عاماً. ولحقت الإصابات بخمسة من أشقائه وأبناء العم، وهم عباس سلطان وحسين سلطان وجميل سلطان وهلال سلطان وحسن سلطان.[181]

الإصابات أثناء جهود الإزالة

طبقاً لمركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان، فقد أصابت الذخائر العنقودية غير المنفجرة 25 شخصاً وتسببت في مقتل 17 شخصاً من العاملين بإزالة الألغام، وهذا حتى 15 يناير/كانون الثاني 2008.[182] وقال كريس كلارك من مركز تنسيق إزالة الألغام أن الوفيات في صفوف الجيش الخاصة بجهود إزالة المتفجرات العنقودية حتى نهاية أكتوبر/تشرين الأول 2006 كانت كلها نتيجة لجمع المدنيين الذخائر العنقودية في الصناديق والحقائب.[183] وقال مسؤول الشؤون المدنية باليونيفيل، ريسزارد مورزنسكي: "ثم يتضاعف الخطر".[184] ومثلاً قال فريق تابع لليونيفيل يعمل على مشارف تبنين إنهم حين وصلوا إلى العمل على إزالة الألغام من الحقول، كان الناس قد جمعوا بالفعل الذخائر العنقودية في أكوام لكي يفجرها لهم القائمون على إزالة الألغام.[185] ومن مصادر الإصابات الكبرى الأخرى التي تلحق بالقائمين على إزالة الألغام، كثافة المتفجرات العنقودية الصغيرة. وأوضحت داليا فران من مركز تنسيق إزالة الألغام: "إذا كان مزيل الألغام أو الباحث

---

[179] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محمد علاء علدون، مختار مجدل سلم، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[180] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع حسين سلطان، سوان، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[181] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أحمد مُزمر، نائب رئيس بلدية سوان، سوان، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[182] قائمة إصابات مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان. حتى 2 يناير/كانون الثاني 2008، أفاد مركز موارد الألغام بوقوع 33 إصابة في صفوف مزيلي الألغام منهم 12 قتلوا. قائمة إصابات مركز موارد الألغام الأرضية.

[183] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع كريس كلارك، مدير البرنامج، مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان، صور، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[184] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ريسزارد مورزنسكي، مسؤول الشؤون المدنية باليونيفيل، نقورة، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[185] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عامل إزالة ألغام باليونيفيل (تم حجب الاسم)، تبنين، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

يعمل في منطقة فيها 10 إلى 20 قنبلة عنقودية صغيرة على سبيل المثال، فهو أقل عرضة لوقوع حادث من مزيل الألغام أو الباحث في منطقة فيها 100 إلى 200 متفجرات عنقودية".[186]

وفي بعض المناطق لم يتمكن المدنيون من انتظار إزالة المحترفين للألغام، وبدلاً من هذا قاموا بأنفسهم بإزالة المتفجرات العنقودية. وقام المزارعون تحت ضغط المرور السريع لموسم الحصاد، بإزالة القنابل غير المنفجرة وحدهم ودون توجيه. ويعرض ما يُسمى إزالة الألغام من قبل المجتمع، الأفراد غير المدربين على التعامل مع الذخيرة والقنابل العنقودية للقائمين على الإزالة أنفسهم وكذلك المدنيين بالقرب منهم.

وتحدث شادي سعيد عون، المزارع البالغ من العمر 26 عاماً، إلى هيومن رايتس ووتش من فراشه في المستشفى بصيدا:

> تعرضت للإصابة يوم الأربعاء 13 سبتمبر/أيلول [2006] في طير دبا. وكنت قد ذهبت للعمل في بستان للبرتقال. وبعد الحرب رأينا أكثر من 1000 متفجرة عنقودية غير منفجرة في بستاني. وفجرنا أكثر من 800 منها. وكنا نضع مادة بلاستيكية مغمورة بالوقود إلى جوار القنبلة ونشعلها، فتتسبب الحرارة في انفجارها بعد دقائق. ونحن نفعل هذا منذ 20 إلى 25 يوماً. وكنت قد جمعت في كرتونة 80 قنبلة عنقودية. وكان يبدو أنها فقدت زنادها، فافترضت أن من الآمن أن أجمعها ولم أفجرها. وجاء الجيش اللبناني يوم الأربعاء وراح يزيل الألغام من حقل مجاور. وأردت أن أحمل الصندوق ذات الثمانين قنبلة عنقودية إلى الحقل الآخر. وفيما أنا أرفع الصندوق انخلع منه قعره وانفجرت قنبلة عنقودية أو اثنتين. وانكسرت كلتا ساقيّ. انكسرت الساق اليسرى إلى اليسار واليمنى إلى اليمين. وتهشمت العظام.[187]

وفي عين بعال، روى حسين علي كيكي، عامل البناء البالغ من العمر 32 عاماً، لـ هيومن رايتس ووتش حادث إصابته بمتفجرة عنقودية صغيرة في 19 أغسطس/آب 2006، وألحقت به الإصابات وتسببت في مقتل صديق له:

---

[186] بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 16 يناير/كانون الثاني 2008.

[187] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شادي سعيد عون، مزارع، مستشفى حمود، صيدا، 22 سبتمبر/أيلول 2006.

خرجنا لنخلي حقل صديق لنا من القنابل العنقودية. وكان أول يوم سبت بعد وقف إطلاق النار. والحقل يقع بين بتولاي ورأس العين. وكنت أعمل مع صديقي علي محمد أبو عيد الذي عمل فيما مضى مع باكتيك [مجموعة لإزالة الألغام]. وكنا نزيل القنابل ذات الشريط الأبيض دون مشقة. وكنا قد أزلنا بالفعل مجموعة كبيرة منها، ثم رأينا قنبلة تبدو مختلفة قليلاً، وبدت مثل الأخريات لكن مختلفة قليلاً، إذ كانت أكثر سمكاً منها، كما أنها أكثر بياضاً بقليل وعليها نقطة حمراء. ولم نكن نعرف كيف نفككها، ثم انفجرت. وتوفى صديقي علي على الفور، وأصبت في ساقيّ، وما زلت لا أقدر على المشي. لقد مزقت الشظايا عضلاتي وأوتار ساقي.[188]

كما تسبب جمع المعدن الخردة لكسب الرزق في وقوع إصابات. وكان علي محمد جواد قد عاد لتوه من المستشفى حين زارته هيومن رايتس ووتش في بيته في حلوسية. ومن فراشه وصف كيف أنه في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2004، وقرابة الساعة الرابعة مساءً، كان يمضي فترة ما بعد الظهر في التقاط قطع من الشظايا والمعدن مع ابن عمه حميد علي جواد، 18 عاماً، لبيعها مقابل 1000 أو 1500 ليرة لبنانية (تعادل 66 سنتاً أميركياً) للكيلو الواحد.[189] وعثر حميد على شيء غير تقليدي على الأرض، ومُعلّمة بعصا حمراء استخدمها في لكز الشيء. ووقف علي على مسافة مترين إلى ثلاثة أمتار من حميد حين انفجرت القنبلة العنقودية فقتلت حميد وأصابت علي. وتأخرت سيارة الإسعاف في الوصول، وتقدر أسرة علي إنها إذا كانت قد وصلت أكبر من هذا، كان يمكن إنقاذ حميد. وظل علي في الفراش ولا يعرف متى سيتمكن من العودة إلى عمله كصبي حدّاد.

دراسات الحالة

دراسات الحالة الثلاث التالية ذات أهمية خاصة لأنها وقعت في ظروف خاصة (تبنين) أو هي أمثلة بينة على أنواع الضرر الذي لحق بالمدنيين المذكور أعلاه (يُحمر وقريتا زوتر).

تبنين

قامت القوات الإسرائيلية يوم الأحد 13 أغسطس/آب 2006 بضرب مستشفى تبنين بالذخيرة العنقودية. وكان في المستشفى أثناء الهجمة 375 شخصاً من المدنيين والعسكريين غير المقاتلين،

---

[188] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع حسين علي كيكي، عامل بناء، عين بعال، 22 سبتمبر/أيلول 2006. ولدى سؤاله إن كان حزب الله يطلق صواريخ من الحقول، قال: "الحقل الذي كنت فيه حين تعرضت للإصابة لم تكن فيه قواعد للإطلاق. لكن الحقول المجاورة فيها. وفي البداية كان الإسرائيليون يطلقون غالبية القنابل العنقودية على الأماكن التي فيها منصات صواريخ. لكن بعد هذا شرعوا يطلقونها في كل مكان".

[189] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع علي جواد، حلوسية، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

بمن فيهم العاملين الطبيين والمرضى وأشخاص سعوا للجوء إلى المستشفى. ولأن "هذه المنطقة بأكملها كانت ملوثة بالقنابل العنقودية" فقد تعرض المدنيون للحصار داخل المستشفى حتى تم إخلاء مسار آمن للسماح لهم بالفرار.[190] والمستشفى مجمع كبير للغاية متعدد الطوابق والأجنحة يعمل منذ عدة سنوات، بما في ذلك أثناء الاحتلال الإسرائيلي للجنوب للبناني. وشاهدت هيومن رايتس ووتش أعلام الصليب الأحمر ترفرف على المستشفى.

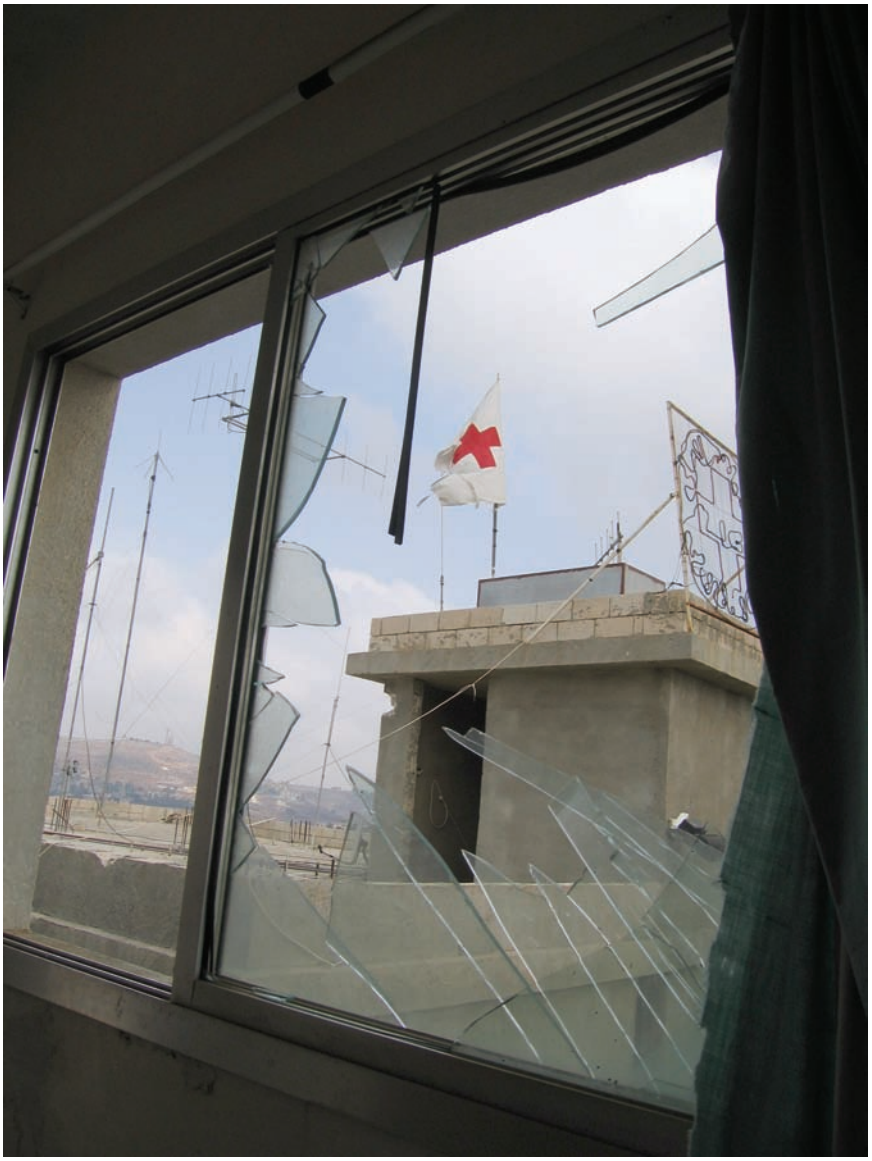

ذخيرة عنقودية إسرائيلية تسببت في الإضرار بمستشفى تبنين في هجوم بتاريخ **13** أغسطس/آب **2006**. وتمت إزالة مئات المتفجرات العنقودية طراز إم **85** إسرائيلية الصنع من أعلى المبنى ومن ساحة انتظار السيارات والطرقات الواقعة أمام المستشفى. وكان الدمار ما زال مرئياً في **18** أغسطس/آب **2006**. © **2006** مارك غارلاسكو/هيومن رايتس ووتش

[190] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع دكتور أحمد حسين دبوك، مستشفى تبنين، تبنين، **24** أكتوبر/تشرين الأول **2006**.

وينتمي مستشفى تبنين لوزارة الصحة ويديره الجيش اللبناني. ولأن المستشفى كان يخضع للتجديد أثناء النزاع، فقد كان يعمل جزئياً، ويركز بالأساس على حالات الطوارئ. وأثناء النزاع في 1993 و1996 أمد المستشفى المدنيين بالمأوى ولم يتعرض للإصابة قط. وطبقاً لموسى، الممرض البالغ من العمر 33 عاماً في المستشفى: "منذ البداية [بداية حرب 2006] بدأ الناس يتوافدون على المستشفى سعياً لمأوى، وفي البداية من تبنين ثم من كافة أرجاء بنت جبيل".[191] وأثناء أول عشرة أيام من الحرب مر بالمستشفى 10000 مدني، وكان داخله 2000 شخص في أي وقت من الأوقات. وقال دكتور أحمد حسين دبوك لـ هيومن رايتس ووتش إن المستشفى يقدم المأوى لأن الناس يشعرون فيه بالأمان.[192]

وقال يوسف فواز رئيس بلدة تبنين: "حين قررت إسرائيل الانسحاب غمروا المنطقة بالكامل بالقنابل العنقودية".[193] وحوالي الساعة الخامسة مساء يوم 13 أغسطس/آب 2006، بعد قرابة 15 ساعة من وقف إطلاق النار، بادر جيش الدفاع الإسرائيلي بشن هجمة بالذخيرة العنقودية حول المستشفى. وقال عقيد الجيش اللبناني، ومدير المستشفى، إنه ظل في حجرة آمنة بالمستشفى ومعه 300 آخرين لمدة ساعتين أثناء الهجوم.[194] وفيما بعد كانت المتفجرات العنقودية غير المنفجرة تغطي الشوارع المحيطة بالمستشفى، وسقف المستشفى، ومنطقة استقبال سيارات الإسعاف. وتم حصار من كانوا داخل المستشفى إلى اليوم التالي حين تم إخلاء مسار إلى المستشفى ببلدوز. وفور إخلاء الطريق قام القائمون على إزالة الألغام من المنظمات غير الحكومية والجيش اللبناني بإبعاد الذخيرة العنقودية المجاورة للطريق.[195]

وزار باحثو هيومن رايتس ووتش مستشفى تبنين مرتين إثر الهجوم وشاهدوا جدران مثقوبة ونوافذ مهشمة ومعدات طبية محطمة والممرات والرصيف المجاورة للمستشفى متضررة من الهجوم. وقد انفجرت متفجرة عنقودية في إحدى حجرات المستشفى لتتسبب في تدمير غالبية الحجرة والسقف في الحجرة الواقعة أسفلها. كما عثر باحثو هيومن رايتس ووتش على قنبلة عنقودية طراز إم 85 على سقف المستشفى بعد أسبوع من الهجوم.

---

[191] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع موسى (تم حجب الاسم الكامل)، ممرض، مستشفى تبنين، تبنين، 20 أغسطس/آب 2006.

[192] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع دكتور أحمد حسين دبوك، مستشفى تبنين، تبنين، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[193] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع يوسف فواز، مختار تبنين، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[194] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عقيد (تم حجب الاسم)، الجيش اللبناني، تبنين، 20 أغسطس/آب 2006.

[195] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع دكتور أحمد حسين دبوك، مستشفى تبنين، تبنين، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

وطبقاً لعقيد في الجيش اللبناني، فإن "إم آيه جي [جماعة الألغام الاستشارية] أزالت قرابة 50 قنبلة عنقودية من داخل حرم المستشفى".[196] وعلى الرغم من أنهم أزالوا المتفجرات العنقودية من المنطقة، كانت قنابل كثيرة ما زالت تحيط بالمستشفى بعد شهرين من الهجوم. وحين زار باحثو هيومن رايتس ووتش المستشفى في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2006، كان القائمون على إزالة الألغام قد أغلقوا المنطقة العشبية المجاورة للمستشفى لأنهم لم يكونوا قد قاموا بعد بإزالة القنابل منها.

وكانت المشكلة حادة في تبنين على نحو استثنائي لأن الكثير من المتفجرات العنقودية التي سقطت عليها لم تنفجر لدى الارتطام بالأرض. وقالت داليا فران من مركز تنسيق إزالة الألغام: "يبدو أن ثمة معدل إخفاق هائل [في لبنان]. وفي بعض الحالات يبلغ 50 في المائة. وفي تبنين رأينا معدل إخفاق يناهز السبعين في المائة".[197] وهذا العدد الهائل من المتفجرات العنقودية الصغيرة غير المنفجرة سوف يستمر في إزعاج السكان في تبنين وحولها، وإلى أن يقوم مزيلو الألغام بإزالة القنابل العنقودية بالكامل.

ورغم أنه لم يُصب أحد أثناء الهجمة العنقودية على المستشفى، إلا أن الهجوم أضعف كثيراً من قدرات المستشفى، وعرض من يسعون للحصول على الرعاية الطبية والعاملين الطبيين على حد سواء، خاصة سائقي سيارات الإسعاف، لخطر داهم. واضطر بعض المدنيين الذين كانوا بحاجة لرعاية طبية عاجلة لأن يتقدموا نحو المستشفى في مسار متعرج تفادياً للمتفجرات العنقودية. فضلاً عن أنه، وطبقاً للدكتور دبوك، الذي كان في المستشفى أثناء الهجمة، أصيب أشخاص كثيرون بالذعر من الهجمة وتوفى شخص جراء أزمة قلبية، والمرجح أن سببها القصف.[198]

وهذا الهجوم على المستشفى يعتبر ذات أهمية خاصة بما أن المستشفات، والعسكرية منها، هي أماكن خاضعة للحماية بموجب القانون الإنساني الدولي، ويجب ألا تتعرض للهجوم ما لم تكن مُستخدمة في أغراض عسكرية.[199] ولم يجد باحثو هيومن رايتس ووتش أية معلومات توحي بأن حزب الله كان

---

196 مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عقيد (تم حجب الاسم)، الجيش اللبناني، تبنين، **20** أغسطس/آب **2006**.

197 مقابلة هيومن رايتس ووتش مع داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، صور، **21** أكتوبر/تشرين الأول **2006**.

198 مقابلة هيومن رايتس ووتش مع دكتور أحمد حسين دبوك، مستشفى تبنين، تبنين، **24** أكتوبر/تشرين الأول **2006**.

199 انظر اتفاقية جنيف الرابعة، مادة **18**. وانظر البروتوكول الأول، مادة **12**. وتكف الحماية إذا تم استخدام المنشآة الطبية " في القيام بأعمال تضر العدو". اتفاقية جنيف الرابعة، مادة **19**، والبروتوكول الأول، مادة **13**.

متواجداً وقت الهجوم أو كان يستخدم المستشفى لأغراض عسكرية.[200] وأضاف أحد العاملين بالتمريض: "هنا في المستشفى لم نسمع بأي شيء [أي إطلاق نار] يخرج من تبنين".[201]

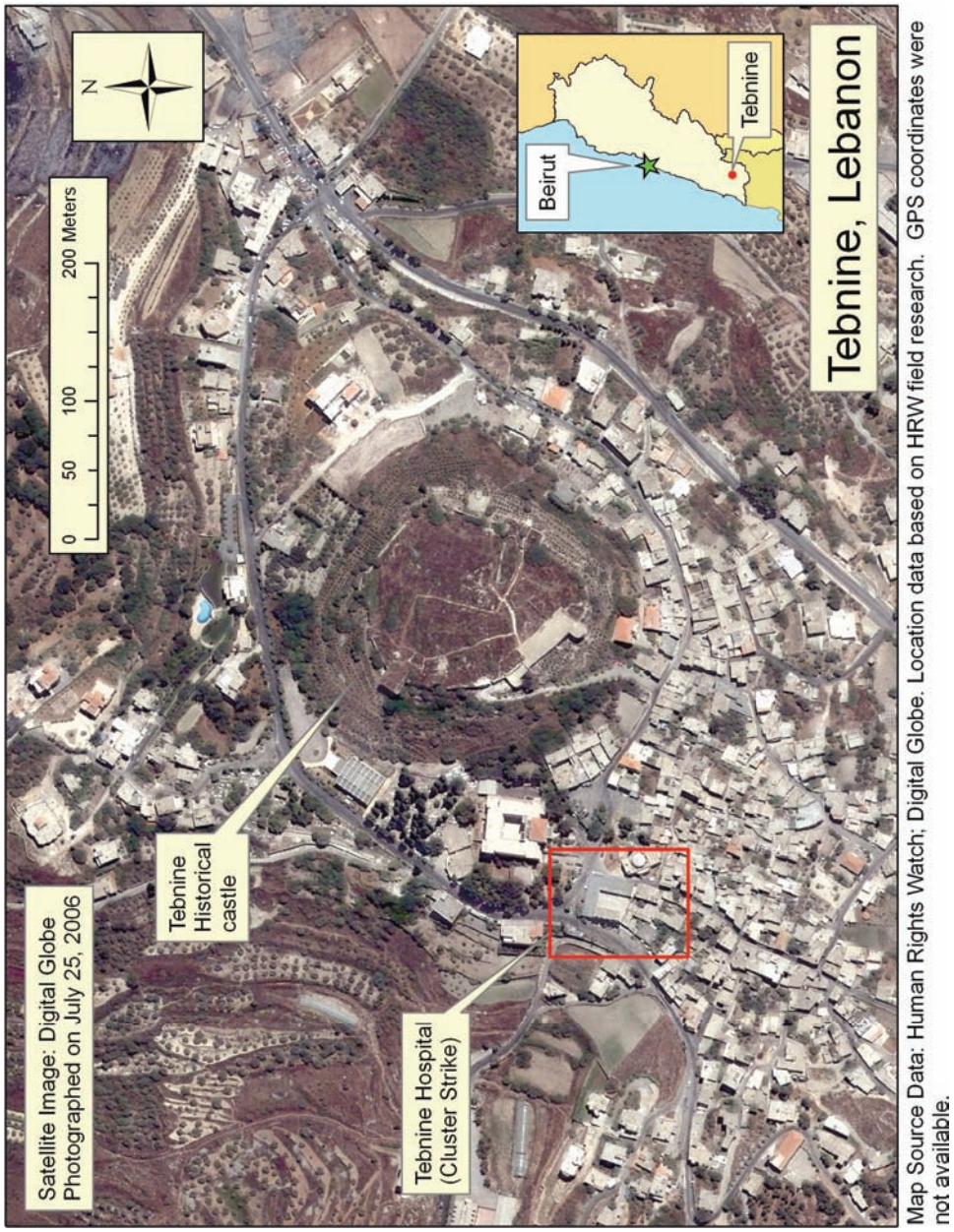

[200] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع موسى (تم حجب الاسم الكامل)، ممرض، مستشفى تبنين، تبنين، 20 أغسطس/آب 2006، ومقابلة هيومن رايتس ووتش مع يوسف فواز، مختار تبنين، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[201] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع موسى (تم حجب الاسم الكامل)، ممرض، مستشفى تبنين، تبنين، 20 أغسطس/آب 2006.

وثمة طريق رئيسية تمر قريبة من المستشفى – وهي طريق ربما استخدمها مقاتلو حزب الله في التنقل بين الجنوب والشمال. إلا أن ثمة سبب للتساؤل في قانونية استخدام سلاح مخصص لإصابة مجال واسع على هدف قريب من مستشفى. وإذا كانت إسرائيل تستهدف مقاتلي حزب الله الذين يستخدمون الطريق، فإن على الجيش الإسرائيلي تبرير سبب اختياره لاستهداف المقاتلين بالذخيرة العنقودية وهم بالقرب من منطقة محمية وليس لدى نقطة أخرى على نفس الطريق.

وإذا تبين أن إسرائيل هاجمت المستشفى بشكل عشوائي أو متعمد دون مبرر عسكري وبقصد إجرامي، فهذا الفعل يعتبر جريمة حرب. ومن الأهمية بمكان أن تجري إسرائيل تحقيقاً مستفيضاً في هذا الحادث وأن تعلن النتائج على الملأ، وتشير إلى المسؤولين عن الأمر بإجراء الهجمة وتنفيذها، وتحميلهم المسؤولية جراء أية انتهاكات أو جرائم حرب إذا ثبت هذا الاستنتاج بالأدلة. وعلى الأمم المتحدة أن تضم التحقيق في الهجمة العنقودية على تبنين ضمن ولاية اللجنة الدولية للتقصي في تقارير انتهاك القانون الإنساني الدولي في لبنان وإسرائيل التي طالبت هيومن رايتس ووتش الأمين العام للأمم المتحدة بأن يشكلها.

يُحمر

قصف جيش الدفاع الإسرائيلي يُحمر قصفاً مكثفاً، وهي قرية كبيرة تقع شمال نهر الليطاني، وقد قصفها بالذخيرة العنقودية خلال اليومين السابقين على وقف إطلاق النار. وحين زار باحثو هيومن رايتس ووتش البلدة لأول مرة في 17 أغسطس/آب 2006، كانت جماعات إزالة الألغام التابعة للجيش اللبناني والأمم المتحدة تقوم بتدمير المتفجرات العنقودية في كافة أرجاء البلدة. وبعد شهرين من أعمال الإزالة، حين عادت هيومن رايتس ووتش في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006، كانت المتفجرات العنقودية غير المنفجرة ما زالت متناثرة في بساتين يُحمر وحقولها. ويمكن العثور على المتفجرات العنقودية في كافة أرجاء البلدة التي يشغلها 7500 من السكان المدنيين. وقال قاسم م. عتيق، رئيس بلدية يُحمر لـ هيومن رايتس ووتش في أكتوبر/تشرين الأول: "الناس هنا لا يمكنهم التحرك".[202] وأضاف: "يمكنك رؤيتها [المتفجرات العنقودية] في كل مكان. عميقاً عند وسط البلدة. وفي كل مكان... وحتى ضفة النهر".[203]

[202] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع قاسم م. عتيق، رئيس بلدية يُحمر، يُحمر، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006

[203] المرجع السابق.

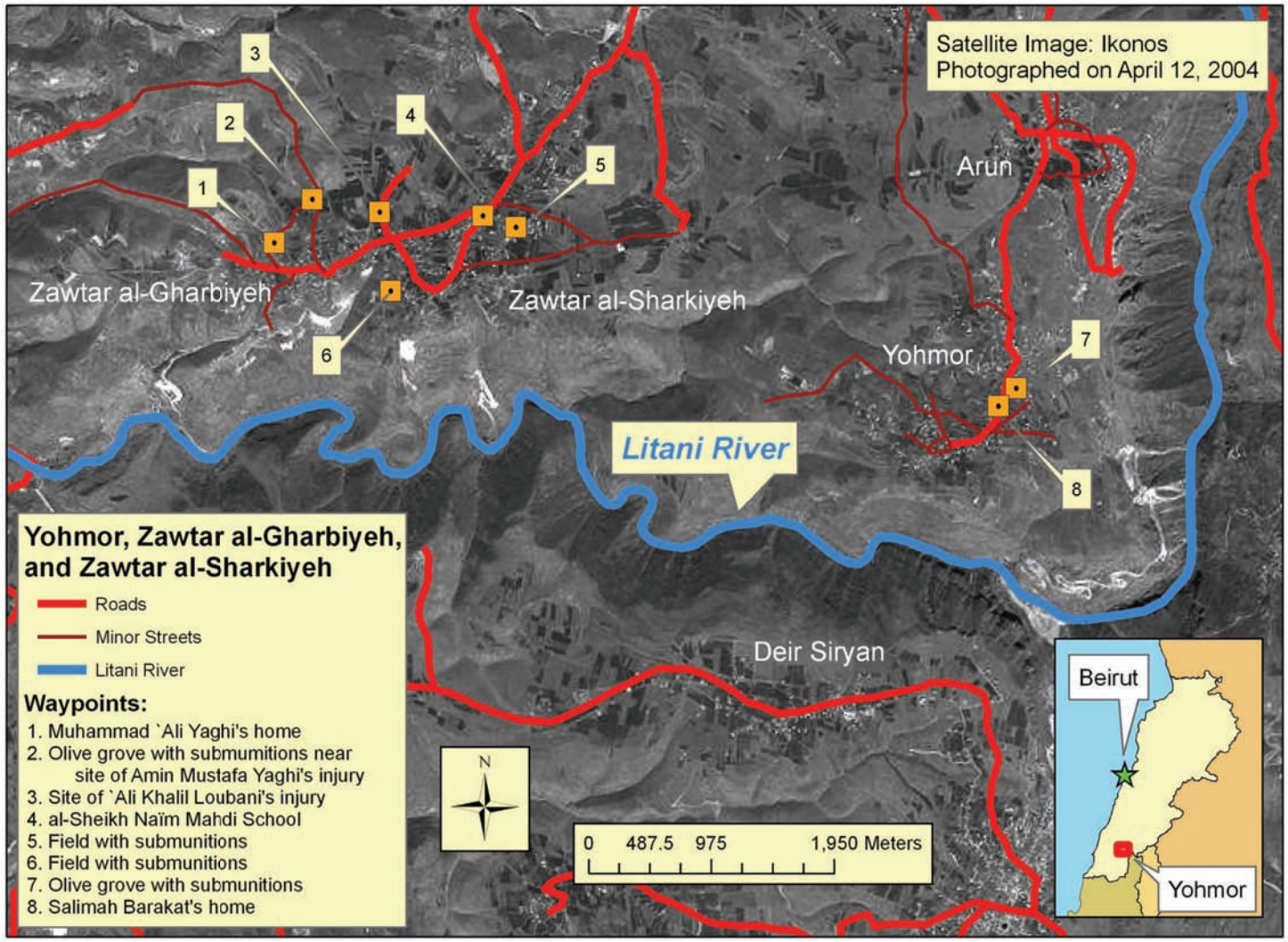

Map Source Data: Human Rights Watch and GeoEye.

وقد احتل الجيش الإسرائيلي بلدة الطيبة أثناء الحرب، وهي تقع عبر نهر الليطاني في الجهة المقابلة ليُحمر. وقد وقعت معارك وتبادل لإطلاق النار بين الجيش الإسرائيلي وحزب الله على الجانب الشمالي من الليطاني. وأفاد المدنيون وقوع هجمات بالذخيرة العنقودية ليلاً في اليومين الأخيرين من الحرب.[204] ومن حسن الطالع أن غالبية الأسر الأربعمائة المقيمة بالقرية قد غادرت يُحمر قبل وقوع الهجمات الأخيرة على البلدة، ولم يتبق بالقرية غير 20 أسرة حتى نهاية الحرب.[205]

وفي اليوم التالي على نفاذ وقف إطلاق النار أرسلت مجموعة الألغام الاستشارية العاملين لديها إلى القرية لتحذير سكان القرية العائدون بسياراتهم المحملة في أفواج إلى يحمر، من أخطار المتفجرات العنقودية غير المنفجرة.[206] وكتب مندوب عن مجموعة الألغام الاستشارية فيما بعد قائلاً:

> حين زار فريقنا المنطقة لأول مرة في 15 أغسطس/آب، بعد يوم من وقف إطلاق النار، اعترتنا الصدمة من مستوى وكثافة التلوث بالقنابل العنقودية. وتعرضت يُحمر على الأخص لأبلغ الآثار وبدأنا في الإزالة على الفور. وكانت المتفجرات العنقودية تملأ الأرض من طرف القرية إلى طرفها المقابل. وكانت على أسقف المنازل وفي البساتين، ومتناثرة في الطرقات والدروب. بل تم العثور على بعضها داخل المنازل، وكانت قد سقطت عبر النوافذ أو الحفر في الأسقف، بعد أن ألقت بها المدفعية أو الطائرات.[207]

وقد وجدت أسر كثيرة عائدة إلى منازلها أن المنازل أخطر من أن يمكن العيش فيها، إلا أن بعضهم قرر العودة إلى ديارهم رغم المخاطر، مع توخي أكبر قدر ممكن من الحذر. وقابلت هيومن رايتش ووتش حاجة فاطمة جواد مروى، 64 عاماً، بعد عودتها إلى يُحمر بقليل. وكانت المتفجرات العنقودية قد صنعت ثقوباً في دارها، وخلفت حفرة في سقفه. وغمرت القنابل العنقودية طراز إم 42 حقولها وكرمة أشجار الفاكهة. ورغم أنها لن تتمكن من جمع الثمار الناضجة، كانت سعيدة لعودتها إلى منزلها.[208]

---

[204] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سليمة بركات، مزارعة، يُحمر، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[205] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع قاسم م. عتيق، رئيس بلدية يُحمر، يُحمر، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[206] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فريدريك غراس، المدير التقني الميداني، مجموعة الألغام الاستشارية، يُحمر، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[207] انظر: Sean Sutton, Mines Advisory Group, "Lebanon Special Report: Yohmor Village—Imprisoned by Bombs," على: http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900SID/YAOI-6TT9QW?OpenDocument (تمت الزيارة في 20 سبتمبر/أيلول 2006).

[208] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع حاجة فاطمة جواد مروى، يُحمر، 17 أغسطس/آب 2006.

وحتى أكتوبر/تشرين الأول 2006 كانت القنابل العنقودية غير المنفجرة قد أصابت ما لا يقل عن أربعة مواطنين من يُحمر وقتلت واحداً. وبعد وقف إطلاق النار بقليل خرجت سليمة بركات من دارها لإزالة الصخور والركام الذي يملأ الدرب المفضي للبيت.[209] وقامت بطريق الخطأ بتفجير متفجرة عنقودية أثناء التنظيف وأمضت عدة أيام في المستشفى جراء الإصابة بشظايا. وتسبب انفجار قنبلة عنقودية أخرى في مقتل يوسف إبراهيم خليل، 30 عاماً، فيما كان يحاول المساعدة في إزالة القنابل العنقودية عن الطريق في اليوم التالي على انتهاء الحرب.[210] وقال صديقه قاسم عتيق وهو يتذكر: "كان ينظف المكان من حولها فانفجرت".[211] وتضرر مدني آخر في يُحمر فيما كان مدني يقوم بإزالة القنابل ببلدوزر.[212] وتعرض حسين علي أحمد أيضاً للإصابة في أواخر سبتمبر/أيلول، وهذا أيضاً أثناء إزالة القنابل من داره، وهو الآن مصاب بشلل جزئي ولا يمكنه أن يتكلم.[213] وبعد أسبوعين، في 10 أكتوبر/تشرين الأول، قام حسين علي عليق بتفجير متفجرة عنقودية صغيرة أثناء تجواله حول بيته في يُحمر.[214]

ويُحمر، مثل غالبية جنوب لبنان، تعتمد بالأساس على الزراعة في تحصيل الدخل. ويعمل قرابة 60 في المائة من سكان القرية في الزراعة، وتعمل 150 اسرة في زراعة التبغ فقط. وبدافع من الضرورة الاقتصادية، عاد بعض سكان القرية إلى العمل في حقولهم، على الرغم من انتشار المتفجرات العنقودية الصغيرة في كافة أرجاء المناطق المزروعة بيُحمر. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2006 رأى باحثو هيومن رايتس ووتش أحد المزارعين يلتقط الزيتون من كرمة تتناثر فيها عشرات العصي الحمراء المشيرة إلى استمرار تواجد متفجرات عنقودية لم تتم إزالتها بعد.

وحتى أواخر أكتوبر/تشرين الأول، كان القائمون على نزع الألغام في مجموعة الألغام الاستشارية – المسؤولة عن جهود الإزالة في المنطقة – بإزالة غالبية المتفجرات العنقودية غير المنفجرة من البيوت والطرقات ومن على الأسقف والدروب المفضية إلى البيوت.[215] ومضي القائمون على إزالة القنابل في تنظيف البساتين المجاورة للبيوت، لكن الحقول تبقى الأولوية الثالثة والأخيرة في المنطقة.

---

[209] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سليمة بركات، مزارعة، يُحمر، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[210] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع قاسم م. عتيق، رئيس بلدية يُحمر، يُحمر، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[211] المرجع السابق.

[212] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فريدريك غراس، المدير التقني الميداني، مجموعة الألغام الاستشارية، يُحمر، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[213] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع قاسم م. عتيق، رئيس بلدية يُحمر، يُحمر، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[214] المرجع السابق.

[215] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فريدريك غراس، المدير التقني الميداني، مجموعة الألغام الاستشارية، يُحمر، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

وأكد فريدريك غراس المدير الميداني بمجموعة الألغام الاستشارية، على أن مجموعته كانت بحاجة للتركيز على الأماكن التي يقيم فيها الناس.[216] وملأ فريقان من مجموعة الألغام الاستشارية بلدة يُحمر بكاشفات معدنية، فيما قامت ثلاثة فرق بمسح المنطقة للكشف عن المتفجرات العنقودية بصرياً. ويقدر غراس أن إزالة الأجسام العنقودية من يُحمر سوف يستغرق على الأقل سنة من عمل فرق مجموعة الألغام الاستشارية. ولدى نهاية الحرب كانت " المتفجرات العنقودية في كل مكان تقريباً"، وتقدر مجموعة الألغام الاستشارية معدل الإخفاق في المنطقة بثلاثين في المائة.[217]

وقال العاملون بالجيش اللبناني إنهم عثروا على مخلفات 15 صاروخاً إم إل آر إس طراز إم 26، وبعضها كانت ما زالت بكامل محتواها من المتفجرات العنقودية (كل صاروخ يضم 644 متفجرةعنقودية من طراز إم 77). وشاهد باحثو هيومن رايتس ووتش أكثر من 100 قنبلة إم 77 وإم 42، والأخيرة كانت مقترنة بقذائف مدفعية عيار 155 مم، وهذا على طرقات البلدة وفي البساتين وعلى الأسقف وفي البيوت. وأظهر القائمون على نزع الألغام من الأمم المتحدة للباحثين قنابل بلو-63 غير متفجرة ترجع لفترة حرب فيتنام، وكانت مقترنة بأجسام عنقودية من طراز سي بي يو-58 بي. كما شاهد الباحثون قنابل سي بي يو-58 بي يرجع التاريخ المختوم عليها لعام 1973.

زوتر الغربية وزوتر الشرقية

في 15 أغسطس/آب 2006، في اليوم التالي على وقف إطلاق النار، كان محمد درويش ومعه صديقه علي خليل تركي يلتقطان الفاكهة من شجرة خلف بيت صديقه في زوتر الغربية. وحين أمسك تركي بثمرة، سقطت متفجرة عنقودية من أحد الأغصان، وسقطت عليه. ويتذكر درويش الذي كان على مسافة مترين إلى ثلاثة أمتار منه: "وقع انفجار كبير للغاية. لا يمكنني تحديد ماحدث، لكنني رأيت أن علي أردي قتيلاً".[218] ولحقت إصابات بدرويش وما زال لديه شظية في جسده حتى اليوم. وكان درويش وتركي هما أول من تلحق بهما الإصابات في زوتر الشرقية والغربية.

وكانت زوتر الغربية وزوتر الشرقية قرية واحدة، لكنهما انفصلتا إلى قريتين. وتقعان شمالي نهر الليطاني، وقامت إسرائيل بقصف القريتين بقوة بالغة، خاصة بالذخيرة العنقودية، خلال اليومين الأخيرين من القتال. وعلى الرغم من أنه ليس معروفاً بإصابة أحد أثناء الهجمات، فإن المباني، ومنها مدرسة ابتدائية، تعرضت لأضرار بالغة. وطبقاً لمركز تنسيق إزالة الألغام، فمنذ وقف إطلاق النار

---

[216] المرجع السابق.

[217] المرجع السابق.

[218] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محمد درويش، زوتر الغربية، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

وحتى 15 يناير/كانون الثاني 2008، ألحقت المتفجرات العنقودية التي لم تنفجر الإصابات بعشرة مدنيين وقتلت مدنياً واحداً في قريتي زوتر.[219]

وقد غادر ما يُقدر بتسعين إلى خمس وتسعين في المائة من سكان القريتين أثناء الحرب.[220] إلا أن البعض، مثل محمد علي ياغي البالغ من العمر 56 عاماً، ظلوا في البلدة أثناء النزاع وشهدوا الهجمات بالذخيرة العنقودية. وقال إن إسرائيل بدأت في إسقاط الذخيرة العنقودية في الحقول المجاورة للقرية في 8 أغسطس/آب وداخل القرية أثناء أخر أربعة أيام من الحرب. "وتم تدمير البلدة بالكامل خلال الأيام الأربعة الأخيرة. وكنت مع شقيقي حين انهمرت، يوم 8 أغسطس/آب تقريباً، في الحقول. وبدءوا بالمناطق المحيطة ثم هنا في البلدة".[221] ولأن بيت ياغي أصابته الذخيرة العنقودية، اضطر للسعي للللجوء إلى بيت شقيقه الواقع على الطريق، وهذا طيلة ما تبقى من الحرب.

وحين زار باحثو هيومنرايتس ووتش بيت ياغي، أحصوا 18 ثقباً خلفتها الذخيرة العنقودية في سقف البيت، وشملت ثقوباً فوق فراش ابنته. وبسبب الخطر المحدق الذي فرضته المتفجرات العنقودية التي لم تنفجر على أسرته، جمع ياغي القنابل من حول البيت بنفسه. وقال لـ هيومن رايتس ووتش: "كانت توجد 22 قنبلة حول البيت في بستان الفلفل. وقمت بإزالتها وأخذتها إلى مكان ما واختبأت وراء جدار ثم ألقيت بها. وكان قُطر مساحة الانفجار 20 متراً".[222] ولم تكن طريقة ياغي في "الإزالة" خطيرة للغاية عليه فحسب، بل أيضاً على من في المنطقة التي تخلص فيها من الذخيرة العنقودية. فربما فشلت بعض المتفجرات العنقودية الملقاة في الانفجار وسوف تفرض تهديداً على هذه المنطقة في المستقبل.

وكان بيت ياغي من المباني التي تضررت من الذخيرة العنقودية. والمثير للقلق على الأخص أضرار جسيمة لحقت بمدرسة شيخ نعيم مهدي في زوتر الشرقية. وشاهد باحثو هيومن رايتس ووتش الضرر الناجم عن الشظايا على كامل واجهة المبنى وثقوب صغيرة في الرصيف المحيط بالمدرسة تسببت فيه الذخيرة العنقودية. وقال أحمد علي مهدي سليمان مختار زوتر الشرقية إن الجيش اللبناني ومجموعة الألغام الاستشارية قاموا بإزالة الألغام من المدرسة إثر وقف إطلاق النار، فأزالوا ما

---

[219] قائمة مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان. ويقدر مركز موارد الألغام إنه حتى 2 يناير/كانون الثاني 2008 تم الإبلاغ عن 20 إصابة ووفاة واحدة في قريتي زوتر.

[220] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع علي عقيل شيتاني، زوتر الشرقية، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006. ومقابلة هيومن رايتس ووتش مع أحمد علي مهدي سليمان مختار زوتر الشرقية، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[221] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محمد علي ياغي، زوتر الغربية، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[222] المرجع السابق.

تراوح بين 2000 إلى 3000 من المتفجرات العنقودية.[223] وطبقاً للسكان الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش فإن حزب الله لم يستخدم المدرسة في أي وقت من أوقات الحرب، ولم تكن هناك قوات لحزب الله في أي مكان بالبلدة.

مدرسة الشيخ نعيم مهدي الابتدائية في زوتر الشرقية نموذج على المبنى الذي أصابت جدرانه الذخائر العنقودية. في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006 قال رئيس البلدية إن عناصر إزالة الألغام أزالوا 2000 إلى 3000 متفجرة عنقودية من المدرسة.
© 2006 بوني دوكرتي/هيومن رايتس ووتش

واستمرت مخاطر الذخيرة العنقودية في إزعاج سكان زوتر الشرقي والغربية، مع استمرار وقوع الإصابات بعد شهور من انتهاء النزاع. وأحد الإصابات الأولى وقعت لأمين مصطفى ياغي البالغ من العمر 23 عاماً، وكان قد أصيب بقنبلة عنقودية بعد أسبوع واحد من وقف إطلاق النار. وكان هو وشقيقه يسيران في الطريق لزيارة أحد أبناء العم عندما رأى شقيقه شيئاً على الطريق بدا أشبه بحج. وقال أمين متذكراً: "ركلها شقيقي ليعرف كنهها. ثم انفجرت، وأصابتني في يدي وذراعي وعنقي

[223] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أحمد علي مهدي سليمان مختار زوتر الشرقية، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

وجانبي، وفعلت نفس الشيء بأخي. ولمدة أسبوع بعد الانفجار لم أكن أسمع أي شيء".[224] وحين قابل باحثو هيومن رايتس ووتش أمين بعد شهرين من الحادث، كان ما زال مصاباً بشظية في عنقه وفي جانبه وفي ساقه. كما أصيب شقيقه بقطع من المتفجرة العنقودية التي انغرست في عنقه بالقرب من عصب مما جعل إزالتها غير آمنة.

كما أصابت متفجرة عنقودية الميكانيكي محمد عبد الله مهدي البالغ من العمر 18 عاماً في 4 أكتوبر/تشرين الأول 2006. وكان مهدي ينقل بيده محرك سيارة وراء المرأب الخاص به عندما انفجرت قنبلة عنقودية صغيرة داخل المحرك. وسارع رئيس مهدي بنقله إلى المستشفى في النبطية. وقال مهدي لـ هيومن رايتس ووتش: "قضيت أربعة أيام في المستشفى، وأصبت بنزيف وتم نقل خمس وحدات دم إليّ. وما زالت توجد أجسام غريبة [داخلي]. وسوف أبقى هكذا لمدة أربعة شهور".[225] وأصيب مهدي في ساقه اليمنى وفقد نصف يده اليسرى. واشتكى أحد أفراد أسرة مهدي من أنه عانى من فقدان العمل ومن الإصابة النفسية التي لحقت به جراء الحادث.[226]

وبعد أيام معدودة من إصابة مهدي، أصابت متفجرة عنقودية علي خليل لوباني البالغ من العمر 64 عاماً فيما كان يرفع الركام والمخلفات من البيوت المُدمرة. وبما أنه لم يتمكن من قيادة سيارته الأجرة أثناء النزاع ولم يتمكن من العمل بحقول التبغ لأنها كانت مغمورة بالقنابل العنقودية، فقد قام بالعمل بوظيفة سد الفجوات على الطريق مقابل 20 دولاراً يومياً. وقال لوباني: "في 7 أكتوبر/تشرين الأول، وفي الساعة الثامنة صباحاً، كنت أعمل. وجلبت بعض المخلفات من البيوت المُدمرة وذهبت لأسد الفجوات في الطريق على الحدود بين زوتر الشرقية والغربية. وكان الركام حيث أعمل فيه قنابل عنقودية. ولم أرها قبل أن تنفجر... لم أكن أعرف أي شيء عن القنابل العنقودية".[227] وفقد لوباني جزءاً من أصابعه جراء الانفجار. وعلى الرغم من إجراء عملية زرع لأجزاء من ذراعه في أصابعه لاستعادتها، فإن هيومن رايتس ووتش حين قابلته، كان لوباني ما زال متشككاً حول قدرته على العودة للعمل كسائق.

وكانت الإصابات مستمرة في التزايد في زوتر عندما تفقدت هيومن رايتس ووتش البلدة بعد شهرين من وقف إطلاق النار. وفي 13 أكتوبر/تشرين الأول كان علي محمد ياغي البالغ من العمر أربعة

---

[224] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أمين مصطفى ياغي، زوتر الغربية، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[225] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محمد عبد الله مهدي، ميكانيكي سيارات، زوتر الشرقية، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[226] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أحد أفراد أسرة محمد عبد الله مهدي (تم حجب الاسم)، زوتر الشرقية، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[227] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع علي خليل لوباني، زوتر الشرقية، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

أعوام يلعب أمام بيته حين انفجرت متفجرة عنقودية في باحة دار جيرانه، فألحقت به الإصابات. وقال والد علي، محمد: "قام أحدهم بتفجير قنبلة عنقودية صغيرة هنا. ورأيت ابني مصاباً أمام البيت... ولا نعرف كيف انفجرت".[228]

وبالإضافة إلى الإصابات التي لحقت بالمدنيين، فقد كان للذخيرة العنقودية أثر سلبي بالغ على اقتصاد زوتر الشرقية والغربية على حد سواء. ويعتمد مجتمع كل من البلدتين كثيراً على الزراعة، خاصة الزيتون والتبغ. وتعتمد تسعين في المائة من العائلات في زوتر الشرقية بشكل مباشر على الزراعة، والعشرة في المائة المتبقية تستفيد منها بشكل غير مباشر.[229] وجعلت كثرة المتفجرات العنقودية في الحقول من الزراعة نشاط بالغ الخطورة. وقال أحد السكان: "لا يمكنك الذهاب إلى أي من كروم الزيتون وحقول التبغ، فهناك قنابل في الأشجار وعلى الأرض".[230] وواجه المزارعون قرار المخاطرة بحياتهم من أجل حصاد محاصيلهم، أو أن يتفادوا دخول حقولهم لتوخي السلامة، وبهذا لا يتمكنون من إطعام أسرهم.

وخشي سكان كثيرون في خريف عام 2006 أن يكون أسوأ ما في الأمر لم يأت بعد، بالنسبة للحقول. وقالت امرأة: "حين تمطر؛ تنزل القنابل إلى داخل الأرض. وهذا شيء خطير للغاية... فالوفيات ستزداد خلال الصيف القادم حين يعود [المزارعون] إلى الحقول للزراعة مجدداً. وسوف تكون القنابل أقل قابلية للرؤية".[231]

---

[228] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محمد ياغي، زوتر الغربية، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[229] انظر: "Lebanon: Cluster Bombs Threaten Farmers' Lives, Hamper Olive Harvest," Reuters" 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، على: http://www.alertnet.org/thenews/newsdesk/IRIN/50b5549dfd66b212ca120a7a9e353f31.htm (تمت الزيارة في 3 سبتمبر/أيلول 2007).

[230] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع علي عقيل شيتاني، زوتر الشرقية، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[231] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع سلوى ياغي، زوتر الغربية، 23 اكتوبر/تشرين الأول 2006.

محمد ياغي البالغ من العمر أربعة أعوام كان يلعب أمام داره في زوتر الغربية حين تفجرت متفجرة عنقودية في حديقة جيرانه. وكما أظهر لـ هيومن رايتس ووتش في **23** أكتوبر/تشرين الأول **2006**؛ كان يعاني من إصابة جسيمة في الذراع.
© 2006 بوني دوكرتي/هيومن رايتس ووتش

ورغم أن غالبية المتفجرات العنقودية داخل البلدة كان قد تم إزالتها حين قامت هيومن رايتس ووتش بزيارتها، فإن الحقول على أطراف البلدة كانت ما زالت مغمورة بكثافة بتلك التي لم تنفجر. وشاهد

باحثو هيومن رايتس ووتش أكثر من 12 قنبلة عنقودية مُعلمة وغير مُعلمة، وتشمل أنواع بلو-63 وإم 42، وهذا في حقلين على أطراف القرية. كما شاهدوا عدة أجزاء من متفجرات عنقودية وخمسة هياكل لقنابل سي بي يو-58 بي كان قد جمعها السكان. وكانت الهياكل الخاصة بالقنابل ترجع لعام 1973، وهي بضمان عام واحد، وهذا مؤشر مزعج يكشف عن أحد أسباب أن معدلات الإخفاق مرتفعة للغاية أثناء هذا النزاع.

الآثار الاجتماعية الاقتصادية للتلوث بالذخيرة العنقودية

كان لمئات الآلاف، وربما المليون من المتفجرات العنقودية التي لم تنفجر أبلغ الأثر على بث الاضطراب في الاقتصاد الزراعي في أغلبه في جنوب لبنان. وطبقاً لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، فإن المتفجرات العنقودية لوثت ما يُقدر بعشرين كيلومتر مربع من الأراضي الزراعية، مما ويعادل هذا أكثر من نصف كل الأراضي الملوثة.[232] وأفادت منظمة الفاو بأن المتفجرات العنقودية لوثت قرابة 26 في المائة من الأراضي الزراعية في جنوب لبنان، وهو الرقم الذي وصفه مركز تنسيق إزالة الألغام بأنه "محافظ للغاية".[233] ومنعت القدرة على دخول البيوت والحدائق والحقول والبساتين. وقال كريس كلارك مدير البرامج بمركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان لـ هيومن رايتس ووتش: "ليس من المبالغة أن نقول إن كل شيء تأثر".[234] ويُقدر أن سبعين في المائة من دخل الأسر في جنوب لبنان يأتي من الزراعة. ومن المؤسف أن المتفجرات العنقودية الصغيرة المتبقية بعد الهجمات العنقودية على جنوب لبنان قد تركت المزارعين غير قادرين على الحصاد أو زراعة المحاصيل.[235] وقالت حبوبة عون منسقة مركز موارد الألغام: "إنهم بحاجة للمساعدة... إذ لم يعد بإمكانهم الحصول على موارد تكفيهم للعيش".[236]

ويعتمد جنوب لبنان بشكل مكثف على محاصيل الزيتون والحمضيات التي يتم حصادها سنوياً ومحاصيل التبغ التي يتم حصادها مرتين سنوياً. إلا أنه في خريف عام 2006 لوثت المتفجرات العنقودية الصغيرة التي لم تنفجر حقولاً كثيرة، بحيث لم يعد من الممكن الانتفاع منها، وتم هجر بساتين كثيرة. ولم يتمكن المزارعون من ري حقولهم إلى أن تمت إزالة القنابل العنقودية، بما أن ري الحقول كفيل بإغراق القنابل داخل الأرض وجعل اكتشافها أكثر صعوبة. وبالتالي فقدت تجمعات

---

[232] United Nations Development Programme, "CBU Contamination by Land Use," محدث حتى 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

[233] بريد إلكتروني من جوليا غويسينغ، مديرة البرنامج، مركز تنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش في 20 يوليو/تموز 2007.

[234] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع كريس كلارك، مدير البرنامج، مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان، صور، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[235] "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "لبنان: قائمة حقائق القنابل العنقودية" 19 سبتمبر/أيلول 2006.

[236] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع حبوبة عون، منسقة، مركز موارد الألغام، بيروت، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

سكانية كثيرة محاصيلها من الزيتون والحمضيات والتبغ في عام 2006. وقال آلان بوسطن من برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أكتوبر/تشرين الأول 2006: "سوف تؤثر القنابل العنقودية بلا شك على محاصيل العام القادم". وأضاف: "والآن فإن مجال التأثير ليس معروفاً بعد. وسوف يعتمد على مدى سرعة إجراء إزالة الألغام".[237] ويعتبر تقييم الأثر الاقتصادي النقدي عملية صعبة، نظراً للعوامل الكثيرة الضالعة في التقييم. إلا أن المزارعين سوف يشعرون بلا شك بآثار الحرب لمدة طويلة.

وكما سبق الوصف، فإن بعض المزارعين قرروا أن مشاق خسارة محصول 2006 تزيد على خطر العمل وسط المتفجرات العنقودية التي لم تنفجر بعد. وكان رئيس بلدية يُحمر – التي يعمل ستين في المائة من سكانها في الزراعة – من بين من قرروا العمل على كروم الزيتون على الرغم من خطر التعثر في قنابل عنقودية لم تنفجر في حقولهم. وقال: "أنا خائف، لكنني أريد أن أعمل. فقد خسرت نقوداً".[238] إلا أنه بالنسبة للمزارعين الذين تحاشوا العمل في حقولهم بسبب الذخيرة العنقودية، فإن ثمن السلامة كان محصول عام 2006.

وكانت المتفجرات العنقودية الصغيرة المتخلفة تنطوي على مشكلة كبيرة خاصة بالنسبة لمزارعي الزيتون، الذين يحصدون محصولهم عادة مرة سنوياً في شهور الخريف. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2006 قدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن المتفجرات العنقودية غير المنفجرة أصابت قرابة 4.7 مليون متر مربع من كروم الزيتون.[239] وفي العادة فإن محصول الزيتون يكون جيداً في أحد الأعوام وسيئاً في العام التالي، وكان من المتوقع أن يكون محصول 2006 محصولاً جيداً. وقال علي محمد منصور، مختار عيترون، التي يعمل تسعين في المائة من سكانها في الزراعة: "لا يمكننا أن نعمل، وقد فاتنا هذا الموسم". وأضاف: "نريد أن نتمكن من العمل في الموسم الجديد، فالناس يخشون العمل الآن".[240] وقال مختار مجدل سلم لـ هيومن رايتس ووتش إن 50 في المائة من سكان قريته يعتمدون على الزراعة، لكن نظراً لأعداد الذخيرة العنقودية غير المتفجرة الهائلة التي تم العثور عليها في

---

[237] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع آلان بوسطن، كبير الاستشاريين التقنيين، مكتب إزالة الألغام الوطني، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بيروت، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

[238] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع قاسم م. عتيق، رئيس بلدية يُحمر، يُحمر، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[239] انظر: United Nations Development Programme, "CBU Contamination by Land Use," محدث حتى 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

[240] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع علي محمد منصور، مختار عيترون، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

الحقول: "لا يمكننا العمل بزراعة الحقول لأننا خائفون".[241] وقدر أنه سوف يمر عام قبل أن يتمكن المجتمع من العودة لكروم الزيتون.

كما واجه مزارعو التبغ دماراً واسعاً، إذ لم يتمكنوا من حصاد محصولهم في عام 2006 أو زراعته لعام 2007. ويتم جمع التبغ مرتين سنوياً – مرة في الصيف ومرة بعد ستة أشهر. وفي عام 2006 منعت المتفجرات العنقودية الصغيرة المزارعين من رعاية التبغ المتخلف بعد الحرب، مما أضر بجدول الحصاد المعهود. وتحدثت هيومن رايتس ووتش إلى مزارع تبغ يقدر أنه سيفقد قرابة أربعة ملايين ليرة لبنانية، أو 2666 دولاراً، لأنه لا يمكنه حصاد محصوله.[242] وقد فقد عاطف وهبة من عيناتا محصول الصيف حين فر من الجنوب أثناء الحرب، وحين عاد كان حقله مشبعاً بالمتفجرات العنقودية بحيث لم يتمكن من زراعة المحصول المنتظر حصاده في ربيع عام 2007. وبدلاً من هذا راح يعمل كعامل بالأجرة اليومية، ليربح 10 إلى 20 دولاراً يومياً، فيما ظلت حقوله لا يرعاها أحد.[243]

واستمرت المتفجرات العنقودية التي لم تنفجر تتدخل في العمل الزراعي طيلة عام 2007، حتى مع بلوغ جهود إزالة الألغام مناطق أكثر. وفيما تم إحراز تقدم ملحوظ في الإزالة، فإنه ما زال يبقى الكثير لإنجازه. وقد حاول القائمون على إزالة الألغام وضع المناطق الزراعية ضمن الأولويات بناء على توقيت زراعة المحاصيل وبناء على معلومات تم جمعها على مستوى البلديات وعلى المستوى الوزاري.[244] وأوضحت داليا فران من مركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان:

> لقد وضعنا جدولاً مقسماً بناء على مختلف مواسم الحصاد على امتداد العام... وهذا يعني أننا نستهدف مواقع الضربات بقنابل الـ سي بي يو في الأراضي الزراعية بناء على الموسم الخاص بالحصاد، لكننا لم ننته... كل شيء موضوع في إطار زمني محدود. ثم تتحرك الفرق إلى منطقة أخرى بناء على موسم حصاد آخر.[245]

---

[241] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محمد علاء علدون، مختار مجدل سلم، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[242] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع عاطف وهبة، مزارع، عيناتا، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[243] المرجع السابق.

[244] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع آلان بوسطن، كبير الاستشاريين التقنيين، مكتب إزالة الألغام الوطني، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بيروت، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2006. و: بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 16 يناير/كانون الثاني 2008

[245] بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 16 يناير/كانون الثاني 2008

إلا أنه بسبب جسامة المشكلة لا يمكن للقائمين على إزالة الألغام أن يتصدوا على الفور لكل الأراضي الزراعية. ففي عام 2006 قال أحمد قدري مزارع الزيتون من كفر شوفا لـ هيومن رايتس ووتش إن أي من منظمات إزالة الألغام لم تصل إلى قريته بحلول أكتوبر/تشرين الأول، رغم أن القصف جعل كروم الزيتون الواقعة على أطراف القرية غير قابلة للاستخدام.[246] وطلب صالح رامز كراشيت، المزارع من القليلة القريبة من صور، طلب من الحكومة أن تزيل ما يُقدر بمائتي متفجرة عنقودية من أرضه، وهذا لمدة أسابيع. وقال: "بدأنا نضع الأحجار حول القنابل العنقودية لنعرف مكانها، خاصة حين احتجنا لري الزيتون وخشينا أن تدفنها مياه الري أو تحركها".[247] وحتى عام 2007 كانت منظمات إزالة الألغام في المنطقة مضطرة لجعل الحقول هي الأولوية الثانية في عمليات الإزالة، بعد البيوت والطرقات التي تصدرت الأولويات.[248]

[246] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أحمد قدري، مزارع، كفر شوفا، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[247] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع صالح رامز كراشيت، مزارع، مستشفى حمود، صيدا، 22 سبتمبر/أيلول 2006.

[248] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع فريدريك غراس، المدير التقني الميداني، مجموعة الألغام الاستشارية، يُحمر، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006. مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول (تم حجب الاسم)، قسم مساعدة ضحايا الألغام والإرشاد بمجال مخاطر الألغام، المكتب الوطني لنزع الألغام، بيروت، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

الإزالة والتوعية بالمخاطر

تعتبر الإزالة العاجلة ضرورية بسبب انتشار تواجد المتفجرات العنقودية الصغيرة في جنوب لبنان، وبسبب عواقبها الإنسانية الجسيمة. وعلى الرغم من أن جماعات الإزالة تحركت سريعاً، إلا أن إزالة ما يُقدر بمئات الآلاف وربما ما قد يصل إلى مليون من المتفجرات العنقودية هو عمل يحتاج للكثير من الوقت والجهد. وقال مسؤول بمجال إزالة الألغام: "ثمة الكثير من العمل. لا يمكن لشركة واحدة أو جيش واحد أن يؤديها".[249] وتتعاون حالياً كل من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية وشركات إزالة الألغام الخاصة واليونيفيل والجيش اللبناني، من أجل إزالة الأجسام العنقودية التي لم تنفجر بأسرع ما يمكن بحيث يتمكن المدنيون من العودة إلى حياتهم العادية. كما أن هذه الجماعات تعاونت على إجراء حملات توعية عامة (توعية بالمخاطر) بشأن المتفجرات العنقودية، وهذا لمحاولة تقليل الإصابات التي تلحق حالياً بالمدنيين.

تاريخ إزالة الألغام في لبنان

بسبب كمية الألغام الأرضية والمخلفات المتفجرة الكبيرة من نزاعات سابقة، يُطبق في لبنان حالياً برنامج إزالة ألغام موسع وهو موجود قبل بدء حرب 2006. ومنذ بداية الحرب الأهلية في عام 1975 وحتى انسحاب إسرائيل في عام 2000، استخدمت إسرائيل بشكل موسع الألغام المضادة للأفراد والعربات والذخيرة العنقودية، وغيرها من الأسلحة في لبنان، مما خلف مخلفات متفجرة كثيرة إثر انتهاء الحرب. وتم إتمام مسح بحثي لأثر الألغام الأرضية في عام 2003، وقدر أن الألغام وغيرها من مخلفات الحرب المتفجرة قد أثرت على مساحة 137 كيلومتراً من الأراضي في 22 من بين 24 منطقة، وهذا بمعدل إصابة مرتفع في المنطقة المحيطة بالخط الأزرق الذي رسّمته الأمم المتحدة على امتداد الحدود مع إسرائيل.[250]

وللتصدي لهذا الاحتياج لإزالة الألغام، شكلت الحكومة اللبنانية المكتب الوطني لنزع الألغام، وهو جزء من القوات المسلحة اللبنانية، في أواخر التسعينيات. وشكلت الأمم المتحدة مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان، وتشرف عليه خدمة إزالة الألغام بالأمم المتحدة، وهذا في عام 2002. وفيما استفاد الأشخاص في لبنان إلى حد كبير من تشكيل برنامج لإزالة الألغام وهو

---

[249] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع يوهان دين هان، باكتيك، صور، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[250] انظر: International Campaign to Ban Landmines, *Landmine Monitor Report 2006* (Ottawa: Mines Action Canada, 2006) الصفحات 988 و989.

يعمل منذ عدة سنوات، فإن نزاع 2006 قد تداخل في جهود إزالة الألغام القائمة. وبالإضافة إلى الكميات الهائلة من المخلفات المتفجرة الجديدة للحرب، فإن النزاع تسبب في وقوع تغيرات في مواقع حقول الألغام، مما يعني وجوب إعادة مسحها وتحديدها قبل القيام بالإزالة. وقالت حبوبة عون منسقة مركز موارد الألغام الأرضية: "كنا على وشك الانتهاء والخروج... لكن للأسف نبدأ الآن كل شيء من جديد".[251]

إزالة الألغام في جنوب لبنان

بدأت إزالة الألغام فور بدء وقف إطلاق النار، إذ تولى الجيش اللبناني دوراً موسعاً في إزالة المتفجرات العنقودية الصغيرة المرئية بالعين. كما استجاب مركز تنسيق إزالة الألغام في جنوب لبنان والجهات المتعاقدة معه سريعاً لهذه المشكلة. وبعد أسبوعين فقط من العمليات أفاد مركز تنسيق إزالة الألغام أن المتعاقدين قد حددوا أماكن 2171 من المتفجرات العنقودية غير المنفجرة وقاموا بتدميرها. وهذا العدد لا يشمل الأجسام العنقودية التي أزالها الجيش اللبناني أو اليونيفيل أو حزب الله أو المدنيين اللبنانيين العاديين.[252] وحتى 15 يناير/كانون الثاني 2008، كان المتعاقدون مع مركز تنسيق إزالة الألغام، والقوات المسلحة اللبنانية واليونيفيل قد أزالوا ودمروا قرابة 140000 من المتفجرات العنقودية غير المنفجرة.[253]

وعلى الرغم من التلوث الهائل بالذخيرة العنقودية في البلاد، فإن الدعم الدولي يوحي بشيء من الأمل في أن جهود الإزالة سوف تتم في وقت مناسب.[254] ومنذ أغسطس/آب وحتى أكتوبر/تشرين الأول 2006 ركز مركز تنسيق إزالة الألغام على "إزالة الألغام من البنية التحتية الأساسية، مثل البيوت والمدارس والطرقات". ومنذ ذلك الحين، حول انتباهه إلى "الأراضي الزراعية وأراضي الرعي، وكذلك التجمعات السكانية كلما كان هذا مناسباً".[255]

---

[251] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع حبوبة عون، منسقة، مركز موارد الألغام، بيروت، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[252] شملت الكمية 820 قنبلة عنقودية إم 77 المستخدمة في صواريخ إم إل آر إس، 715, قنبلة إم 42 مستخدمة في قذائف مدفعية، و631 قنبلة إم 85 مدفعية، وخمسة قنابل جوية بلو-63. وحتى 13 سبتمبر/أيلول، كان الرقم الإجمالي قد ارتفع إلى 5045، بما في ذلك 2121 إم 77 المزودة بها صواريخ إم إل آر إس، و2066 إم 42 المزودة بها قذائف المدفعية، و691 إم 85 المزودة بها قذائف المدفعية، و167 قنبلة جوية طراز بلو-63. بالإضافة إلى إزالة القوات المسلحة اللبنانية 8626 قنبلة عنقودية صغيرة، وإزالة اليونيفيل 3269 قنبلة عنقودية صغيرة، ليصبح الإجمالي 16940 قنبلة.

[253] بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 16 يناير/كانون الثاني 2008.

[254] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع آلان بوسطن، كبير الاستشاريين التقنيين، مكتب إزالة الألغام الوطني، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، بيروت، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[255] بريد إلكتروني من جوليا غويسينغ، مسؤولة برنامج بمركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان، إلى هيومن رايتس ووتش، بتاريخ 14 مايو/أيار 2007.

وحتى منتصف ديسمبر/كانون الأول 2007 أفاد مركز تنسيق إزالة الألغام أن قرابة 26.6 كيلومتر مربع من الأراضي الملوثة قد تمت إزالة الألغام منها. ولم يعرض تقديراً بالوقت المطلوب لإتمام المهمة، لكن قال:

> 25% من الأراضي الملوثة التي تم التعرف عليها تمت إزالة الألغام منها بعمق 20 سم، وتمت إزالة الألغام من 43% من كل مساحة السطح الملوثة، وهي خاضعة لمزيد من التقييم لما إذا كان يجب إزالة الألغام منها حتى عمق 20 سم بدورها.[256]

ويتوقع مركز تنسيق إزالة الألغام أنه بحلول نهاية عام 2008 سوف تكون 52 فرقة إزالة ألغام تعمل في المنطقة.[257]

مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان

ينسق مركز تنسيق إزالة الألغام في جنوب لبنان إزالة المتفجرات التي لم تنفجر بعد في جنوب لبنان، وهذا بالتعاون مع المكتب الوطني لنزع الألغام، الذي أصبح يُطلق عليه حالياً المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام. والمركز لا يؤدي مهام الإزالة بنفسه، بل إن مركز تنسيق إزالة الألغام تعاقد على أعمال الإزالة مع منظمات غير حكومية ومؤسسات تجارية وجماعات حكومية. كما أجرى مركز تنسيق إزالة الألغام الاتصالات وتعاون مع الجيش اللبناني واليونيفيل.

وقد حدد مركز تنسيق إزالة الألغام حدود ثماني مناطق ألغام وقسمها على فرق إزالة الألغام. وحتى 18 يناير/كانون الثاني 2008 كانت الفرق التابعة لمركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان قد أزالت 46082 قنبلة طراز إم 42/إم46، و572721 إم 77، و28136 بلو-63، و6892 إم 85، و1257 إم زي دي – 2.[258]

---

[256] مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان، "تقرير نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2007 الصادر عن مركز تنسيق إزالة الألغام، جنوب لبنان"، 17 ديسمبر/كانون الأول 2007، على:
http://www.maccsl.org/reports/Monthly%20Reports/Monthly%202007/Monthly%20Report%20Nov%20-%20Dec%2007.pdf
(تمت الزيارة في 15 يناير/كانون الثاني 2008)، صفحات من 1 و6.

[257] مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان، "تقرير نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2007 الصادر عن مركز تنسيق إزالة الألغام، جنوب لبنان"، 17 ديسمبر/كانون الأول 2007، على:
http://www.maccsl.org/reports/Monthly%20Reports/Monthly%202007/Monthly%20Report%20Nov%20-%20Dec%2007.pdf
(تمت الزيارة في 15 يناير/كانون الثاني 2008)، صفحات من 1 و6.

[258] بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 18 يناير/كانون الثاني 2008.

منظمات إزالة الألغام

كانت مجموعة الألغام الاستشارية هي المنظمة غير الحكومية الوحيدة المنخرطة في إزالة الألغام في لبنان حين نشب النزاع في يوليو/تموز 2006، وجددت عملياتها بعد وقف إطلاق النار. وقال آندي غليسون مدير البرنامج بمجموعة الألغام الاستشارية: "كُنا في اليوم الأول، يوم 15 أغسطس/آب، أول منظمة غير حكومية في الميدان".[259] وحتى ديسمبر/كانون الأول 2007 كانت لدى مجموعة الألغام الاستشارية 22 فريقاً يعملون ميدانياً.[260] وبدأت وكالة مساعدة الشعب النرويجي العمل في لبنان إثر انتهاء النزاع بفترة وجيزة، وهي تعمل بناء على مذكرة تفاهم مع المكتب الوطني لنزع الألغام. كما انضمت لمساعدة فريق إزالة الألغام، منظمات دان-تشيرش للمساعدة، والمعوقون الدولية، والمؤسسة السويسرية للأعمال المتعلقة بالألغام. وباكتيك ومجموعة آرمور هما شركتان تجاريتان مقرهما بريطانيا وتقومان بإزالة الذخيرة العنقودية والألغام وغيرها من المواد المتفجرة من لبنان. وتشمل الجماعات الحكومية المتعاونة مع مركز تنسيق إزالة الألغام في جنوب لبنان، قوات الدفاع النيوزيلاندية ووكالة الإنقاذ السويدية.[261] وهذه الجماعات مجتمعة قامت بتدمير 37055 من المتفجرات العنقودية بحلول 20 يونيو/حزيران 2007. (لا يتوفر في الوقت الراهن توزيعٌ لنصيب كل مجموعة من مجموعات الإزالة، من القنابل التي تم تدميرها).[262]

---

[259] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أندي غليسون، مدير برنامج ومدير العمليات التقنية، مجموعة الألغام الاستشارية، كفر جوز، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[260] مركز تنيسق إزالة الألغام بالأمم المتحدة في جنوب لبنان، "تقرير مركز تنسيق إزالة الألغام في نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2007، جنوب لبنان"، 17 ديسمبر/كانون الأول، على: http://www.maccsl.org/reports/Monthly%20Reports/Monthly%202007/Monthly%20Report%20Nov%20-%20Dec%2007.pdf (تمت الزيارة في 31 يناير/كانون الثاني 2008).

[261] مركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان، "تقرير مركز تنسيق إزالة الألغام لشهر مايو/أيار 2007، جنوب لبنان"، 5 يونيو/حزيران 2007، على: http://www.alertnet.org/thenews/newsdesk/IRIN/50b5549dfd66b212ca120a7a9e353f31.htm (تمت الزيارة في 3 سبتمبر/أيلول 2007).

[262] بريد إلكتروني من جوليا غويسينغ، مسؤولة برنامج بمركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان، إلى هيومن رايتس ووتش، بتاريخ 20 يوليو/تموز 2007.

مُحرك لصاروخ إم 26 إم إل آر إس أميركي الصنع سقط في تبنين ويظهر هنا في 16 أغسطس/آب 2006. أطلقت إسرائيل المئات من هذه الصواريخ على لبنان أثناء الحرب، وكل منها مزودة بـ 644 متفجرة عنقودية طراز دي بي آي سي إم.
© 2006 مارك غارلاسكو/هيومن رايتس ووتش

اليونيفيل

كانت عمليات إزالة الألغام الخاصة باليونيفيل تركز فيما مضى على "إزالة الألغام تكتيكياً" لإخلاء المناطق التي تعمل فيها اليونيفيل. لكن قال مسؤول الشؤون المدنية باليونيفيل، ريسزارد مورزنسكي: "غيرت الحرب الأخيرة هذا الأسلوب".[263] فقد أدى مستوى التلوث بالألغام غير المسبوق في البلاد، إلى إجبار اليونيفيل على المشاركة في جهود الإزالة الإنسانية، بالتركيز على المناطق التي يتأثر فيها المدنيون بشكل مباشر بالمتفجرات العنقودية غير المنفجرة. وحتى 20 يونيو/حزيران 2007، كانت اليونيفيل قد تخلصت من 23590 من المتفجرات العنقودية غير المنفجرة.[264]

[263] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ريسزارد مورزنسكي، مسؤول الشؤون المدنية باليونيفيل، نقورة، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[264] بريد إلكتروني من جوليا غويسينغ، مسؤولة برنامج بمركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان، إلى هيومن رايتس ووتش، بتاريخ 20 يوليو/تموز 2007.

ولليونيفيل أكثر من 20 فريق إزالة ألغام، وتضم هذه الفرق كتائب من بلغاريا والصين وفرنسا وغانا وإيطاليا وإسبانيا وتركيا والهند وأندونيسيا وكوريا الجنوبية. ويتراوح عدد أعضاء الكتيبة بين 5 إلى 15 فرداً.[265]

الجيش اللبناني

قام الجيش اللبناني في البداية بنشر فرق استجابة للطوارئ لإزالة وتدمير المتفجرات العنقودية الصغيرة التي لم تنفجر في البلدات والقرى وحولها، بالتركيز على إزالة القنابل العنقودية المرئية في المناطق المكتظة بالسكان. وقال مسؤول بالمكتب الوطني لنزع الألغام: "المشكلة كبيرة لدرجة أننا لا نقدر على إزالة كل شيء كما يود الناس في جنوب لبنان أن يحدث". وأضاف: "إنها أكبر مما لدينا من إمكانيات".[266] وتعود فرق مركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان إلى المناطق التي أزال الجيش اللبناني القنابل العنقودية منها لإجراء إزالة كاملة.[267]

وفور تنفيذ وقف إطلاق النار، تولى الجيش اللبناني إجراء أوسع أنشطة لإزالة الألغام، فقام بإزالتها من المنازل والطرقات الرئيسية وكذلك القنابل المرئية في أرجاء القرى.[268] إلا أنه مع زيادة عدد فرق إزالة الألغام الأخرى، بدأ الجيش ينسحب من إجراء العمليات الكبرى في أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2006.[269] إلا أن الجيش سوف يستمر في إزالة المتفجرات العنقودية الصغيرة التي ما زال يتم العثور عليها في المناطق المأهولة بالسكان. وقال مختار زوتر الشرقية إن المرء حين يعثر على متفجرات عنقودية غير منفجرة "يتصل بهم [الجيش]، فيحضروا ويأخذوا القنابل".[270] وفي أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2006، حين وصل باحثو هيومن رايتس ووتش إلى هالتا بعد ساعات قليلة من مقتل طفل جراء الإصابة بأجسام عنقودية غير متفجرة، كان الجيش اللبناني هناك بالفعل استجابة

---

[265] مركز تنيسق إزالة الألغام بالأمم المتحدة في جنوب لبنان، "تقرير مركز تنسيق إزالة الألغام في نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2007، جنوب لبنان"، 17 ديسمبر/كانون الأول، على:
http://www.maccsl.org/reports/Monthly%20Reports/Monthly%202007/Monthly%20Report%20Nov%20-%20Dec%2007.pdf
(تمت الزيارة في 31 يناير/كانون الثاني 2008).

[266] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول (تم حجب الأسم)، قسم مساعدة ضحايا الألغام والإرشاد بمجال مخاطر الألغام، المكتب الوطني لنزع الألغام، بيروت، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[267] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، صور، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[268] المرجع السابق.

[269] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع كريس كلارك، مدير البرنامج، مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان، صور، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2006. ومقابلة هيومن رايتس ووتش مع داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، صور، 21 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[270] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أحمد علي مهدي سليمان مختار زوتر الشرقية، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

لطلب القرية المساعدة في إزالة القنابل. وشاهد الباحثون تدمير زهاء 15 من المتفجرات العنقودية أثناء الساعة التي أمضوها في حلتا. وحتى 20 يونيو/حزيران 2007 كانت القوات المسلحة اللبنانية قد أزالت 60030 من المتفجرات العنقودية.[271]

حزب الله

في الأيام التالية على وقف إطلاق النار ظهرت تقارير عن قيام حزب الله بإجراء عمليات لإزالة المتفجرات العنقودية غير المنفجرة وغيرها من مخلفات الحرب المتفجرة في بعض المناطق. ويبدو أن هذا الجهد يقتصر على عمليات الإزالة الطارئة في المناطق المأهولة بالمدنيين. وفي 22 أغسطس/آب 2006 قال مسؤول إزالة ألغام أممي لأحد المراسلين: "حزب الله التقط عدداً كبيراً من هذه [المتفجرات العنقودية] ووضعها في صناديق وأبعدها عن الأطفال. وليست هذه طريقة جيدة لكن الخطر يكمن في أنه إذا لم يتم فعل شيء، فسوف يموت الناس".[272] وقال مركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان لـ هيومن رايتس ووتش في مطلع سبتمبر/أيلول 2006 إن حزب الله توقف عن جهود إزالة الألغام. إلا أن مسؤولون بالبلديات قالوا لـ هيومن رايتس ووتش في أكتوبر/تشرين الأول 2006 إن عناصر حزب الله ما زالوا يزيلون المتفجرات العنقودية حين يُطلب منهم، أي تقريباً بنفس أسلوب استجابة الجيش اللبناني لطلبات الإزالة.[273]

جهود الإزالة من قبل الأفراد

بدافع من الضرورة الاقتصادية، أو الرغبة في حماية الأطفال والآخرين، أو غياب الوعي، فإن الكثير من المدنيين اللبنانيين أجروا عمليات إزالة و/أو جمع للقنابل العنقودية الصغيرة غير المتفجرة، على الرغم من توجيه الحكومة اللبنانية التحذير إليهم، بالإضافة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المنخرطة في برامج التوعية بالمخاطر. وتحدث باحثو هيومن رايتس ووتش إلى أفراد من المجتمعات المحلية قاموا بجهود إزالة بأنفسهم أو يعرفون بأشخاص فعلوا هذا، في هالتا وسوان وتبنين ويُحمر وزوتر الغربية وزوتر الشرقية.[274] وفي دير قانون القريبة من صور، عثر القائمون

---

[271] بريد إلكتروني من جوليا غويسينغ، مسؤولة برنامج بمركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان، إلى هيومن رايتس ووتش، بتاريخ 20 يوليو/تموز 2007.

[272] أليستر ليون، "إسرائيل ضربت 170 موقعاً في لبنان بالقنابل العنقودية – الأمم المتحدة"، رويترز، 22 أغسطس/آب 2006 (اقتبس فيه أقوال تيميكي غيلبرت، مدير العمليات في مركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان).

[273] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أحمد قنفر، مسؤول بالبلدية، عيناتا، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[274] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محمد علي ياغي، زوتر الغربية، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006. و مقابلة هيومن رايتس ووتش مع قاسم م. عتيق، رئيس بلدية يُحمر، يُحمر، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006. و مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أحمد مُزمر، نائب رئيس بلدية سوان، سوان، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006. و مقابلة هيومن رايتس ووتش مع يوسف فواز، مختار، تبنين، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2006. ومقابلة هيومن رايتس ووتش مع غطاس الغريب، رئيس بلدية رشايا الفخار، رشايا الفخار، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

على نزع الألغام والتابعون لشركة باكتيك على 1000 من المتفجرات العنقودية التقطها سكان القرية وكوموها في صناديق خشبية.[275] وتراوحت جهود الإزالة من قبل أفراد عاديين بين جمع متفجرات عنقودية قليلة إلى المئات منها. وتوفى رجل أثناء أداء الإزالة بنفسه في يُحمر، وكان حسب الزعم قد جمع 400 من المتفجرات العنقودية وحده.[276]

وقد استعان المدنيون بعدة أساليب لإزالة المتفجرات العنقودية التي لم تنفجر، وشملت وخزها بالعصي وإلقاء الأحجار نوحها وإحراقها والسير فوقها بالبلدوزر ودفنها. وقال رجل يبلغ من العمر 65 عاماً من سوان بزهو لـ هيومن رايتس ووتش كيف جمعوا الأجسام العنقودية يدوياً ووضعوها في صناديق لمنحها للجيش اللبناني.[277] وقام محمد علي ياغي من زوتر الغربية أيضاً بجمعه ايدوياً لكنه كان يتخلص منها بإلقائها في حقل مفتوح.[278] وكان المزارعون أحياناً يحرقون حقولهم لتدمير المتفجرات العنقودية، وهو عمل خطير، فقد تنفجر على غير المتوقع أثناء وبعد الحريق. كما تحرق النيران الأشرطة المربوطة بأعلى بعض القنابل، مما يصعب من رؤيتها وهي في الأرض.[279]

وثمة أسباب كثيرة لانتشار جهود الإزالة من قبل الأفراد على هذا النحو. فعلى نحو ما، كان الكم الهائل من المتفجرات العنقودية التي لم تنفجر؛ يقتضي الإزالة من قبل الأفراد. وقد أوضح كريس كلارك من مركز تنسيق إزالة الألغام: "هناك الكثير الذي يجب التعامل معه. وعلى السكان المحليين أن يتولوا زمام الأمور بأنفسهم".[280] وينطبق هذا إلى حد كبير على فترة ما بعد وقف إطلاق النار مباشرة، حين عاد الأفراد إلى منازلهم وقراهم وبلداتهم ليجدوها مغمورة بالمتفجرات العنقودية، فيما لم يكن الجيش والمنظمات غير الحكومية قد تمكنت من إجراء الإزالة.

كما كانت للضرورة الاقتصادية دور كبير في عمليات إزالة القنابل من قبل الأفراد. فالكثير من الأشخاص عادوا إلى حقولهم لإزالة الأجسام العنقودية حتى يتسنى لهم حصاد محاصيلهم. والفقراء

---

[275] انظر: Serene Assir, "A Million Killers in Waiting," *Al Ahram*, http://weekly.ahram.org.eg/2006/815/re8.htm (تمت الزيارة في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2006).

[276] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع قاسم م. عتيق، يُحمر، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[277] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أحمد مُزمر، نائب رئيس بلدية سوان، سوان، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[278] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع محمد علي ياغي، زوتر الغربية، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[279] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أندي غليسون، مدير برنامج ومدير العمليات التقنية، مجموعة الألغام الاستشارية، كفر جوز، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[280] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع كريس كلارك، مدير البرنامج، مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان، صور، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

هم الأكثر احتياجاً للدخل المتولد من المحاصيل، ولهذا فهم أكثر من أزالوا القنابل بأنفسهم. وكما أوضحت حبوبة عون: "من يتعرضون للقتل هم الأشخاص المحرومون".[281]

أما شادي سعيد عون، المزارع البالغ من العمر 26 عاماً من تار ديب، الذي أصيب بجراح حين قرر إزالة القنابل من حقله بنفسه، فقال لـ هيومن رايتس ووتش:

> الأولوية ممنوحة للمنازل، لكن لا يمكنني الانتظار ريثما يأتي الجيش ويزيل القنابل من الحقل، فهذا كفيل بتدميري. الحقل هو مصدر دخلي الوحيد، ولهذا بدأت أزيل منه القنابل بنفسي. وما زال كل من أبي وأخي يعملان على جمع القنابل العنقودية، ونعرف أنها خطيرة، لكننا بحاجة لإخلاء الحقل قبل هطول الأمطار، لأن الأمطار لو هطلت فسوف تغطي القنابل العنقودية. ولهذا أيضاً لا يمكننا الري قبل إزالتها.[282]

كما اضطر الفقر بعض الأفراد لإزالة المتفجرات العنقودية كمصدر للدخل. وسمع باحثو هيومن رايتس ووتش بتقارير عن أشخاص يُدفع لهم مبالغ تتراوح بين 1 دولار و4 دولارات لإزالة متفجرة عنقودية واحدة من قبل السكان المحليين الذين يحتاجون لإخلاء أملاكهم.[283] كما سمع مسؤول الشؤون المدنية باليونيفيل أن اللاجئين الفلسطينيين، المهمشين والضعفاء اقتصادياً في لبنان، يقومون أيضاً بإزالة الأجسام العنقودية، ويتلقون الأجر مقابل كل صندوق يقومون بجمعه.[284] وكثيراً ما تحول المزارعون الراغبون بشدة في محاولة إنقاذ أخر ما في موسم الحصاد، إلى عمال إزالة ألغام.

ولم تزد الروايات الصحفية التي تمجد الأشخاص الذين يقومون بإزالة الألغام بأنفسهم، إلا في تفاقم المشكلة.[285] فالتهليل لجهود إزالة الألغام لها تأثير سلبي خاص نظراً لجهود التوعية بالمخاطر الجارية، والتي تحاول إقناع الأطفال بالعدول عن الضلوع في هذا السلوك الذي يقوم به مزيلو الألغام من الأفراد المحليين.

---

[281] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع حبوبة عون، منسقة، مركز موارد الألغام، بيروت، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[282] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع شادي سعيد عون، مزارع، مستشفى حمود، 22 سبتمبر/أيلول 2006.

[283] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع حبوبة عون، منسقة، مركز موارد الألغام، بيروت، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2006. ومقابلة هيومن رايتس ووتش مع أحمد إسماعيل خضر، مزارع، كفر شوفا، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2006. وانظر: Anthony Shadid, "In Lebanon, a War's Lethal Harvest; Threat of Unexploded Bombs Paralyzes the South," *Washington Post*, 26 سبتمبر/أيلول 2006.

[284] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ريسزارد مورزنسكي، مسؤول الشؤون المدنية باليونيفيل، نقورة، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[285] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع حبوبة عون، منسقة، مركز موارد الألغام، بيروت، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

وتسببت جهود إزالة الألغام من قبل الجماعات المحلية في ظهور تحديات أمام جماعت الإزالة. فطبقاً لدين هان من باكتيك: "تجعل إزالة الألغام من قبل الأفراد مهمتنا صعبة. فنحن لا نعرف شيئاً عن الأثر أو الاتجاه أو أنساق الهجمة حين تتم إزالتها".[286] كما أن إزالة المدنيين للألغام يفرض خطراً على مزيلي الألغام، خاصة حين يقوم المدنيون بتقديم صناديق تحتوي على متفجرات عنقودية غير منفجرة ونشطة الى نازعي الألغام . وقال مسؤول في قسم مساعدة ضحايا الألغام والإرشاد بمجال مخاطر الألغام، في المكتب الوطني لنزع الألغام: "الأساليب المستخدمة [من قبل المدنيين] في التخلص منها سوف تسبب بلا شك مشكلات في المستقبل".[287] ونقل الأجسام العنقودية غير المنفجرة إلى منطقة أخرى لا يزيد عن نقل موقع الخطر.

وأشارت جماعات إزالة الألغام في خريف 2006 إلى أن المدنيين يزيلون الألغام بمعدل أقل مما كانوا يفعلون فور انتهاء الحرب. وقال كريس كلارك: "الناس آخذون في الإدراك بأن إزالة الألغام بأنفسهم عمل أحمق وأننا نوفر حلاً أفضل".[288] إلا أنه حتى صيف 2007 أفاد مركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان أن إزالة الأفراد للألغام بأنفسهم ما زالت تمثل مشكلة، إذ تعرض المدنيون ومزيلوا الألغام للخطر وتعقد من جهود الإزالة.[289] إلا أنه بحلول يناير/كانون الثاني 2008 أفاد مركز تنسيق إزالة الألغام بأن أعمال إزالة الألغام من قبل الأفراد أصبحت نادرة.[290]

غياب المساعدة الإسرائيلية

لعل أكبر تحدي يواجه جماعات إزالة الألغام هو الرفض الإسرائيلي لتوفير معلومات عن مواقع هجماتها بالذخيرة العنقودية. فطبقاً لمسؤول بمركز تنسيق إزالة الألغام في جنوب لبنان: "العقبة الأساسية التي تواجه عمليات إزالة الألغام هي أن ليس لدينا معلومات مرجعية جيدة من الحكومة الإسرائيلية عن مواقع الهجمات بالذخيرة العنقودية أو كمياتها".[291] وطبقاً لوزارة الخارجية

---

[286] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع يوهان دين هان، باكتيك، صور، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[287] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول، قسم مساعدة ضحايا الألغام والإرشاد بمجال مخاطر الألغام، المكتب الوطني لنزع الألغام، بيروت، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[288] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع كريس كلارك، مدير البرنامج، مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان، صور، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[289] بريد إلكتروني من جوليا غويسينغ، مديرة البرنامج، مركز تنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش في 20 يوليو/تموز 2007.

[290] طبقاً لمركز تنسيق إزالة الألغام فإن: "بسبب خطة الاستجابة السريعة التي تم تنفيذها فور وقف إطلاق النار، التي تلتها جهود إزالة ألغام منهجية بناء على الاحتياجات الإنسانية للمجتمع المحلي، فلم تعد هذه "مشكلة". وبالطبع يمكن أن تكون هنالك بعض الأنشطة المبذولة ولا نعرف بها، لكنها نادرة واستثنائية الطابع". بريد إلكتروني من داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، إلى هيومن رايتس ووتش، 15 يناير/كانون الثاني 2008.

[291] حكومة لبنان، "تقرير يومي رقم 78 الصادر عن اللجنة العليا للإغاثة"، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2006 (مقتبس في: داليا فران، مسؤولة بمركز تنسيق إزالة الألغام التابع للأمم المتحدة في جنوب لبنان).

الإسرائيلية فإنه: "فور البدء في وقف إطلاق النار منح جيش الدفاع الإسرائيلي اليونيفيل خرائط تشير إلى المواقع المحتملة للمتفجرات التي لم تنفجر، للمساعدة في المحاولات الدولية لإزالة الألغام من هذه المناطق ولتفادي الإصابات التي قد تلحق بالسكان المدنيين".[292]

وقالت محامية من جيش الدفاع الإسرائيلي لـ هيومن رايتس ووتش: "منح جيش الدفاع الإسرائيلي أفضل معلومات لديه في ظل القيود العملياتية والعسكرية المفروضة"، وقالت إنها لا تعرف بوجود شكاوى من مركز تنسيق إزالة الألغام في جنوب لبنان.[293] إلا أن مركز تنسيق إزالة الألغام في جنوب لبنان أعلن أن الخرائط التي قدمتها إسرائيل "غير مفيدة على الإطلاق" في عمليات إزالة الألغام، وتكررت مطالبته بمعلومات أكثر تحديداً، مثل إحداثيات الهجمات الدقيقة وأعداد وأنواع الأسلحة المستخدمة.[294] وأوضح أحد مسؤولي مركز تنسيق إزالة الألغام في جنوب لبنان:

> مع انسحاب كل من وحدات الجيش الإسرائيلي، تمنح خرائط للأمم المتحدة عليها دوائر تشير إلى مواقع يُحتمل أن تكون مصابة بمتفجرات لم تنفجر. وهذا كل شيء، إذ لا يوجد تفرقة بين القنابل العنقودية وغيرها من النقابل. وبالأساس فإن هذه هي الخرائط التي يرسمها قادة الوحدات لاطلاع قواتهم عليها، وهي ليست ذات نفع. وما نريده هو بيانات عن الهجمات تشمل تاريخ الهجمة وما الذي تم إطلاقه فيها وأين، وليس الخرائط.[295]

وهذه المعلومات كفيلة بتمكين عناصر إزالة الألغام من تركيز جهود الإزالة على مواقع الهجمات الدقيقة، وضمان أنه تم التعامل مع كل المواقع، ومعرفة أي نوع من الذخيرة العنقودية هو المتوقع أن تعثر عليه. وقال مركز تنسيق إزالة الألغام في يونيو/حزيران 2007 إن "فقط لدى تلقي بيانات تفصيلية عن الهجمات من الجيش الإسرائيلي فسوف نتمكن من ضمان التعرف على كل مواقع هجمات الذخيرة العنقودية".[296]

---

[292] وزارة الخارجية الإسرائيلية: "ما وراء العناوين الرئيسية: الأبعاد القانونية والعملياتية لاستخدام القنابل العنقودية"، 5 سبتمبر/أيلول 2006.

[293] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الميجور دوريت توفال، رئيسة القطاع الإستراتيجي، قسم القانون الدولي بجيش الدفاع الإسرائيلي، تل أبيب، إسرائيل، 2 يوليو/تموز 2007.

[294] انظر: *Ha'aretz* "UN Calls Israel's Use of Cluster Bombs in Lebanon 'Outrageous,'" 19 سبتمبر/أيلول 2006.

[295] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع داليا فران، مسؤولة الإعلام في مركز الأمم المتحدة لتنسيق إزالة الألغام، صور، 19 أغسطس/آب 2006.

[296] بريد إلكتروني من جوليا غويسينغ، مسؤولة برنامج بمركز تنسيق إزالة الألغام بجنوب لبنان، إلى هيومن رايتس ووتش، بتاريخ 20 يوليو/تموز 2007.

وقال ضابط احتياطي بالجيش الإسرائيلي لأحد المراسلين: "لدينا هذه المعلومات على حواسبنا الآلية. ولا أعرف لماذا لا نعطيها لهم [الأمم المتحدة] ونضع حداً لكل هذا. إننا نتكلم عن رسالة كبيرة واحدة بالبريد الإلكتروني، وهذا كل ما يقتضيه الأمر".[297] وقال قائد فصيلة إم إل آر إس إسرائيلية لـ هيومن رايتس ووتش إنه قبل الهجمات كانت وحدة الـ إم إل آر إس تتلقى إحداثيات للهدف من 16 رقماً، وإحداثيات الهجمة هذه تُسجل في نظام حاسب منصات الـ إم إل آر إس وكذلك في بيان مكتوب بخط اليد يتم حفظه لدى كل طاقم عمل. وقال إنه بعد انتهاء القتال جمعت الاستخبارات العسكرية التابعة للجيش الإسرائيلي كل بيانات الهجمات مع تسريح وحدة إم إل آر إس الاحتياطية.[298]

وباعتبارها دولة طرف في اتفاقية الأسلحة التقليدية، فقد شاركت إسرائيل في التفاوض حول البروتوكول الخامس بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب، والذي دخل حيز النفاذ في 12 نوفمبر/تشرين الأول 2006. ولم تصدق إسرائيل بعد على البروتوكول، لكنها أبدت دعمها له. والمادة 3 من البروتوكول تقضي بأنه على الأطراف المسؤولة عن وجود متفجرات لم تنفجر خارج إقليمها أن توفر المساعدة في تيسير جهود إزالتها.[299] وللوفاء بالتزاماتها الإنسانية، فعلى إسرائيل الوفاء بالمطالب الخاصة بالبروتوكول.

برامج التوعية بالمخاطر

جعل معدل الأجسام العنقودية غير المنفجرة في المناطق المأهولة بالسكان من برامج التوعية بالمخاطر ضرورة لا مفر منها. وقد تعاونت المنظمات غير الحكومية واليونيسيف والجيش اللبناني والأفراد في المجتمعات المحلية على زيادة الوعي بشأن مخاطر المتفجرات العنقودية. واستخدمت هذه الجماعات جملة من الأساليب. فبعد وقف إطلاق النار مباشرة وزع الجيش اللبناني 100000 منشور أعدتها اليونيسيف لتعريف أعضاء المجتمعات المحلية بالذخيرة والمتفجرات العنقودية، وتم توزيعها على الأفراد لدى نقاط التفتيش. وعلى نحو مماثل، وزعت اليونيفيل زجاجات مياه من إنتاج

---

[297] انظر: Meron Rapoport, "A Barrage of Accusations," *Ha'aretz*, 8 ديسمبر/كانون الأول 2006.

[298] مقابلات هيومن رايتس ووتش مع جنود احتياط من جيش الدفاع الإسرائيلي (تم حجب الأسماء)، تل أبيب والقدس، إسرائيل، أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[299] "في الحالات التي لا يمارس فيها مستخدم الذخائر المتفجرة، التي أصبحت متفجرات من مخلفات الحرب، السيطرة على ذلك الإقليم، يتعين عليه أن يقوم حيثما أمكنه ذلك، بعد توقف أعمال القتال الفعلية، بتقديم جملة أمور منها المساعدة التقنية أو المالية أو المادية أو المساعدة في مجال الموارد البشرية، على أساس ثنائي أو عن طريق طرف ثالث مقبول من الطرفين، يشمل فيما يشمله منظومة الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات المعنية بغية تسهيل وضع علامات لتحديد المتفجرات من مخلفات الحرب وإزالتها أو التخلص منها أو تدميرها". اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، بروتوكول بشأن المتفجرات من مخلفات الحرب (البروتوكول الخامس)، U.N. Doc. CCW/MSP/2003/2 (27 نوفمبر/تشرين الثاني 2003)، دخل حيز النفاذ في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، المادة 3.

اليونيسيف عليها صور للقنابل والذخيرة العنقودية.[300] وحين سأل باحثو هيومن رايتس ووتش الشهود أن يصفوا الأسلحة التي رآوها، كانوا يشيرون كثيراً إلى الصور على زجاجات المياه. وشاهد باحثو هيومن رايتس ووتش ملصقات لليونيسيف في عدة أماكن في جنوب لبنان تحذر المدنيين من أخطار الذخيرة العنقودية. وجاء في أحد هذه الملصقات: "سلامتكم هي هدفنا"، وفيه صور لعدة أنواع من الذخيرة العنقودية.

واستهدفت برامج التوعية بالمخاطر الأطفال على الأخص. ونفذت المدارس برامج لمساعدة الأطفال على التعرف على المتفجرات العنقودية الصغيرة، فيما قامت عدة منظمات بتوزيع تسجيلات الفيديو والأقراص المدمجة والمنشورات والأغنيات وقصص الأطفال على التجمعات السكانية لتعليم الأطفال بشأن مخاطر المتفجرات العنقودية التي لم تنفجر.[301] ويتلو كتاب "مازن وليلى في مخيم الاستكشاف" قصة طفلين يعثران على متفجرات عنقودية أثناء اللعب في أحد الحقول. كما كانت الألعاب وسيلة منتشرة لتوعية الأطفال بهذا المجال.

وخصصت الحكومة اللبنانية أيام 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2006 و26 مايو/أيار 2007، و5 نوفمبر/تشرين الثاني 2007 كأيام وطنية ضد الذخائر العنقودية، ونظمت فعاليات في منطقة وسط بيروت لزيادة الوعي بشأن المتفجرات العنقودية. وشاركت في الفعاليات عدة جماعات شملت اليونيسيف والجيش اللبناني والمقعدون الدولية ووكالة مساعدة الشعب النرويجي، وشملت هذه الفعاليات معارض صور فوتوغرافية تكشف عن آثار المتفجرات العنقودية، وعروض لمسرح العرائس تعلم الأطفال بشأن أخطار الأجسلم غير المنفجرة، ومحاكاة لمنطقة موبوءة بالذخيرة العنقودية مع عرض لمختلف أنواع المتفجرات التي لم تنفجر بعد.[302]

---

[300] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع مسؤول (تم حجب الاسم)، قسم مساعدة ضحايا الألغام والإرشاد بمجال مخاطر الألغام، المكتب الوطني لنزع الألغام، بيروت، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[301] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أحمد علي مهدي سليمان مختار زوتر الشرقية، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[302] انظر: "Global Day of Action to Ban Cluster Bombs," Cluster Munition Coalition press release, 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، على: http://www.stopclustermunitions.org/news.asp?id=98 (تمت الزيارة في 15 يناير/كانون الثاني 2008). وانظر: "Dozens of Lebanese Protest Custer Bombs with Sit-in in Beirut," *International Herald Tribune*, 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، على: http://www.iht.com/articles/ap/2007/11/05/africa/ME-GEN-Lebanon-Mines-Protest.php (تمت الزيارة في 15 يناير/كانون الثاني 2008)، وانظر: "Cluster Munition Coalition, "July Campaign Bulletin," على: http://www.stopclustermunitions.org/news.asp?id=78 (تمت الزيارة في 29 ديسمبر/كانون الأول 2007)، وانظر: "Saturday, November 4, 2006: A National Day Against Cluster Munitions," *Caritas Liban*, في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، على: http://caritaslebanon.blogspot.com/2006/11/saturday-november-4th-2006-national.html (تمت الزيارة في 29 ديسمبر/كانون الأول 2007).

وفعالية برامج التوعية بالمخاطر هذه متباينة. فبعض قادة المجتمعات المحلية أخبروا لباحثي هيومن رايتس ووتش بنجاح البرامج.[303] إلا أنه كما يتضح من عدد الإصابات الكبير، فالكثير من الأشخاص ما زالوا لم يكونوا على دراية بمخاطر الأجسام العنقودية غير المنفجرة حتى أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2006. وقال مسؤول الشؤون المدنية باليونيفيل، ريسزارد مورزنسكي: "إن مستوى الوعي يتزايد، لكنه غير كاف، فالكثير من سكان القرى لا يعرفون شيئاً عن الموضوع".[304]

[303] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع أحمد علي مهدي سليمان، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[304] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع ريسزارد مورزنسكي، مسؤول الشؤون المدنية باليونيفيل، نقورة، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

البيانات الإسرائيلية المتعلقة باستخدام الذخيرة العنقودية وما خلصت إليه التحقيقات

ركزت التعليقات الإسرائيلية العامة، والقليلة، بشأن استخدامها للذخيرة العنقودية في لبنان على أن هذا الاستخدام ينسجم مع القانون الإنساني الدولي. وخلصت عملية تحقيق "عملياتية" داخلية تم البدء فيها في نوفمبر/تشرين الثاني، إلى أنه فيما كان الاستخدام منسجماً مع القانون الإنساني الدولي، فإنه – استخدام الذخيرة العنقودية – قد خرق الأنظمة الداخلية. وخلص تحقيق تالي تم الكشف عن نتائجه في ديسمبر/كانون الأول 2007 إلى استنتاج مماثل، فقد نظر بدوره في وقائع "مخالفة الأوامر" لكنه خلص إلى أن استخدام الذخيرة العنقودية كان "ما زال منسجماً مع القانون الدولي".[305]

إلا أن نتائج التحقيقات غير الاسرائيلية أثارت تساؤلات عميقة حول استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية. فقد خلص تحقيقان أجرتهما الأمم المتحدة إلى أن استخدام الذخيرة العنقودية مثّل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي. وخلص تحقيق أجرته الولايات المتحدة إلى أن الاستخدام ربما خرق اتفاقيات سرية مُبرمة بين الدولتين تتصل بنقل الأسلحة.

بيانات وتحقيقات إسرائيل العلنية

قدم الجيش الإسرائيلي والحكومة الإسرائيلية للإعلام روايات متباينة أبلغ التباين عن استخدام الذخيرة العنقودية أثناء الحرب. فقد أنكر بعض المسؤولين الإسرائيليين أن الجيش الإسرائيلي يستخدم الذخيرة العنقودية.[306] فيما اعترف آخرون بالاستخدام لكن زعموا أنه كان بعيداً عن المناطق المأهولة بالمدنيين. إذ قال الميجور جنرال بيني غانتز لصحيفة النيويورك تايمز في يوليو/تموز 2006، وكان مسؤولاً عن قوات إسرائيل البرية، إن إسرائيل لم تستخدم الذخيرة العنقودية، لكنه أشار إلى "إننا نحاول تقليل استخدامها. ولا نستخدمها إلا في مناطق محددة تم إغلاقها حتى من طرف حزب الله نفسه".[307] ولدى سؤال ناطق باسم الجيش الإسرائيلي عن استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية في

---

[305] وزارة الخارجية الإسرائيلية، "رأي المتحدث العام باسم الجيش عن استخدام الذخيرة العنقودية في حرب لبنان الثانية"، 24 ديسمبر/كانون الأول 2007، على: http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Law/Legal+Issues+and+Rulings/Opinion+of+the-Military+Advocate+General+regarding+use+of+cluster+munitions+in+Second+Lebanon+War+24.htm (تمت الزيارة في 29 ديسمبر/كانون الأول 2006).

[306] مثلاً أنكر السفير الإسرائيلي في روسيا استخدام إسرائيل الذخيرة العنقودية، ورفض الإقرار بصحة التقارير التي نعتها بأنها "من ترويج حزب الله". انظر: "السفير الإسرائيلي في موسكو يرفض أن يقر باستخدام الذخيرة العنقودية في لبنان ويعتبر هذا من ترويج حزب الله" MosNews.Com، في 26 يوليو/تموز 2006.

[307] انظر: Craig Smith and Helene Cooper, "Cease-fire Talks Stall as Fighting Rages on," *New York Times* 26 يوليو/تموز 2006.

لبنان، قال لـ هيومن رايتس ووتش: "نحن نستخدم كل الذخيرة ضمن حدود القانون الإنساني الدولي ولا يمكننا تقديم تفاصيل أكثر من شأنها أن تُعرض عملياتنا للمخاطر".[308]

وفي 5 سبتمبر/أيلول 2006، عرضت وزارة الخارجية الإسرائيلية ورقة منشورة بعنوان "ما وراء العناوين الرئيسية: الأبعاد القانونية والعملياتية لاستخدام القنابل العنقودية". وبدأت بذكر: "كل من القانون الدولي والممارسة القائمة المقبولة لا يحظران استخدام فصيلة الأسلحة المعروفة باسم "القنابل العنقودية". وبالتالي فإن القضية الرئيسية بخصوص مناقشة استخدام إسرائيل لهذه الأسلحة يجب أن تكون أسلوب استخدامها، وليس مدى شرعيتها".[309] وجاء فيها:

> كانت اعتبارات الالتزام بالمعايير الدولية من الاعتبارات العليا في عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي في بنان، وتم في هذه العمليات بذل جهود مضنية لضمان تنفيذها بالانسجام التام مع القانون الدولي، سواء بالنسبة إلى الوسائل أو السلاح المستخدم. وكانت عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي موجهة فقط إلى الأهداف العسكرية المشروعة (الإرهابيون أنفسهم، والأماكن التي يطلقون منها الصواريخ على إسرائيل، والمنشآت التي تخدم الإرهابيين، والأهداف التي تسهم بشكل مباشر في المجهود الحربي للعدو). وجيش الدفاع الإسرائيلي لا يُهاجم متعمداً المدنيين ويتخذ الخطوات اللازمة لتقليل وقوع أية أضرار عرضية تقع بالخطأ وهذا بواسطة تحذيرهم قبل التحرك، حتى ولو على حساب فقدان عنصر المفاجأة.[310]

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2006 أصدرت وزارة الخارجية بياناً آخر أكدت فيه على أنه "من المهم توضيح أن استخدام الذخيرة العنقودية لا يحظره القانون الدولي... فالسلاح تستخدمه مجموعة من الدول، وكما هو حال الأسلحة الأخرى فإن استخدام الذخيرة العنقودية يجب أن ينسجم مع قواعد وأصول الحرب".[311]

---

[308] "لبنان: القذائف العنقودية الإسرائيلية تهدد المدنيين"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 17 أغسطس/آب 2006، على: http://hrw.org/arabic/docs/2006/08/17/lebano14055.htm

[309] وزارة الخارجية الإسرائيلية: "ما وراء العناوين الرئيسية: الأبعاد القانونية والعملياتية لاستخدام القنابل العنقودية"، 5 سبتمبر/أيلول 2006.

[310] المرجع السابق.

[311] وزارة الخارجية الإسرائيلية، "جيش الدفاع الإسرائيلي يتقصى استخدام الذخيرة العنقودية في حرب لبنان"، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

وتبع هذا البيان الإعلان عن النتائج الخاصة بـ"التقصي العملياتي" الأولية من قبل الجيش الإسرائيلي، وجاء فيها أن وحدات جيش الدفاع الإسرائيلي لم تستخدم في كل الأحوال الذخيرة العنقودية بالانسجام مع أنظمة جيش الدفاع الإسرائيلي وحسب رئيس الأركان في ذلك الحين الليفيتانت جنرال دان حالوتس.[312] وفي ذلك الحين تم الإعلان عن أن هذه الأنظمة تتلخص في اقتصار استخدام الذخيرة العنقودية في المناطق المفتوحة غير المأهولة (على الأقل أثناء النزاع اللبناني).[313] واعترف الجيش بأنه بدلاً من استخدام الذخيرة العنقودية ضد أهداف محددة فقط، فقد استخدم الجيش الصواريخ لإلقاء المتفجرات العنقودية الصغيرة على مناطق واسعة.[314]

وعلى الرغم من الزعم بوقوع بعض الأخطاء، فإن التقصي أعفى ما آتى الجيش الإسرائيلي من أفعال. وجاء في بيان وزارة الخارجية في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 عن نتائج التحقيق:

> كما يجب أن يُلاحظ أن نتائج التقصي العملياتي تُظهر أنه قبل استخدام الذخيرة العنقودية تكرر تحذير جيش الدفاع الإسرائيلي للسكان المدنيين بأن عليهم مغادرة المناطق المستهدفة. كما ظهر ضمن النتائج أن الذخيرة العنقودية كانت موجهة إلى أهداف عسكرية مشروعة فقط، وتم التعرف عليها على أنها المواقع التي تنطلق الصواريخ الكاتيوشا منها ضد مراكز التجمع السكاني الإسرائيلية.[315]

وقال الجنرال حالوتس إنه "يشعر بخيبة الرجاء لكنه ليس مندهشاً" لمعرفة وقوع خروقات لأوامره وقال لإذاعة الجيش الإسرائيلي إنه كان من الضروري إجراء تحقيقات أوسع في كيفية "إعطاء وتنفيذ"[316] الأوامر العسكرية الخاصة باستخدام الذخيرة العنقودية. وقام بتعيين الميجور جنرال غيرشون هاكوهين للإشراف على هيئة التقصي. إلا أن بعض ضباط المدفعية الإسرائيلية ووحدات الصواريخ أبدوا دهشتهم من هذه التحقيقات، مع زعم الجنود بأن الوحدات التي أطلقت الذخيرة

---

[312] انظر: Nir Hasson and Meron Rapoport, "IDF Admits to Targeting Civilian Areas with Cluster Bombs," *Ha'aretz,* 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

[313] انظر: Nir Hasson and Meron Rapoport, "IDF Admits to Targeting Civilian Areas with Cluster Bombs," *Ha'aretz,* 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2006. وانظر: Yaakov Katz, "Safer Israeli Cluster Bombs Not Used," *Jerusalem Post*, November 21, 2006; Yaakov Katz, "N. Command Ordered Cluster Bombing," *Jerusalem Post*, 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

[314] انظر: Tim Butcher, "Israel Admits Breaching Own Rules on Cluster Munitions," *The Daily Telegraph,* 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

[315] وزارة الخارجية الإسرائيلية، "جيش الدفاع الإسرائيلي يتقصى استخدام الذخيرة العنقودية في حرب لبنان"، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

[316] انظر: Tim Butcher, "Israel Admits Breaching Own Rules on Cluster Munitions," *The Daily Telegraph,* 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2006. وانظر: Greg Myre, "Israeli General Orders Lebanon Inquiry," *New York Times,* 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

العنقودية تلقت الموافقة من ممثلي قيادة القوات البرية بالجيش وأن استخدام الذخيرة العنقودية كان منسجماً مع الأوامر التي تم تلقيها.[317]

وتم الإعلان على الملأ عن نتائج التقصي الثاني، وهذا في بيان تم الإدلاء به في 24 ديسمبر/كانون الأول 2007 من طرف المتحدث العام باسم الجيش الجنرال أفيهاي مينديلبليت. وجاء في البيان أن: "تم تنفيذ الهجمات الصاروخية على إسرائيل من مناطق فيها مزروعات كثيفة، وكان حزب الله قد نصب فيها بنيته التحتية المُحصنة". وغالبية "الذخيرة العنقودية تم إطلاقها على مناطق مفتوحة غير مأهولة، ومناطق كانت قوات حزب الله تعمل فيها ولا يوجد فيها تواجد للمدنيين". وحين استخدم الجيش الإسرائيلي الذخيرة العنقودية في "مناطق/أحياء سكنية" فعل هذا "كرد فعل دفاعي فوري ضد الهجمات الصاروخية التي شنها حزب الله من مواقع ضمن نطاق القرى"؛ ومما يفيد بأن الجيش الإسرائيلي يفضل استخدام الذخيرة العنقودية بناء على تأثيرها واسع المجال، قول المتحدث العام باسم الجيش: "كان على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يستعين بالأسلحة التي تسمح برد فوري على القصف الصاروخي مع أعلى معدل تغطية ضمن المنطقة المستهدفة". وأفاد المتحدث العام باسم الجيش بأن استخدام الجيش الإسرائيلي للذخيرة العنقودية كان متفقاً مع قواعد القانون الإنساني الدولي، "حتى عندما تمت مخالفة الأوامر" (بعدم إطلاق النار على مناطق البنايات). وقال: "وبالتالي" فقد قرر "ألا يتم اتخاذ إجراءات قانونية رداً على هذه المخالفات للأوامر".[318]

ولم يكن تقصي الجيش الإسرائيلي مستقلاً ولا تم الإعلان على الملأ عن التقارير أو الأدلة الداعمة لما خلص إليه من استنتاجات. فمثلاً فيما أشار إلى وقوع مخالفات للأوامر بعدم استهداف مناطق البنايات، فإن بيانات الجيش الإسرائيلي عن نتائج التقصي لم تقدم معلومات تفصيلية عن كل واقعة على حدة لتبرير المخالفات التي وقعت. بدلاً من هذا يزعم الجيش الإسرائيلي على الإطلاق أن "قوات جيش الدفاع الإسرائيلي استخدمت الموارد التي تملكها في محاولة لعرقلة الهجمات الصاروخية التي لا تتوقف على المدنيين الإسرائيليين". ولا تشرح بياناتهم التشبع العالي للبلدات والقرى في أنحاء الجنوب اللبناني بالأسلحة العنقودية. ولا تقدم البيانات أسباباً لارتفاع معدلات المتفجرات العنقودية الصغيرة التي لم تنفجر لدى الارتطام. ولا تقر البيانات بالآثار المستقبلية

---

[317] انظر: Meron Rapoport, "A Barrage of Accusations," *Ha'aretz*, 8 ديسمبر/كانون الأول 2006. وانظر: Hanan Greenberg, "Gunners: We Fired Cluster Bombs According to Orders," Ynet.com, 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

[318] وزارة الخارجية الإسرائيلية، "رأي المتحدث العام باسم الجيش عن استخدام الذخيرة العنقودية في حرب لبنان الثانية"، 24 ديسمبر/كانون الأول 2007، على: http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Law/Legal+Issues+and+Rulings/Opinion+of+the-Military+Advocate+General+regarding+use+of+cluster+munitions+in+Second+Lebanon+War+24.htm (تمت الزيارة في 29 ديسمبر/كانون الأول 2006).

المتوقعة على المدنيين جراء المعدلات المرتفعة في عدم انفجار الذخيرة العنقودية.[319] وبالتالي فإن حيادية ودقة النتائج المعلنة يستحيل تقييمها. ولا يفي التقصي الداخلية بواجب إسرائيل بإجراء تحقيقات ممكنة التصديق ومستقلة ومحايدة في انتهاكات إسرائيل الموسعة للقانون الإنساني الدولي، ويجب أن تشمل التحقيقات فحص لما إذا كان الأفراد من القادة يحملون مسؤولية عن ارتكاب جرائم حرب.

وفي اتصالاتها العديدة بالمسؤولين الإسرائيليين، طلبت هيومن رايتس ووتش معلومات عامة عن أهداف إسرائيل ومنطقها في استخدام الذخيرة العنقودية، كما طلبت الحصول على معلومات محددة عن أعداد وأنواع الذخيرة العنقودية التي تم استخدامها، وكذلك عن مواقع الهجمات، والمبررات العسكرية لهذه الهجمات. وفي رسالتها بتاريخ 8 يناير/كانون الثاني 2007 إلى وزير الدفاع بشأن أنواع مختلفة من الهجمات الجوية والبرية، سألت هيومن رايتس ووتش الحصول على معلومات تفصيلية عن اختيار الأهداف والأسلحة، والمراجعة الخاصة بإجراءات مراجعة الأوامر، والاحتياطات المُتخذة من قبل الجيش الإسرائيلي لتفادي وقوع إصابات في صفوف المدنيين، وأي إجراءات تقييم للأضرار بعد الهجمات قام الجيش الإسرائيلي باتخاذها.

وردت إسرائيل في مايو/أيار 2007 على هيومن رايتس ووتش قائلة إن استخدامها للذخيرة العنقودية في جنوب لبنان كان منسجماً مع "مبادئ النزاع المسلح" وكانت رداً على نشر حزب الله وإخفاءه لمنصات الصواريخ "في المناطق المبنية والمناطق ذات الكثافة العالية في المزروعات. وقرار استخدام الذخيرة العنقودية "تم اتخاذه فقط بعد اختبار الخيارات الأخرى وبعد أن وُجدت أقل فاعلية في ضمان أكبر نسبة تغطية لمناطق إطلاق الصواريخ". وزعم الجيش الإسرائيلي أن كل القصف بالذخيرة العنقودية كان موجهاً إلى أهداف عسكرية مشروعة وأنه لأسباب إنسانية "كان معظمه موجهاً إلى مناطق مفتوحة، مع الحفاظ على مسافة آمنة تفصل عن المناطق المأهولة". وحين كانت النيران توجه إلى أهداف عسكرية "قريبة من مناطق مأهولة، كان هذا يحدث دوماً أثناء

---

[319] وزارة الخارجية الإسرائيلية، "رأي المتحدث العام باسم الجيش عن استخدام الذخيرة العنقودية في حرب لبنان الثانية"، 24 ديسمبر/كانون الأول 2007، على: http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Law/Legal+Issues+and+Rulings/Opinion+of+the-Military+Advocate+General+regarding+use+of+cluster+munitions+in+Second+Lebanon+War+24.htm (تمت الزيارة في 29 ديسمبر/كانون الأول 2006). ووزارة الخارجية الإسرائيلية، "جيش الدفاع الإسرائيلي يتقصى استخدام الذخيرة العنقودية في حرب لبنان"، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2006. على: http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2006/IDF%20to%20probe%20use%20of%20cluster%20munitions%20in%20Lebanon%20War%2021-Nov-2006 (تمت الزيارة في 3 سبتمبر/أيلول 2007).

استهداف مواقع يتم إطلاق صواريخ منها على إسرائيل، وبعد اتخاذ إجراءات قوية لتحذير المدنيين لمغادرة المنطقة".[320]

وفي يوليو/تموز 2007 قابلت هيومن رايتس ووتش محامين من قسم القانون الدولي بالجيش الإسرائيلي، وأكدوا على الموقف المذكور أعلاه. وقالت الميجور دوريت توفال إن استخدام الذخيرة العنقودية كان قانونياً وإن جيش الدفاع الإسرائيلي "فعل كل ما هو ضروري لتطبيق القانون الإنساني الدولي" خاصة ما يتعلق بمبدأ التمييز ومبدأ التناسب.[321] وقالت: "الغالبية العظمى من السكان غادروا المنطقة ولم يكونوا في المناطق المسكونة حين تم استخدام الذخيرة العنقودية. والغالبية العظمى [من الذخيرة العنقودية] وجهت نحو مناطق زراعية يختبئ حزب الله فيها ويطلق منها ذخائره".[322] وكما أوضحنا أعلاه فإن توفال قالت إن الجيش الإسرائيلي لم يشن هجمات على المناطق المبنية إلا حين تم إطلاق صواريخ منها، و"دفع ثمن" عدم استخدام الذخيرة العنقودية أكثر مما فعل.[323] وقال زميل توفال، الليفيتانت كولونيل ديفيد بنجامين، إن جيش الدفاع الإسرائيلي لم يكن أمامه من سلاح بديل يستخدمه لأن الذخيرة العنقودية فعالة ضد الأهداف المتحركة، وقال: "لا يمكن توجيه الصاروخ بدقة... فنحن لا نعرف الموقف الدقيق للهدف. وحين تمكنّا من هذا، استخدمنا ذخيرة أكثر دقة في التوجيه. وحين كنا لا نعرف أين موقع الهدف بالضبط، فما الذي أمامنا بخلاف هذا لنفعله؟"[324] وأعلن أن مشكلةالمتفجرات العنقودية غير المنفجرة "يمكن حلها" إذا ظل المدنيون خارج المنطقة وتمت الإزالة بكفاءة.[325] وأضافت توفال: "إننا نحزن على كل خسارة، لكن بعد عام ونصف العام أصبحت المنطقة نظيفة وأزيل كل ما بها. فالسكان يتعاملون مع الموقف".[326]

---

[320] رد إسرائيل على الاتهامات باستهداف مواقع للمدنيين في لبنان أثناء "حرب لبنان الثانية"، الوثيقة تضم بريد إلكتروني من غيل هاسكال، وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى هيومن رايتس ووتش بتاريخ 8 مايو/أيار 2007، رداً على رسالة من هيومن رايتس ووتش إلى وزير الدفاع عامير بيريز أرسلت في 8 يناير/كانون الثاني 2007.

[321] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الميجور دوريت توفال، رئيسة القطاع الإستراتيجي، قسم القانون الدولي بجيش الدفاع الإسرائيلي، تل أبيب، إسرائيل، 2 يوليو/تموز 2007.

[322] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الميجور دوريت توفال، رئيسة القطاع الإستراتيجي، قسم القانون الدولي بجيش الدفاع الإسرائيلي، تل أبيب، إسرائيل، 2 يوليو/تموز 2007.

[323] المرجع السابق.

[324] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الليفيتانت كولونيل ديفيد بنجامين، مدير فرع الشؤون المدنية والدولية، قسم القانون الدولي، جيش الدفاع الإسرائيلي، تل أبيب، إسرائيل، 2 يوليو/تموز 2007.

[325] .المرجع السابق.

[326] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الميجور دوريت توفال، رئيسة القطاع الإستراتيجي، قسم القانون الدولي بجيش الدفاع الإسرائيلي، تل أبيب، إسرائيل، 2 يوليو/تموز 2007.

تحقيقات الأمم المتحدة

استتبع النزاع عدد كبير من التحقيقات بسبب الاهتمام الدولي بالموضوع. وسافر عدد من المقررين الخاصين بالأمم المتحدة إلى إسرائيل ولبنان وأصدروا تقريراً في أكتوبر/تشرين الأول 2006 مرفوع إلى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وانتقد التقرير استخدام إسرائيل للأسلحة واعتبره "لا ينسجم مع مبادئ التمييز والتناسب".[327] وأفاد المقررون الخاصون بأنه رغم قول إسرائيل بأنها تصرفت بناء على القانون الإنساني الدولي، فإن "الممارسة الفعلية كانت أقل" على عدة مستويات، شملت "الاستخدام المنطوي على الإهمال، وربما الإهمال المتعمد، للذخيرة العنقودية".[328] ولاحظت اللجنة أن إسرائيل زعمت بأن الذخيرة العنقودية هي السلاح الأكثر فعالية ضد مواقع إطلاق صواريخ حزب الله، لكن "من ناقشوا البعثة من الجيش الإسرائيلي لم يقدموا أية معلومات تؤكد أن هذه الأسلحة تم استخدامها فعلياً بأسلوب ينسجم مع هذا المنطق العسكري".[329]

وأشار المقررون الخاصون إلى أن بعض المسؤولين الإسرائيليين أنكروا الزعم بأن غالبية الذخيرة العنقودية قد تم إطلاقها في أخر 72 ساعة، بينما قال آخرون إنه كان ثمة تصاعد تدريجي في معدل إطلاق الذخيرة العنقودية أثناء الأيام العشرة الأخيرة.[330] وخلصت البعثة إلى أنه "إذا ثبتت هذه المزاعم المنتشرة بأن غالبية القنابل تم إسقاطها في أخر 72 ساعة من الحملة، بينما كان وقف إطلاق النار وشيكاً، فإن في هذا إشارة إلى النية بتثبيط ومنع عودة المدنيين وإهمال للانتباه للإصابات المدنية المحتمل وقوعها".[331]

وخلص المقررون إلى أن "استخدام الذخيرة العنقودية لم يكن متفقاً مع مبدأي التمييز والتناسب... لهذا إذن فإن القرار المُتخذ كان بإغراق منطقة تشغلها أعداد كبيرة من المدنيين بمتفجرات صغيرة الحجم غير مستقرة الوضع، وأثرها هو بلا شك أثرٌ عشوائي، والإصابات التي ستتسبب في إلحاقها بالمدنيين ستكون بما لا يدع تقريباً مجالاً للشك إصابات غير متناسبة".[332]

---

[327] مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 60/251 بتاريخ 15 مارس/آذار 2006 بعنوان (مجلس حقوق الإنسان: بعثة إلى لبنان وإسرائيل)"، UN Doc. A/HRC/2/7 2 أكتوبر/تشرين الأول 2006، صفحة 13.

[328] المرجع السابق، صفحة 10.

[329] المرجع السابق، صفحة 13.

[330] المرجع السابق، صفحة 14.

[331] المرجع السابق، صفحة 25.

[332] المرجع السابق، صفحة 13.

كما خلص التقرير إلى أن على المجتمع الدولي "التحرك على نحو عاجل من أجل إضافة الذخيرة العنقودية إلى قائمة الأسلحة المحظورة بموجب القانون الدولي".[333]

وبعد اطلاع مجلس حقوق الإنسان على تقرير المقررين الخاصين، كلف المجلس بعثة تقصي حقائق منفصلة وخاصة تابعة للأمم المتحدة، بالتحقيق في الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان والقانون الدولي من قبل إسرائيل في لبنان.[334] وأصدرت بعثة تقصي الحقائق تقريراً في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 يصف الهجمات بأنها عشوائية وغير متناسبة، وخلص إلى أن استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية "كان مفرطاً ولا تبرره الضرورة العسكرية".[335] وجاء فيه: "ثمة دليل قوي على أنه قد تم استخدام الذخيرة العنقودية بسلوك عشوائي وأن بلدات وقرى كثيرة قد تم غمرها بالمتفجرات العنقودية وكذلك تم غمر مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية".[336] وأضاف التقرير: "لدى النظر في كل الاعتبارات، ترى البعثة أن هذه الأسلحة قد تم استخدامها عمداً لتحويل مناطق واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة إلى مناطق "لا يمكن الخوض فيها" من قبل السكان المدنيين".[337] إلا أن التقرير لم ينص صراحة على وجود دليل يؤدي إلى الاستنتاج بإيقاع الأضرار "عمداً". كما أنه طالب أيضاً بـ " التحرك على نحو عاجل من أجل إضافة الذخيرة العنقودية إلى قائمة الأسلحة المحظورة بموجب القانون الدولي".[338]

التحقيق الأميركي

تناقلت التقارير إثر انتهاء النزاع بفترة وجيزة أن مكتب الرقابة على التجارة الخاصة بوزارة الدفاع بوزارة الخارجية الأميركية يجري تحقيقاً في استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية في لبنان لتحديد ما إذا كانت إسرائيل قد انتهكت اتفاقيات سرية مع الولايات المتحدة. وهذه الاتفاقيات،ويرجع تاريخها إلى السبعينيات، تحكم متى وكيف يمكن لإسرائيل استخدام الذخيرة العنقودية التي تمدها بها الولايات

---

[333] المرجع السابق، صفحتا 24 و25.

[334] طالبت هيومن رايتس ووتش في عام 2006 بتشكيل بعثة تقصي حقائق مستقلة ومحايدة للتحقيق في انتهاكات كل من أطراف النزاع بين إسرائيل وحزب الله. انظر: **"Israel: Government Committee Should Probe Lebanon Laws of War Violations,"** بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 22 سبتمبر/أيلول 2006، على: http://hrw.org/english/docs/2006/09/22/isrlpa14250.htm إلا أن مجلس حقوق الإنسان قيد من ولاية بعثة التقصي بحيث تحقق فقط في انتهاكات القوات الإسرائيلية، وليس انتهاكات حزب الله كذلك.

[335] الجمعية العامة للأمم المتحدة، "تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم 60/251 بتاريخ 15 مارس/آذار 2006 بعنوان (مجلس حقوق الإنسان: تقرير بعثة تقصي الحقائق في لبنان المتعلقة بقرار مجلس حقوق الإنسان رقم S-2/1)"، A/HRC/3/2 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2006، صفحة 60 . [يسمى من الآن فصاعداً "تقرير بعثة تقصي الحقائق"، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2006].

[336] "تقرير بعثة تقصي الحقائق"، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2006. صفحة 59.

[337] المرجع السابق، صفحة 60.

[338] المرجع السابق، صفحة 77.

المتحدة".[339] وفي يناير/كانون الثاني 2007 خلصت وزارة الخارجية إلى أن إسرائيل "ربما" خرقت الاتفاقيات، وسلمت تقريراً إلى الكونغرس.[340]

واستخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية، مثل استخدام أي سلاح آخر، يخضع لاتفاق المساعدة الدفاعية المشترك المبرم مع الولايات المتحدة.[341] وبعد أن صدرت الولايات المتحدة الذخيرة العنقودية لأول مرة إلى إسرائيل في عام 1976، دخلت في اتفاق إضافي يقتصر على هذه الأسلحة. وحين طرأت المخاوف بشأن إصابات المدنيين الناجمة عن استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية في لبنان عام 1978، أعادت الولايات المتحدة التأكيد على اتفاق التفاهم في أبريل/نيسان 1978. وفيما كانت الاتفاقات سرية، فإن مصادر كثيرة ظهرت عبر الأعوام، نقلت أن الاتفاقات نصت على ألا تستخدم الذخيرة العنقودية إلا ضد جيوش عربية نظامية، في الظروف المماثلة لظروف الحرب الإسرائيلية العربية عامي 1967 و1973، وفقط ضد أهداف عسكرية واضحة التعريف، وليس في مناطق معروفة بتواجد المدنيين فيها أو في مناطق يسكنها المدنيون في مطلق الأحوال.[342]

وفي يوليو/تموز 1982 وإثر هجمات إسرائيل بالذخيرة العنقودية على الأهداف المدنية في لبنان، أعلنت إدارة الرئيس ريغان حظرا على صادرات الذخائر العنقودية إلى إسرئيل. وخلصت الولايات المتحدة إلى أنه باستخدام الذخيرة العنقودية الأميركية المصدر ضد المدنيين المستهدفين في لبنان، فإن إسرائيل تخرق مذكرتي تفاهم 1976 و1978 وربما خرقت كذلك اتفاق المساعدة الدفاعية

---

[339] انظر: David S. Cloud, "Inquiry Opened into Israeli Use of US Bombs," *New York Times*, 25 أغسطس/آب 2006.

[340] انظر: David S. Cloud and Greg Myre, "Israel May Have Violated Arms Pact, U.S. Says," *New York Times*, 28 يناير/كانون الثاني 2007، على:
http://www.nytimes.com/2007/01/28/world/middleeast/28cluster.html?ex=1327640400&en=d2ba5ee2a96d6eed&ei=5088&partner=rssnyt&emc=rss (تمت الزيارة في 3 سبتمبر/أيلول 2007).

[341] جاء في تقرير بحثي تابع للكونغرس صدر ف يعام 2005 هذا الجزء التالي من اتفاق عام 1952: "تؤكد الحكومة الإسرائيلية للحكومة الأميريكة أن المعدات والمواد والخدمات التي تحصل عليها من الولايات المتحدة... يجب ألا تستخدم إلا للحفاظ على أمنها الداخلي، ودفاعها المشروع عن النفس، أو للسماح لها بالمشاركة في الدفاع عن منطقة هي جزء منها، أو ضمن ترتيبات الجهود والإجراءات الأمنية الجماعية في الأمم المتحدة، وأنها لن تتخذ أي تصرف عدائي ضد دولة أخرى". انظر: Richard F. Grimmett, "US Defense Articles and Services Supplied to Foreign Recipients: Restrictions on Their Use," CRS Report for Congress, Congressional Research Service, بتاريخ 14 مارس/آذار 2005.

[342] انظر مثلاً: David S. Cloud, "Inquiry Opened into Israeli Use of US Bombs," *New York Times*, 25 أغسطس/آب 2006، وانظر: Landmine Action, "Cluster Munitions in Lebanon," نوفمبر/تشرين الثاني 2005، على:
http://www.landmineaction.org/resources/resource.asp?resID=1009 (تمت الزيارة في 3 سبتمبر/أيلول 2007)، صفحات 7 إلى 12. وقال أحد المصادر إن الاتفاقات تسمح بالاستخدام "فقط لأغراض دفاعية، وضد أهداف عسكرية مُحصنة، وفقط إذا كان الهجوم من قبل دولتين أو أكثر من الدول العربية". وقال مصدر آخر: "يمكن استخدام القنابل العنقودية فقط في حالة تواجد قوات عسكرية نظامية لدولة عربية أو أكثر" في حرب مع إسرائيل مثل نزاعي عام 1967 وعام 1973. إلا أن مصدر آخر قال إن الاستخدام محظور ما لم يكن ضد "قوات نظامية تتبع دولة ذات سيادة" و"في ظروف استثنائية في زمن الحرب" "وتعني الجملة الأخيرة الظروف المساوية لظروف عامي 1967 و1973 أو أكبر وطأة منها". انظر: Landmine Action, "Cluster Munitions in Lebanon," نوفمبر/تشرين الأول 2005، صفحة 9.

المشترك لعام 1952 المبرم مع الولايات المتحدة. إلا أنه وبشك هاديء قامت الولايات المتحدة برفع هذا الحظر في نوفمبر/تشرين الثاني 1988.[343]

[343] انظر: David S. Cloud, "Inquiry Opened into Israeli Use of US Bombs," *New York Times*, 25 أغسطس/آب 2006. وانظر: Landmine Action, "Cluster Munitions in Lebanon," نوفمبر/تشرين الثاني 2005، صفحات من 7 إلى 12.

استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية والقانون الإنساني الدولي

استخدمت إسرائيل في جنوب لبنان عام 2006 أساليب في الحرب يُرجح أن تتسبب في ضرر جسيم في صفوف المدنيين... إذ أن المتفجرات العنقودية غير الموثوقة أو الدقيقة قد تم استخدامها على نطاق موسع وبكثافة في مناطق مأهولة بالسكان. وعلى الرغم من الخبرة الواسعة لدى جيش الدفاع الإسرائيلي بالآثار المميتة للمتفجرات العنقودية التي لا تنفجر لدى الارتطام على السكان المدنيين في جنوب لبنان، وبرغم الوعي بالنهاية الوشيكة للحرب ، وعلى الرغم من معرفة أن وجود مخلفات المتفجرات العنقودية غير المنفجرة سوف تتسبب في وجود حقول ألغام فعلية، فإن جيش الدفاع الإسرائيلي لم يمتنع عن شن هذه الهجمات أو اختيار سبل بديلة قد تكون أقل ضرراً على المدنيين.

وكما تم الوصف في هذا التقرير، فقد عثرت هيومن رايتس ووتش على الأجسام العنقودية في البيوت والمدارس وأماكن العمل والمراكز البلدية، وهي كلها أماكن يرتادها المدنيون كثيراً. وفي حالات كثيرة لم يكن ثمة دليل على وجود منصات صواريخ لحزب الله أو مقاتلين أو غيرها من الأهداف العسكرية في المناطق التي تم استهدافها بالهجمات بالذخيرة العنقودية. وعلى حد علم هيومن رايتس ووتش؛ كانت الإصابات التالية على وقف إطلاق النار في صفوف المدنيين أو عناصر إزالة الألغام، وقد تأثرت قدرة المدنيين على الولوج إلى المناطق الزراعية والممتلكات المدنية إلى درجة كبيرة. وكان بإمكان الجيش الإسرائيلي التنبؤ بتبعات الهجمات العنقودية الإسرائيلية وكان عليه أن يأخذ في حسبانه الأثر المحتمل على المدنيين لدى التخطيط للهجمات، إذ كان يجب أن يقدر مئات الآلاف وربما المليون قنبلة عنقودية صغيرة التي لن تنفجر على أرض جنوب لبنان، والتي لن تفرق بين المدنيين والجنود حين تنفجر فجأة على نحو غير متوقع. وهذه العوامل جميعاً ترجح الكفة نحو أن استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية ينتهك مبدأ القانون الإنساني الدولي الخاص بوجوب التمييز بين المدنيين والأهداف العسكرية.

ولم تخلص أبحاث هيومن رايتس ووتش ولا المعلومات المحدودة التي قدمها الجيش الإسرائيلي إلى إيجاد دليل قاطع على أن الهجمات الإسرائيلية بالذخيرة العنقودية كان لها ميزة عسكرية أكيدة أعلى من الضرر البالغ والجاري الذي تتسبب فيه. وندرة الأدلة على وجود أهداف عسكرية محددة، مقترنة بالمخاطر المعروفة للذخيرة العنقودية وتوقيت الهجمات الموسعة قبيل وقف إطلاق النار المُنتظر الوشيك، ونطاق الهجمات الهائل، كل هذا يؤدي إلى الاستنتاج بأن الهجمات كانت ذات طبيعة عشوائية وغير متناسبة، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي. وإذا كان قد تم إطلاقها عن علم أو في

ظل إهمال لمراعاة هذه الطبيعة، فإن هذا يستتبع أن يجري الطرف الإسرائيلي تحقيقات بشأن المسؤولية الجنائية لمن صرحوا بهذه الهجمات.

هجمات عشوائية

في الكثير من الحالات التي حققت فيها هيومن رايتس ووتش، كان القليل من المدنيين الحاضرين وقت شن الهجمات، غير قادرين على تحديد هدف عسكري محدد كتواجد لمقاتلي حزب الله أو منصات صواريخ أو ذخيرة في القرى التي تعرضت للهجمات، ولا نحن عثرنا على دليل مادي على وجود هذه الأهداف العسكرية. كما أن العدد المروع للذخيرة العنقودية التي انهالت على جنوب لبنان على مدى الأيام الثلاثة الأخيرة السابقة على سريان نفاذ وقف إطلاق النار الذي تم التفاوض عليه، وكذلك أقوال الجنود الإسرائيليين الذين شهدوا بالطبيعة العشوائية للهجمات؛ تثير تساؤلات جادة حول ما إذا كانت الهجمات تستهدف أهدافاً محددة أو مواقع إستراتيجية بعينها، أو أنها كانت بمثابة جهد مبذول لإغراق مناطق بالكامل بالمتفجرات والقنابل العنقودية التي لم تنفجر.

ورداً على طلب هيومن رايتس ووتش من الجيش الإسرائيلي بأن يحدد الأهداف العسكرية في هجمات محددة، بما في ذلك الهجمة بالذخيرة العنقودية على قرية بليدة، رفض الجيش الإسرئيلي أن يحددها، لكنه أرسل رداً يحدد "الضرر الذي لحق بالطرقات الرئيسية" وكذلك "التغطية الموسعة لمناطق إطلاق الصواريخ" على أنها أهداف عامة لهجماته بالذخيرة العنقودية.[344] وقالت محامية جيش الدفاع الإسرائيلي الميجور دوريت توفال فيما بعد: "الغالبية العظمى منها [الذخيرة العنقودية] لم يتم استخدامها في مناطق مأهولة".[345] وتلك التي تم استخدامها في مناطق بنايات كانت موجهة "إلى الأماكن التي يتم إطلاق الصواريخ منها على إسرائيل".[346]

وعلى الرغم من أن طرق النقل ومواقع إطلاق الصواريخ يمكن أن تمثل أهدافاً عسكرية مشروعة، فإن النطاق الموسع والكثافة الهائلة للهجمات تلقي بالشكوك على مدى ملائمة هذا التفسير العام، وإن

---

[344] رد إسرائيل على الاتهامات باستهداف مواقع للمدنيين في لبنان أثناء "حرب لبنان الثانية"، الوثيقة تضم بريد إلكتروني من غيل هاسكال، وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى هيومن رايتس ووتش بتاريخ 8 مايو/أيار 2007، رداً على رسالة من هيومن رايتس ووتش إلى وزير الدفاع عامير بيريز أرسلت في 8 يناير/كانون الثاني 2007. وجاء في تحقيق ديسمبر/كانون الأول 2007 أيضاً "التغطية الموسعة" لمواقع الصواريخ كسبب لاستخدام الذخيرة العنقودية. وزارة الخارجية الإسرائيلية، "رأي المتحدث العام باسم الجيش عن استخدام الذخيرة العنقودية في حرب لبنان الثانية"، 24 ديسمبر/كانون الأول 2007، على:
http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Law/Legal+Issues+and+Rulings/Opinion+of+the-Military+Advocate+General+regarding+use+of+cluster+munitions+in+Second+Lebanon+War+24.htm (تمت الزيارة في 29 ديسمبر/كانون الأول 2006).

[345] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الميجور دوريت توفال، رئيسة القطاع الإستراتيجي، قسم القانون الدولي بجيش الدفاع الإسرائيلي، تل أبيب، إسرائيل، 2 يوليو/تموز 2007.

[346] المرجع السابق.

كانت ثمة أهداف عسكرية سرية استهدفتها كل هذه الهجمات بالذخيرة العنقودية. وقد رفض المسؤولون الإسرائيليون – على الرغم من الطلبات المتكررة – أن يكشفوا بقدر أكبر من التحديد عن الأهداف الدقيقة التي استهدفوها.

وفي هذا الصدد كتب الباحث يورام دينستين: "يمكن اعتبار مساحة محددة من الأرض على أنها هدف عسكري".[347] إلا أنه أوضح أيضاً: "لكن تواجد هذه المواقع لا يمكن أن يكون موسعاً، فلابد من وجود سمة مميزة تحول قطعة من الأرض إلى هدف عسكري (مثال: معبر جبلي هام، درب وسط غابة أو منطقة مستنقعات، رأس جسر، قطعة أرض تتحكم في مدخل أحد المرافئ)".[348] ويتفق هذا الرأي مع التعليق الآمر على البروتوكولات الإضافية لاتفاقيات جنيف، الذي يؤكد على أنه من الممكن أن تكون قطعة من الأرض هدفاً عسكرياً مشروعاً، لكنه يحذر: "بالطبع مثل هذا الموقف لا يمكن أن يشمل إلا مناطق محدودة وليس مساحات واسعة من الأراضي. وينطبق بالأساس على الممرات الضيقة ورؤوس الجسور والنقاط الإستراتيجية مثل الدروب الجبلية أو المتخللة للمرتفعات".[349] واستخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية على مناطق واسعة من جنوب لبنان لا يمكن اعتباره ضمن هذا المعيار أعلاه.

والقوانين الدولية للنزاعات المسلحة تحظر تحديداً، أيضاً: " الهجوم قصفاً بالقنابل، أياً كانت الطرق والوسائل، الذي يعالج عدداً من الأهداف العسكرية الواضحة التباعد والتميز بعضها عن البعض الآخر والواقعة في مدينة أو بلدة أو قرية أو منطقة أخرى تضم تركزاً من المدنيين أو الأعيان المدنية، على أنها هدف عسكري واحد".[350] و"إغراق" إسرائيل المنهجي لقرى ومناطق مأهولة بعينها بالذخيرة العنقودية يوحي بأنه ربما وقع انتهاك لهذا الجزء من مبدأ التمييز بدوره.

وحتى لو كانت إسرائيل وجهت نيرانها لأهداف عسكرية مشروعة، فهنالك شيء طعن فيه العديد من المعلقين، ويشمل ما جاء في تقصيين للحقائق في الأمم المتحدة، وهو استخدامها للذخيرة العنقودية على مراكز مأهولة بالسكان، والمرجح أنه ينتهك القانون الإنساني الدولي، نظراً لأن الذخيرة العنقودية أسلحة نطاق غير دقيقة والقذائف العاطلة منها لا تفرق بين الأهداف العسكرية والمدنيين. وهذا العدد الهائل من المتفجرات العنقودية الصغيرة المستخدمة، وطريقة استخدامها، والأنواع العتيقة

---

[347] انظر: Yoram Dinstein, *The Conduct of Hostilities under the Law of International Armed Conflict* (Cambridge, Cambridge University Press, 2004) صفحة 92.

[348] المرجع السابق.

[349] انظر: ICRC, *Commentary on the Additional Protocols of 8 June 1977 to the Geneva Conventions of 12 August 1949* (Geneva: Martinus Nijhoff Publishers, 1987), صفحة 621.

[350] البروتوكول الأول، مادة 51 (5)(أ).

المُطلقة منها، نجمت على نحو يمكن التنبؤ به عن ظهور عدد فائق للعادة من المتفجرات العنقودية التي لم تنفجر، والتي غمرت الحقول وعشرات البلدات والقرى التي تنتظر عودة المدنيين إليها.

وفيما كانت الإصابات المدنية التي وقعت أثناء الانفجارات محدودة، فإن الآثار طويلة الأمد من حيث الإصابات والوفيات وغيرها من أشكال الخسارة، هي آثار كبيرة. وفي تفسير الحظر على الهجمات "التي تستخدم طريقة أو وسيلة للقتال لا يمكن أن توجه إلى هدف عسكري محدد"[351] علق أحد كبار الباحثين على أن الأسلحة "العمياء" مثل الألغام، يمكن أن تنتهك هذه القاعدة فيما يتعلق بأثرها مع مرور الزمن وفي غياب الاحتياطات من قبيل آليات التدمير الذاتي بالأسلحة.[352] ونفس هذا الأمر ينسحب على الذخيرة العنقودية التي تخلف أعداداً كبيرة من الأجسام التي لم تنفجر الأشبه بالألغام الأرضية.

والسمة المميزة للهجمة العشوائية هي أنها تلك الهجمة التي تكون "إصابتها للمدنيين جراء عدم مراعاة القائم بالهجوم لهذا الأمر".[353] وكما أوضح دينستين، فمن وجهة نظر القانون الإنساني الدولي "لا يوجد فرق فعلي بين الهجوم المتعمد ضد المدنيين (أو الأهداف المدنية) والإهمال لمبدأ التمييز: فالأمران محظوران على قدم المساواة".[354] وشن هجمات عشوائية عن علم هو جريمة حرب بموجب القانون الدولي.[355] وإسرائيل عليها مسؤولية إجراء تحقيق يتمتع بالشفافية في قرارات شن هجمات موسعة بالذخيرة العنقودية انتهاكاً لكل من الالتزامات الإسرائيلية بموجب القانون الدولي، وكذلك احتمال وجود مسؤولية جنائية على المدنيين بغض النظر عن مواقعهم أو مناصبهم. وكما سبقت المناقشة أعلاه، فإن إسرائيل لم تقم إلى الآن بفعل هذا على نحو مستقل أو يتمتع بالمصداقية.

هجمات غير متناسبة

في تبريرها لقرارها بالخوض في النزاع المسلح في لبنان، قالت إسرائيل إن الطريقة الملائمة لقياس تناسب أفعالها هو "ليس فقط ما يتعلق بهجوم حزب الله الذي عبروا فيه الحدود، ولا بالأربعة آلاف

---

[351] هذه أحد أوصاف الهجمة العشوائية غير المشروعة بموجب القانون الدولي العرفي، كما جاءت في البروتوكول الأول، مادة 51 (4)(ب).

[352] انظر: Michael Bothe, Karl Josef Partsch, Waldemar A. Solf, *New Rules for Victims of Armed Conflicts: Commentary on the Two 1977 Protocols Additional to the Geneva Conventions of 1949* (The Hague: Martinus Nijhoff Publishers, 1982), صفحة 305.

[353] انظر: Yoram Dinstein, *The Conduct of Hostilities under the Law of International Armed Conflict* (Cambridge, Cambridge University Press, 2004) صفحة 117. (اقتباس لـ: H.M. Hanke, "The 1923 Hague Rules of Air Warfare," *International Review of the Red Cross*, vol. 33 (1993), صفحة 26).

[354] المرجع السابق.

[355] البروتوكول الأول، مادة 85. ونظام روما للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما)، U.N. Doc. A/CONF.183/9 17 يوليو/تموز 1998، دخل حيز النفاذ في 1 يوليو/تموز 2002، مادة 8 (ب)(iv)

صاروخ التي تم إطلاقها على بلدات وقرى إسرائيل الشمالية، بل أيضاً بناء على تهديد عشرات الآلاف من القذائف التي حشدها حزب الله وكان مستمراً في تلقيها من إيران وسوريا".[356] ومن المهم إدراك أن هذا القول يتعلق فقط بمنطق إسرائيل في الحرب (أو منهج تبرير عدالة الحرب)، وهو لا يبرر إطلاقاً الهجمات العنقودية الموسعة في أخر 72 ساعة من الحرب. إذ يجب قياس هذا القول إلى مبدأ التناسب في إجراء الحرب (عدالة الحرب)، بموجب القانون الإنساني الدولي.

ويُعرف القانون الإنساني الدولي التناسب من حيث الصلة بـ"الهجمات"، وليس الرد العسكري الإجمالي على تهديد يفرضه أحد الأعداء.[357] و"الهجمات" تعني "أعمال العنف الهجومية والدفاعية ضد الخصم".[358] والميزة العسكرية في أي هجوم يجب أن يتم فهمها في إطار الإستراتيجية الأوسع للحرب. وحتى دارسو القانون الذين يحكمون على الميزة العسكرية على ضوء الهجمة ككل وليس مظاهرها المحددة يعترفون بأن "الهجوم ككل هو حدث محدد مقتصر، ولا يجب خلطه بالحرب برمتها".[359] وحين يسفر عن هجوم محدد ضرر غير متناسب إلى حد كبير في صفوف المدنيين يزيد كثيراً عن الميزة العسكرية البسيطة، فلا يمكن تبريره ببساطة لأن طرفاً ما يرى الغرض من الحملة العسكرية برمتها ذات قيمة عالية.

وفي الجملة المُقتبسة أعلاه، بررت إسرائيل أيضاً تناسب قراراتها بدخول الحرب بالتذرع بالتهديد على سكانها من كامل ترسانة أسلحة حزب الله. لكن مجدداً، هذا القول له أقل العلاقة الممكنة بقياس تناسب الهجمات بالذخيرة العنقودية، والتي يجب أن تقاس ليس فقط طبقاً للقرار الإجمالي باستخدام القوة، بل من حيث الميزة العسكرية الأكيدة والمباشرة المتوقعة. والذخيرة العنقودية هي أسلحة مضادة للأشخاص تؤثر على نطاق واسع ولا تتناسب مع الرغبة في تعطيل مخزون حزب الله من الصواريخ. ومن هذا المنطلق فإن القيمة العسكرية للهجمات بالذخيرة العنقودية هي قيمة ضئيلة. فضلاً عن أننا لم نجد أدلة قوية تكفي لأن تمثل ميزة عسكرية أكيدة ومباشرة فيما يتصل بأي أهداف

---

[356] رد إسرائيل على الاتهامات باستهداف مواقع للمدنيين في لبنان أثناء "حرب لبنان الثانية"، الوثيقة تضم بريد إلكتروني من غيل هاسكال، وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى هيومن رايتس ووتش بتاريخ 8 مايو/أيار 2007، رداً على رسالة من هيومن رايتس ووتش إلى وزير الدفاع عامير بيريز أرسلت في 8 يناير/كانون الثاني 2007.

[357] جاء موضوع التناسب أيضاً في تحليل التبرير القانوني للحرب، وهو موضوعه لا يتم تناوله ضمن التحليل في هذا التقرير.

[358] البروتوكول الأول، مادة 49(1). وانظر: ICRC, *Commentary on the Additional Protocols of 8 June 1977 to the Geneva Conventions of 12 August 1949* (Geneva: Martinus Nijhoff Pulbishers, 1987), صفحة 603 ("بمعنى آخر، المصطلح هجوم يعني "فعل قتالي").

[359] انظر: Yoram Dinstein, *The Conduct of Hostilities under the Law of International Armed Conflict* (Cambridge, Cambridge University Press, 2004), صفحة 87.

عسكرية محتملة، مثل مهاجمة المقاتلين أو أماكن إطلاق الصواريخ أو المواقع الإستراتيجية، فإن بيانات الجيش الإسرائيلي تشير إلى النقيض.[360]

ولدى النظر في الضرر المتوقع أن يلحق بالمدنيين الذي قد يقع، فإن النهاية المتوقعة والموشكة للنزاع المسلح تعتبر في غير صالح إشباع إسرائيل في الدقيقة الأخيرة من النزاع للمناطق المدنية بمخزونها القديم من الذخيرة العنقودية. وعلى الرغم من مزاعم إسرائيل بأن استخدامها للذخيرة العنقودية أسفر عنه في الواقع "عرقلة للهجمات الصاروخية ضد مراكز التجمع السكانية الإسرائيلية"[361] وكان الضرر الذي لحق بالمدنيين ضرراً كبيراً، وشمل إصابات لحقت بمائتي مدني على الأقل، والتلوث الذي لحق بـ 38.7 كيلومتر مربع من الأراضي المعروفة حتى الآن وإعاقة حياة الآلاف من المدنيين الآخرين الذين يعيشون في مساحة 1400 كيلومتر مربع تأثراً بالهجمات العنقودية شمالي وجنوبي نهر الليطاني. وتشير حقيقة أن المتفجرات العنقودية الصغيرة التي لم تنفجر حولت مناطق مدنية إلى حقول ألغام فعلية، نظراً لعدد القنابل العنقودية الكبير على نحو مفرط والذي تم استخدامه وهو معروف بمعدلات الإخفاق العالية؛ كان أمراً متوقعاً، وشهادات الجنود (وحظر جيش الدفاع الإسرائيلي المذكور لإطلاق الذخيرة العنقودية في مناطق سيدخلها لاحقاً)، يشير هذا إلى أن الجيش الإسرائيلي كان يعرفبهذا. وفاقم من معدل الإخفاق العالي استخدام إسرائيل لأسلحة قديمة وإطلاق القذائف على ارتفاعات منخفضة ولمسافات قريبة، وهذا في إطلاقها لبعض الذخيرة العنقودية التي تضم متفجرات عنقودية.

كانت إسرائيل تعرف جيداً بالضرر المتصل الذي سيلحق بالمدنيين اللبنانيين جراء المتفجرات العنقودية غير المنفجرة منذ استخدامها سابقاً لهذه الأسلحة في جنوب لبنان عامي 1978 و1982. كما أن المتفجرات العنقودية غير المنفجرة من أسلحة استخدمت منذ أكثر من عشرين عاماً – رغم أنها كانت بمعدل أقل من استخدامها عام 2006 – استمرت في التأثير على حياة اللبنانيين حتى بدء النزاع الحالي.

---

[360] وزارة الخارجية الإسرائيلية، "رأي المتحدث العام باسم الجيش عن استخدام الذخيرة العنقودية في حرب لبنان الثانية"، 24 ديسمبر/كانون الأول 2007، على: http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Law/Legal+Issues+and+Rulings/Opinion+of+the-Military+Advocate+General+regarding+use+of+cluster+munitions+in+Second+Lebanon+War+24.htm (تمت الزيارة في 29 ديسمبر/كانون الأول 2006).

[361] وزارة الخارجية الإسرائيلية، "الحفاظ على المبادئ الإنسانية أثناء قتال الإرهابيين: كفاح إسرائيل ضد حزب الله في حرب لبنان"، متوافر في 14 أغسطس/آب 2007 على: http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism-+Obstacle+to+Peace/Terrorism+from+Lebanon-Hizbullah/Preserving+Humanitarian+Principles+While+Combating+Terrorism+-+April+2007.htm

اعتماد غير مبرر على التحذيرات

أثناء حسابها للضرر اللاحق بالمدنيين، كان على إسرائيل أن تراعي وجود المدنيين. إذ أن في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 قالت إسرائيل: "كما يجب ملاحظة أن نتائج التحقيق العملياتي خلصت إلى أنه قبل استخدام الذخيرة العنقودية، تكرر تحذير جيش الدفاع الإسرائيلي للسكان المدنيين بوجوب مغادرة المناطق المستهدفة".[362] وقال محامو الجيش الإسرائيلي الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش في يوليو/تموز 2007 أيضاً إن: "هنالك جهد كبير تم بذله لضمان عدم تواجد السكان المدنيين أثناء الحرب"،[363] وأشار بيان المتحدث العام باسم الجيش في ديسمبر/كانون الأول 2007 إلى: "قام جيش الدفاع الإسرائيلي بتحذير المدنيين تحذيرات عديدة ومستمرة".[364] وقد أصدرت إسرائيل تحذيرات عامة موجهة للمدنيين في جنوب لبنان، بأن عليهم المغادرة وهذا عبر منشورات وعبر البث من خلال محطات إذاعية باللغة العربية.

ومع تقديمها للتحذيرات لم يكن لإسرائيل أن تفترض مراعاة كل المدنيين اللبنانيين لها وأنه لم يتبق في المنطقة أي من المدنيين، أو أن البنية التحتية المدنية تعتبر لهذا هدفاً عسكرياً محتملاً. ونظراً لأن التحذيرات لا تسمح للأطراف في النزاع بأن يتجاهلوا استمرار تواجد بعض المدنيين، فإن كل الضرر المتوقع أن يلحق بالمدنيين الباقين يجب أن يتم قياسه إلى الميزة العسكرية الأكيدة والمباشرة المتوقعة من الهجوم، وأن يتم إلغاء الهجوم إذا كان الضرر الذي سيلحق بالمدنيين ينطوي على عدم التناسب. وإلا كان بإمكان حزب الله أن يبرر "تحذيره" للمدنيين بمغادرة شمال إسرائيل ثم أن يطلق نيرانه بغض النظر عن الإصابات التي تلحق بالمدنيين، فهذا كما هو واضح أسلوب غير مشروع في إجراء الحرب.

وحقيقي أنه بنهاية الحرب حين تم استخدام الغالبية العظمى من الذخيرة العنقودية كان غالبية المدنيين قد هجروا البلدات والقرى المستهدفة، أو ظلوا داخل مخابئ أثناء القصف. وبالنتيجة فإن مدنيين قليلين هم من تعرضوا للقتل أو الإصابة أثناء وقوع الهجمات بالذخيرة العنقودية. إلا أن في غالبية المناطق، كانت الطرقات خطيرة للغاية على المدنيين بحيث لم يتمكنوا من الفرار، وكانت أسعار النقل باهظة

---

[362] وزارة الخارجية الإسرائيلية، "جيش الدفاع الإسرائيلي يتقصى استخدام الذخيرة العنقودية في حرب لبنان"، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

[363] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع الميجور دوريت توفال، رئيسة القطاع الإستراتيجي، قسم القانون الدولي بجيش الدفاع الإسرائيلي، تل أبيب، إسرائيل، 2 يوليو/تموز 2007.

[364] وزارة الخارجية الإسرائيلية، "رأي المتحدث العام باسم الجيش عن استخدام الذخيرة العنقودية في حرب لبنان الثانية"، 24 ديسمبر/كانون الأول 2007، على: http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Law/Legal+Issues+and+Rulings/Opinion+of+the-Military+Advocate+General+regarding+use+of+cluster+munitions+in+Second+Lebanon+War+24.htm (تمت الزيارة في 29 ديسمبر/كانون الأول 2007).

وبأسعار فلكية. وظل مدنيون كثيرون لأنهم إما كانوا فقراء أو مرضى بحيث لم يمكنهم المغادرة، أو أنهم أرادوا البقاء لرعاية الأقارب العجائر أو المرضى أو رعاية ممتلكاتهم أو مواشيهم أو حقولهم.[365] وقال أحد سكان زوتر الشرقية: "منعتني أرضي وكرامتي من المغادرة".[366] وبقي آخرون للقيام بواجباتهم المدنية، مثل الأطباء والممرضات وسائقي عربات الإسعاف. وقالت حبوبة عون منسقة مركز موارد الألغام الأرضية: "لم تكن أي من البلدات خالية بنسبة مائة في المائة".[367]

وكانت إسرائيل بلا ريب تعرف أن بعض المدنيين غير قادرين أو غير مستعدين للمغادرة لأنهم فقراء أو كبار في السن أو يخشون التعرض للقتل على الطرقات، أو لم يتمكنوا من الحصول على وسيلة نقل، ولهذا فهم عرضة للذخيرة العنقودية. وكان هذا هو ما حدث في نزاع 1993 المسلح بين إسرائيل وحزب الله في جنوب لبنان. وأثناء نزاع 2006 تناقلت وسائل الإعلام روايات كثيرة عن مدنيين لبنانيين ماتوا في الهجمات الإسرائيلية أو تم حصارهم في مواضعهم. وفي بعض الحالات بدا أن إسرائيل كانت تعرف بالضبط عدد الأشخاص الذين ظلوا في بعض القرى.[368]

مهاجمة موقع خاضع للحماية

أخيراً، تنتهك الهجمة على مستفشى تبنين، الحماية الخاصة المعطاة للمستشفيات والمراكز الطبية بموجب القانون الإنساني الدولي. ولم تجد هيومن رايتس ووتش دليلاً على أن حزب الله كان يستخدم المستشفى لأغراض عسكرية وقت شن الهجمة أو أن المستشفى كان قريباً من هدف عسكري صحيح. وما لم يتم إثبات دليل على هذا، فثمة افتراض قوي بأن إسرائيل هاجمت الموقع إما عن علم أو بإهمال لوجود المستشفى. وإذا كان هذا ما حدث؛ فإسرائيل مسؤولة عن التحقيق في الحادث باعتباره ضمن جرائم الحرب.[369]

---

[365] هيومن رايتس ووتش "الضربات القاتلة: هجمات إسرائيل العشوائية ضد المدنيين في لبنان"، مجلد 18، عدد 3 (E)، أغسطس/آب 2006، على: http://hrw.org/arabic/reports/2006/lebanono806/

[366] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع علي عقيل شيتاني، زوتر الشرقية، 23 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[367] مقابلة هيومن رايتس ووتش مع حبوبة عون، منسقة، مركز موارد الألغام، بيروت، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2006.

[368] مثلاً في 24 يوليو/تموز قدر رئيس الأركان الغسرائيلي دان حالوتس بقاء 500 من سكان بنت جبيل، على الرغم من تحذيرات الجيش الإسرائيلي بالمغادرة. انظر: Hanan Greenberg, "Halutz: In the Next Speech Nasrallah Will Consider his Words Very Well," Ynet News 24 يوليو/تموز 2006، على: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-3280528,00.html (تمت الزيارة في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2006).

[369] البروتوكول الأول، مادة 85(2)، ونظام روما، مادة 8(ب)(ix).

الجهود الدولية المبذولة للتصدي للذخيرة العنقودية

يتزايد الوعي الدولي الخاص بالحاجة للتعامل مع الذخيرة العنقودية، وهذا بوتيرة سريعة وإثر سنوات من جهود وضغوط هيومن رايتس ووتش وتحالف الذخيرة العنقودية (الذي تشارك هيومن رايتس ووتش في رئاسته) وغيرها من المنظمات غير الحكومية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والدول. والأجدر بالذكر أنه في فبراير/شباط 2007 تم في أوسلو بالنرويج المبادرة بعملية تهدف إلى صياغة معاهدة دولية جديدة تحظر الذخيرة العنقودية التي من شأنها أن تسبب ضرراً غير مقبولاً للمدنيين. وقد وافقت 46 دولة في أوسلو على إبرام هذه المعاهدة بحلول عام 2008، ووضعت خارطة الطريق لمجموعة اجتماعات لإعداد المعاهدة والتفاوض حولها. وقد صدقت على هذه العملية 94 دولة حتى الآن.

وقد ساعد استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية في لبنان على دفع هذه الحركة المتنامية للأمام. وقال وزير الخارجية النرويجي في أكتوبر/تشرين الأول 2006: "يظهر من قضية لبنان بوضوح أن ثمة حاجة حقيقية لتعزيز القانون الإنساني في هذه الجزئية. ومن رأي الحكومة أن المعاناة الإنسانية التي كابدها الأشخاص جراء استخدام الذخيرة العنقودية، هي معاناة غير مقبولة. ولهذا سوف تبادر النرويج – ومعها دول أخرى وجهات دولية إنسانية أخرى تشاركها الرأي – بالإعداد للحظر الدولي ضد الذخيرة العنقودية".[370]

وقد تزايد الزخم الموجه ضد الذخيرة العنقودية بشكل كبير، أثناء مؤتمر المراجعة الثالثة لاتفاقية الأسلحة التقليدية الذي تم عقده في جنيف في الفترة من 7 إلى 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2007. وفي اليوم الأول من مؤتمر المراجعة، أدلى الأمين العام للأمم المتحدة في ذلك الحين كوفي عنان ببيان يطالب بـ"تعليق" استخدام الذخيرة العنقودية في المناطق المأهولة بالسكان وتدمير الذخيرة العنقودية "غير الدقيقة وغير الموثوقة".[371] وطالبت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدول، ليس فقط بأن "توقف فوراً استخدام الذخيرة العنقودية غير الدقيقة أو الموثوقة"، بل أيضاً دعتها إلى تدمير ما لديها من مخزون من هذه الأسلحة. كما أشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى نيتها عقد اجتماع خبراء

---

[370] وزارة الخارجية النرويجية، "رد على سؤال أولاف أكسيلسن (حزب العمال) بشأن الحريق في لبنان واستخدام الذخيرة العنقودية، سؤال مكتوب رقم 61 (2006-2007)"، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2006 (مُترجم عن اللغة النرويجية)، على:
http://www.odin.dep.no/ud/english/news/speeches/minister_a/032171-090682/dok-bu.html (تمت الزيارة في 3 سبتمبر/أيلول 2007).

[371] الأمين العام للأمم المتحدة، "رسالة إلى مؤتمر المراجعة الثالث لاتفاقية الأسلحة التقليدية"، جنيف، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

في أوائل عام 2007 يهدف إلى تحديد أركان اتفاقية عن الذخيرة العنقودية (تم عقد الاجتماع فيما بعد في مونترو في شهر أبريل/نيسان).[372]

وبنهاية مؤتمر المراجعة، كانت قرابة 30 دولة قد أبدت دعمها للعرض بالبدء في المفاوضات ضمن اتفاقية الأسلحة التقليدية على "أداة قانونية ملزمة قانوناً تتصدى لبواعث القلق الإنسانية التي تفرضها الذخيرة العنقودية".[373] إلا أنه تم رفض العرض من قبل عدد من الدول الأخرى، وشملت الصين وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مقابل تفضيل ولاية ضعيفة للاستمرار في المناقشات بشأن مخلفات الحرب المتفجرة، مع التركيز على الذخيرة العنقودية. وأصدرت الدول المعارضة للذخيرة العنقودية إعلاناً في اليوم الأخير من مؤتمر المراجعة طالبت فيه باتفاقية تحظر استخدام الذخيرة العنقودية "في مناطق تركز السكان المدنيين" وتحظر استخدام الذخيرة العنقودية "التي قد تفرض مخاطر إنسانية جسيمة جراء عدم دقتها و/أو عدم موثوقيتها"، وطالبت بتدمير مخزون الذخيرة العنقودية المتواجد لدى الدول.[374] ثم أعلنت النرويج أنها ستشرع في عملية مستقلة خارج نطاق اتفاقية الأسلحة التقليدية للتفاوض على إبرام معاهدة تحظر الذخيرة العنقودية التي تسبب ضرراً إنسانياً غير مقبول.

وفي 23 فبراير/شباط 2007، وفي أوسلو، اتفقت 46 دولة على إبرام اتفاقية لحظر الذخيرة العنقودية التي تسبب ضرراً غير مقبولاً يلحق بالمدنيين بحلول عام 2008.[375] وسوف "تحظر

---

[372] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، "بيان دكتور فيليب سبوري لمؤتمر المراجعة الثالث لاتفاقية الأسلحة التقليدية"، جنيف، 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2006. وتم عقد الاجتماع في مونترو بسويسرا من 18 إلى 20 أبريل/نيسان 2007، وحضرته 32 دولة وشاركت هيومن رايتس ووتش وعدد محدود من المنظمات غير الحكومية الأخرى وهيئات الأمم المتحدة.

[373] انظر: Proposal for a Mandate to Negotiate a Legally-Binding Instrument that Addresses the Humanitarian Concerns Posed by Cluster Munitions," قدمته النمسا، والكرسي البابوي، وأيرلندا والمكسيك ونيوزيلاندا والسويد، CCW/CONF.III/WP.1، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2006. ودعم العرض رسمياً أيضاً كل من الأرجنتين والبوسنة والهرسك وكوستاريكا وجمهورية التشيك والدانمرك وألمانيا وغواتيمالا والمجر وإيطاليا ولخشنشتاين ولتوانيا ولوكسمبرغ ومالطا وبيرو والبرتغال وصربيا وسلوفاكيا وسلوفانيا وسويسرا.

[374] "إعلان بشأن الذخيرة العنقودية"، قدمته كل من النمسا وبلجيكا والبوسنة والهرسك وكوستاريكا وكرواتيا وجمهورية التشيك والدانمرك وألمانيا والكرسي البابوي وأيرلندا ولخشنشتاين ولتوانيا ولوكسمبرغ ومالطا والمكسيك ونيوزيلاندا والنرويج وبيرو وصربيا وسلوفانيا وسلوفاكيا والسويد وسويسرا، CCW/CONF.III/WP.18 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2006.

[375] مؤتمر أوسلو بشأن الذخيرة العنقودية، "إعلان"، 22 و23 فبراير/شباط 2007، على: http://www.regjeringen.no/upload/UD/Vedlegg/Oslo%20Declaration%20(final)%2023%20February%202007.pdf (تمت الزيارة في 2 مارس/آذار 2007). الدول الـ 94 التي تناصر حالياً الإعلان هي: أفغانستان وألبانيا والجزائر وأنجولا والأرجنتين وأستراليا والنمسا وبنغلاديش وبلجيكا وبوليفيا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وبوروندي وكمبوديا وكندا وتشاد وتشيلي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوستاريكا وكرواتيا وجمهورية التشيك والدنمارك وجمهورية الدومينيكان والإكوادور ومصر والسلفادور وغينيا الاستوائية وأستونيا وفنلندا وفرنسا وألمانيا وغانا واليونان وغواتيمالا وغينيا وغينيا بيساو والكرسي البابوي والهندوراس والمجر وأيسلاندا وأندونيسيا وأيرلندا وإيطاليا واليابان والأردن وكينيا وجمهورية لاوس الديمقراطية ولاتفيا ولبنان وليسوتو وليبيريا وليخشنشتاين ولتوانيا ولوكسمبرغ ومقدونيا وملاوي ومالي ومالطا وموريتانيا والمكسيك والجبل الأسود وموزمبيق وسيشيل وسيراليون وسلوفاكيا وسلوفانيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسانت فينسنت وغرينادا والسودان والسويد وسويسرا وطاجيكستان وتنزانيا وتايلاند وتركيا وأوغندا والمملكة المتحدة والأوروغواي وفنزويلا واليمن وزامبيا.

استخدام وإنتاج ونقل وتخزين الذخيرة العنقودية التي تتسبب في ضرر غير مقبول على المدنيين" وسوف تشمل أحكاماً عن الإزالة ومساعدة الضحايا والتوعية بالمخاطر وتدمير المخزون.[376] وفي اجتماعات متابعة في ليما عاصمة بيرو من 23 إلى 25 مايو/أيار 2007، وفيينا بالنمسا من 5 إلى 7 ديسمبر/كانون الأول، انضمت 48 دولة أخرى إلى العملية. وتباحثت الدول نص مسودة معاهدة وخلصوا إلى اتفاق واسع حول إطار الأركان الرئيسية بالمعاهدة. وما زال النقاش جاريا حول ما يجب أن يشمله تعريف الذخيرة العنقودية.[377] وقد ركز كل من هيومن رايتس ووتش وتحالف الذخيرة العنقودية على أن نقطة البدء يجب أن تكون أن كل الذخيرة العنقودية تسبب ضرراً غير مقبولاً يلحق بالمدنيين، وأن عبء الإثبات يجب أن يقع على عاتق الحكومات، من حيث إظهار وجوب إعفاء أي سلاح من الحظر إذا أرادت الحكومات ذلك. ولم تشارك إسرائيل في هذه المساق، لكن لبنان كان مشاركا ومناصرا قويا للعملية.

وتم تحديد مواعيد لاجتماعات جديدة لمزيد من الإعداد والتفاوض حول المعاهدة، وهذا في ويلينغتون بنيوزيلاندا (18 إلى 22 فبراير/شباط 2008) وفي دبلن بأيرلندا (مايو/أيار – يونيو/حزيران 2008)، مع التخطيط لمراسم التوقيع لأن تتم في أوسلو في موعد آخر من نفس العام. وقال وزير الخارجية النرويجي جوناس غار ستور: "لقد فرضنا على أنفسنا خطة زمنية صارمة لإتمام عملنا في عام 2008. وهذه خطة طموحة لكنها ضرورية للرد على الطبيعة العاجلة لهذه المشكلة الإنسانية".[378]

وفي هذه الأثناء، وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2007، رفضت الدول الأطراف باتفاقية الأسلحة التقليدية عرضاً من الاتحاد الأوروبي للتفاوض على بروتوكول جديد يحظر الذخيرة العنقودية التي تتسبب في ضرر غير مقبول على المدنيين، واتفقت بدلاً من هذا على هيئة مفوضة ضعيفة فضفاضة الطبيعة بهدف "التفاوض على عرض يتصدى للأثر الإنساني للذخيرة العنقودية على نحو عاجل، فيما يتم إحراز توازن بين الاعتبارات العسكرية والإنسانية". ولا تحدد الهيئة المفوضة أن المفاوضات يجب أن تؤدي إلى صك ولي ملزم قانوناً أو أن تشمل أي من أشكال الحظر. كما لا تحدد جدولاً زمنياً لبلوغ الاتفاق. ونظراً لرفض لجنة اتفاقية الأسلحة التقليدية التعامل مع هذا الموضوع

---

[376] مؤتمر أوسلو بشأن الذخيرة العنقودية، "إعلان"، 22 و23 فبراير/شباط 2007، على: http://www.regjeringen.no/upload/UD/Vedlegg/Oslo%20Declaration%20(final)%2023%20February%202007.pdf (تمت الزيارة في 2 مارس/آذار 2007).

[377] توجد مسودة لتعريف الذخيرة العنقودية صاغته كل من هيومن رايتس ووتش وتحالف الذخيرة العنقودية، وهو متوافر على: www.stopclustermunitions.org

[378] "حظر الذخيرة العنقودية بحلول عام 2008"، بيان صحفي عن وزارة الخارجية النرويجية، 23 فبراير/شباط 2007، على: http://www.regjeringen.no/en/ministries/ud/Press-Contacts/News/2007/Cluster-munitions-to-be-banned-by-2008.html?id=454942 (2 مارس/آذار 2007).

على مدى الأعوام الخمسة السابقة، من حيث منهجها الذي يحظى بحد أدنى من اتفاق الأطراف، ومن حيث وجود دول المعارضة لأي حظر مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة، فليس هنالك إلا فرصة ضئيلة أمام هذه الهيئة المفوضة لكي تبلغ نتيجة فعالة بصدد الذخيرة العنقودية.[379]

وقد اتخذت دول كثيرة خطوات على المستوى الوطني أيضاً. فقد أصبحت بلجيكا أول دولة تحظر الذخيرة العنقودية في فبراير/شباط 2006،[380] وفعلت النمسا المثل أثناء اجتماع عملية أوسلو في ديسمبر/كانون الأول 2007. وأعلنت النرويج تجميدها للسلاح في يونيو/حزيران 2006، والمجر في مايو/أيار 2007. وفي أغسطس/آب 2006، أعلنت ألمانيا أنها لن تقدم على حيازة أية ذخائر عنقودية جديدة، وسوف تكف عن استخدام نوعي الذخيرة العنقودية ضمن ترسانة أسلحتها ذات معدلات الإخفاق الأعلى من 1 في المائة، وسوف تفحص إمكانية استبدال الذخيرة العنقودية المتوفرة بسلاح بديل تماماً. وأصدر البرلمان الألماني قرار يُفعل هذه التغييرات في 28 سبتمبر/أيلول 2006.

كما تم اطلاق العديد من المبادرات البرلمانية لحظر أو تقييد استخدام الذخيرة العنقودية في أماكن أخرى. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2004، تبنى البرلمان الأوروبي قراراً يطالب بالتعليق الفوري لاستخدام وإنتاج ونقل الذخيرة العنقودية إلى أن يتم بلوغ اتفاق دولي عن تنظيمها أو حظرها. وبعد عدة أسابيع، وفي 12 أكتوبر/تشرين الأول، تبنى برلمان لوكسمبورغ مطالبة الحكومة بالانضمام للمبادرات الدولية لحظر الذخيرة العنقودية والعمل على إعداد قانون يحظر الذخيرة العنقودية. وتوجد مبادرات برلمانية أخرى لتقييد أو حظر الذخيرة العنقودية في كل من فرنسا وإيطاليا وهولندا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

وقررت دول كثيرة خلال السنوات القليلة الماضية أن تُخرج من الخدمة لديها و/أو تدمر الذخيرة العنقودية ذات معدلات الإخفاق المرتفعة، وطالبت بعضها بحظر استخدامها في المناطق المأهولة. وقد أعلنت الأرجنتين والدنمارك وألمانيا والنرويج وسويسرا والولايات المتحدة ودول أخرى أنها في المستقبل لن تستحوذ الذخيرة العنقودية ذات معدل الإخفاق الأعلى من واحد في المائة. كما قالت بولندا وجنوب أفريقيا أنهما سوف يضعان حداً أدنى لمعدلات الثقة في استخدام السلاح. كما قررت دول أخرى أن تُخرج من مخزونها و/أو تدمر الذخيرة العنقودية ذات معدلات الإخفاق العالية،

---

[379] انظر: "اتفاقية الأسلحة التقليدية: أوسلو فقط هي القادرة على تفعيل حظر ضد القنبلة العنقودية"، بيان صحفي لـ هيومن رايتس ووتش، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، على: http://hrw.org/english/docs/2007/11/13/global17320.htm وانظر: Steve Goose (Human Rights Watch), "The Oslo Process: Ending Cluster-Bombs," commentary, *openDemocracy*, 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، على: http://www.opendemorcracy.net/article/globalisation/insttitutions_government/cluster_bomb_disarmament

[380] صدر القانون من قبل البرلمان البلجيكي في فبراير/شباط ودخل حيز النفاذ في 9 يونيو/حزيران 2006.

وشملت أستراليا (روك-آي) وبلجيكا (بي إل – 755)، وكندا (روك-آي)، والدنمارك (روك-آي)، وفرنسا (بي إل جي – 66)، وألمانيا (بي إل – 755 ودي إم-602، و دي إم-612)، وهولندا (بي إل-755، إم 26 إم إل آر إس، إم483 آيه 1)، والنرويج (روك-آي)، والبرتغال (بي إل-755)، وسويسرا (بي إل – 755)، والمملكة المتحدة (إم 483 دي بي آي سي إم). إلا أنه كما سبق القول في هذا التقرير، فإن معدلات الإخفاق حتى لأكثر الذخيرة العنقودية تقدماً وتعقيداً من المستخدمة في لبنان، أدت بهيومن رايتس ووتش إلى استنتاج أن بلوغ معدل إخفاق أقل من 1 في المائة ليس ممكناً في الوقت الحالي.

النتيجة

اتصف استخدام إسرائيل للذخيرة العنقودية في جنوب لبنان عام 2006 بأنه تم عبر هجمات موسعة ومكثفة على مناطق وأراضي مدنية، مما خلف عدداً كبيراً للغاية من المتفجرات العنقودية الصغيرة التي لم تنفجر، والتي تتسبب في وفيات وإصابات في صفوف المدنيين كان يمكن التنبؤ بها. وهذه العوامل تؤدي بنا للاعتقاد بأن الهجمات الإسرائيلية كانت عشوائية وغير متناسبة، مما يجعلها غير قانونية من وجهة نظر القانون الإنساني الدولي. كما يبدو أن الجيش الإسرائيلي قد شن هجمة – سواء جراء الإهمال أو عمداً – على مستشفى تبنين، وهو مكان خاضع للحماية بموجب القانون الدولي. وعلى إسرائيل واجب إجراء تحقيق يتمتع بالمصداقية في هذه الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، على اعتبار أنها قد تكون جرائم حرب.

وهذا الاستخدام للذخيرة العنقودية يوضح كثيراً التبعات الإنسانية الجسيمة لهذه الأسلحة غير الدقيقة أو الموثوقة. وكان ضحايا المتفجرات العنقودية غير المنفجرة في لبنان هم في الأغلب من المدنيين، وتسببت تلك المتفجرات في تدمير الزراعة بالبلاد، وقضت على سبل عيش عائلات كثيرة. وسوف تستمر المتفجرات العنقودية التي لم تنفجر لدى الارتطام في كونها مشكلة تواجه سكان القرى وتسبب الموت والإصابات حتى إنجاز الإزالة التامة لكل المتخلف منها. إن الحرب لم تنته بالنسبة للمدنيين اللبنانيين عندما تم توقيع وقف إطلاق النار.

ويجب أن تؤخذ هذه المأساة التي وقعت في لبنان على أنها عامل مُحفز لاتخاذ الإجراءات على المستوى المحلي على جانب، وإعداد معاهدة دولية جديدة عن الذخيرة العنقودية على جانب آخر. ويجب أن تفرض الدول فوراً تجميداً على استخدام وإنتاج ونقل الذخيرة العنقودية. ثم ولصالح حماية المدنيين في شتى أرجاء العالم، فعلى الدول أن تنضم إلى الجهد المبذول لإعداد صك دولي مُلزم يحظر الذخيرة العنقودية ذات الآثار غير المقبولة إنسانياً.

الملحق الأول: رد إسرائيل على رسالة طلب إحاطة بمعلومات من هيومن رايتس ووتش

تم إرسال هذه الوثيقة من قبل وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى هيومن رايتس ووتش بتاريخ 8 مايو/أيار 2007، وهي مقتبسة بالكلمة من وثيقة للوزارة قامت بنشرها على موقعها الإلكتروني بتاريخ 1 أبريل/نيسان 2007، بعنوان "الحفاظ على المبادئ الإنسانية أثناء قتال الإرهابيين: كفاح إسرائيل مع حزب الله في حرب لبنان"، وحتى 14 أغسطس/آب كانت متوافرة على: http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism-+Obstacle+to+Peace/Terrorism+from+Lebanon-+Hizbullah/Preserving+Humanitarian+Principles+While+Combating+Terrorism+-+April+2007.htm. والوثيقة ليست رداً مباشراً على معلومات طلبتها هيومن رايتس ووتش. وإلى الآن لم نتلق معلومات إضافية من السلطات الإسرائيلية ترد بشكل مباشر على طلباتنا بالإحاطة بالمعلومات.

***

رد إسرائيل على مزاعم استهداف المواقع المدنية في لبنان أثناء "حرب لبنان الثانية"[381]

لقد حاولت إسرائيل، رغم إدراكها مدى خطورة التهديد الذي يشكله نمو حزب الله وتعزيز مواقعه في جنوب لبنان خلال السنوات التي سبقت هجومه على إسرائيل في 12 يوليو/تموز 2006 الذي أطلق شرارة الحرب الأخيرة، ممارسة ضبط النفس واستخدام الوسائل الدبلوماسية لوقف أعمال حزب الله ضد إسرائيل. وقد طالبت إسرائيل مراراً، في الأمم المتحدة وفي كل مكان، بوقف غارات حزب الله وبأن تتولى الحكومة اللبنانية مسؤولياتها وواجبها في مد سيطرتها على جنوب لبنان.

وحتى بعد هجوم حزب الله في 12 يوليو/تموز، حاولت إسرائيل تجنب التصعيد. فقد أعطت الحكومة الإسرائيلية سوريا وحزب الله مهلة 72 ساعة لوقف نشاطات حزب الله على طول الحدود اللبنانية

[381] وثيقة جاءت ضمن بريد إلكتروني من غيل هاسكال، وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى هيومن رايتس ووتش بتاريخ 8 مايو/أيار 2007، رداً على رسالة من هيومن رايتس ووتش إلى وزير الدفاع عامير بيريز أرسلت في 8 يناير/كانون الثاني 2007.

الإسرائيلية وإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين لتجنب نشوب الحرب. ولكن المهلة انتهت دون رد والغارات الصاروخية على إسرائيل ازدادت كثافة.

المبادئ الهادية لأعمال جيش الدفاع الإسرائيلي

تعهد جيش الدفاع الإسرائيلي، رداً على التهديد الذي تشكله الغارات الصاروخية التي يقوم بها حزب الله، ورغم عدم التزام هذا الأخير بمبادئ القانون الإنساني، بالالتزام بالمبادئ المعروفة لقانون النزاع المسلح. وبالفعل توضح أوامر جيش الدفاع الإسرائيلي وعقيدته وقواعد التعليم فيه أن على الجنود التصرف وفق القانون والعرف الدوليين بما في ذلك انفاقيات جنيف. وعلى سبيل المثال، يلزم الأمر رقم 330133 الصادر عن قائد الأركان كل جندي في جيش الدفاع الالتزام ببنود اتفاقيات جنيف. وانظروا أيضاً النشرة التعليمية الصادرة عن جيش الدفاع الإسرائيلي مؤخراً حول قانون النزاع المسلح بعنوان "قانون الحرب في الميدان"، والتي توضح أيضاً التزام جيش الدفاع الإسرائيلي بمبادئ وأحكام القانون الدولي.

وبغرض الالتزام بمبادئ القانون الإنساني الدولي هذه يبرز عدد من الأسئلة الهامة المتعلقة بأي عملية يتم تناولها، ومنها: 1) هل الهدف بذاته هدف عسكري مشروع؟ و2) وحتى لو كان كذلك، فهل يمكن أن ينجم عن ضربه أضرار وخسائر في صفوف المدنيين والممتلكات لا تتناسب مع الميزة العسكرية؟

الأهداف العسكرية المشروعة

التعريف المقبول عموماً لـ"الهدف العسكري" هو التعريف الوارد في المادة 52 (2) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف:

تنحصر الأهداف العسكرية فيما يتعلق بالأعيان على تلك التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها أم بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها، والتي يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة.

وفيما يخص الأهداف العسكرية ينص "قانون الحرب في الميدان" الصادر عن جيش الدفاع لإسرائيلي على أن: "الهدف العسكري المعرض للقصف هو الهدف الذي يساهم من حيث طبيعته أو موقعه أو غرضه أو استخدامه مساهمة فعالة في الحملة العسكرية للطرف الآخر، والذي سيحقق تحييده ميزة عسكرية أكيدة للطرف المهاجم". ويتابع شارحاً أن هناك أشياء معينة محصنة بشكل

طبيعي ضد الاستهداف مثل المراكز الطبية والكادر الطبي والأماكن الدينية والموجودات الثقافية والاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين مثل (المنتجات الغذائية والمناطق الزراعية والمراكز الصحية)، والأماكن التي يؤدي قصفها إلى مخاطر بيئية وعناصر الدفاع المدني.

ويجب التأكيد على أنه إذا كان موقع ما هدفاً عسكرياً مشروعاً فإنه لا يكف عن كونه كذلك بسبب وجود مدنيين في جواره. وأكثر من ذلك، تنص المادة 28 من معاهدة جنيف الرابعة على:

لا يجوز استغلال أي شخص محمي بحيث يجعل وجوده بعض النقط أو المناطق بمنأى عن العمليات الحربية.

ومن الواضح أن الوضع المتعمد للأهداف العسكرية في قلب المناطق المدنية يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني، ومن يقرر وضع هذه الأهداف في هذه المناطق يجب أن يتحمل مسؤولية الضرر الذي يلحق بالمدنيين جراء هذا القرار. وكما يلاحظ الخبير في القانون الدولي البروفسور يورام دينشتاين:

إذا وقع ضحايا مدنيون جراء محاولة وضع دروع بشرية لحماية المقاتلين أو الأهداف العسكرية فإن المسؤولية الجوهرية تقع على كاهل الطرف الذي عرض المدنيين الأبرياء للخطر.

وعلى كل حال فإن موقف جيش الدفاع إزاء الاستخفاف القاسي القلب من قبل أولئك الذين يختبئون خلف المدنيين، لا يعفي الدولة من الرد على هذه الغارات بمسؤولية لتجنب أو على الأقل للحد من الإصابات بين المدنيين وممتلكاتهم خلال العمليات. وهذا يثير على نحو خاص قضية التناسب المعقدة.

التناسب

هناك شرط قانوني آخر هو أن يكون الضرر المحتمل بين المدنيين والممتلكات المدنية نتيجة الهجوم متناسباً مع الفائدة العسكرية المتوقعة.

ويشرح الميجور جنرال أ. بي. في. روجرز، مدير سابق للخدمات القانونية العسكرية البريطانية، المغزى من هذا المبدأ:

إن المدنيين والممتلكات المدنية معرضة، رغم أنها ليست أهدافاً عسكرية، للمخاطر العامة للحرب، بمعنى أن الغارات التي تشن على العسكريين وعلى الأهداف العسكرية قد تسبب ضرراً عارضاً. فقد لا يكون من الممكن قصر دائرة التأثير فقط على الهدف الذي تتم مهاجمته... إن عناصر القوات المسلحة ليست مسؤولة عن مثل هذا الضرر العارض، شرط أن يكون متناسباً مع الميزة العسكرية المتوقعة من الهجوم.

وفي حين أن المبدأ واضح، إلا أن تقدير الميزة العسكرية المتوقعة مقابل الضرر المرافق المحتمل قد يكون أمراً صعباً جداً في الممارسة، ولاسيما في أتون نزاع مسلح. لقد أشارت اللجنة التي تم تشكيلها لدراسة القصف الذي قام به الناتو على يوغسلافيا السابقة في تقريرها إلى المدعي العام في محكمة الجنايات الدولية من أجل يوغسلافيا، إلى الصعوبات الخاصة التي تبرز حين تكون الأهداف العسكرية واقعة في مناطق ذات كثافة سكانية عالية:

والإجابة على هذه الأسئلة ليست بسيطة. وقد يكون من الضروري حل كل حالة على حدة، وقد تختلف الإجابات اعتماداً على خلفية وقيم صانع القرار. ومن غير المرجح أن يعطي مدافع عن حقوق الإنسان وقائد عسكري مجرب القيم النسبية ذاتها للميزة العسكرية وللأضرار التي لحقت بغير العسكريين... ويقترح أن يتم تحديد القيم النسبية كما تبدو "لقائد عسكري متعقل".

ومقياس التناسب الذي يطبق في حالة النزاع المسلح (*jus in bellum*) أوسع من المقياس الذي يطبق تحت مبادئ الدفاع عن النفس خارج سياق حالة حرب فعلية (*jus ad bellum*). ولكن تجدر الإشارة إلى أن السياسات التي طبقها جيش الدفاع الإسرائيلي في الميدان تنسجم حتى مع هذا المقياس الصارم للتناسب. ويجب أن نذكر، في فيما يخص الدفاع عن النفس، أن القانون الدولي يشترط أن يقاس تناسب الرد على هجوم ما بما هو ضروري لإزالة كامل التهديد وليس بالهجوم المحدد الذي تعرضت له الدولة. وكما كتبت روزالين هيغينز، حالياً رئيسة محكمة العدل الدولية:

لا يمكن أن يكون التناسب قياساً على ضرر محدد سابق – بل يجب أن يكون قياساً على الهدف الإجمالي المشروع لإنهاء الاعتداء.

وعليه فإن حق الدفاع عن النفس لا يتضمن فقط الإجراءات المطبقة لمنع التهديد المباشر، بل أيضاً الإجراءات اللازمة لمنع الهجمات التالية. وهذا يعني في حالة إسرائيل أن يقاس ردها ليس بالهجوم المبدئي الذي قام به حزب الله عبر الحدود، ولا حتى بالأربعة ألاف صاروخ التي أطلقها على قرى

ومدن شمال إسرائيل، بل أيضاً بالتهديد الذي تشكله عشرات آلاف الصواريخ التي كدسها حزب الله ولا يزال يتلقاها من سوريا وإيران.

من النظرية إلى الممارسة – عمليات إسرائيل في لبنان

لقد تبنت إسرائيل مبادئ القانون الإنساني الدولي التي ذكرناها أعلاه وقد رسخها جيش الدفاع الإسرائيلي في أوامره وعقيدته وقواعده التعليمية. ففيما يخص موضوع اختيار الأهداف مثلاً يؤكد "قانون الحرب في الميدان" الصادر عن جيش الدفاع الإسرائيلي ليس فقط على التمييز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية بل أيضاً على أنه "في حالات الشك بأن موقعاً مدنياً قد تحول إلى هدف عسكري... فيجب الاستمرار في اعتباره مدنياً حتى يثبت العكس".

وعلى غرار ذلك، فإن موقف جيش الدفاع الإسرائيلي فيما يخص موضوع التناسب واضح.

فحتى حين لا يكون من الممكن عزل المدنيين عن الغارة ولا يكون ثمة من بديل للهجوم، على القائد أن يمتنع عن الهجوم الذي يتوقع أن يلحق الأذى بالمدنيين حين لا تتناسب الميزة العسكرية مع الضرر المدني الناجم عنه.

وعملياً يتطلب هذا من جيش الدفاع الإسرائيلي ومن القائد الميداني أن يقيم الميزة العسكرية الأكيدة والأذى المرافق المحتمل إلحاقه بالمدنيين اللبنانيين. وفيما يخص الميزة العسكرية الأكيدة تجدر الإشارة إلى أن الميزة المتحققة لا تحسب من الغارة المحددة بل من العملية العسكرية ككل. وكما يشير الدليل العسكري الألماني:

يشير تعبير "الميزة العسكرية" إلى الميزة التي يمكن توقعها من هجوم ما ككل وليس فقط من أجزاء معزولة ومحددة من الهجوم.

يجب تقييم إمكانية إلحاق الأذى بالمدنيين جراء العمل العسكري على ضوء هذه الاعتبارات. إن تعمد حزب الله وضع مخازن الأسلحة ومنصات إطلاق الصواريخ في قلب المراكز المدنية، وفي حالات كثيرة داخل الأبنية السكنية وتحتها، عنى أن هذا الخطر على المدنيين كبير جداً.

وعلى كل حال فإن وجود المدنيين في منطقة لا ينفي عن الهدف العسكري كونه هدفاً مشروعاً. هذا هو القانون الذي ذكرناه أعلاه والذي عكسته الدولة في الممارسة. وهكذا يقول مثلاً دليل جيش الدفاع الأسترالي:

ووجود المدنيين في أو حول هدف عسكري لا يغير من كونه هدفاً عسكرياً. فالمدنيون المتواجدون في جوار هدف عسكري لا بد أن يتعرضوا للخطر الذي يتعرض له الهدف العسكري.

ورغم ما سبق، لا بد من القول إن إسرائيل، حتى حين كان المدنيون في جوار الأهداف العسكرية، جهدت لتجنب أو للحد من الإصابات بينهم. فكان يتم دراسة كل عملية على حدة لضمان انسجامها مع القانون الدولي، بما في ذلك مقياس التناسب. وغالباً ما عنى ذلك إلغاء العملية العسكرية المقترحة حين كان يتوقع أن تكون الخسائر في الأرواح والممتلكات المدنية عالية جداً. وعنى في حالات أخرى تنفيذ العملية العسكرية بطريقة تحد كثيراً من الضرر العارض، من حيث التوقيت والجوانب العملية للغارة. وأخيراً، كانت إسرائيل، حيثما أتيح لها ذلك دون تعريض العملية العسكرية للخطر، تنبه السكان المحليين عبر مختلف الوسائل، مثل رمي المناشير والبث الإذاعي والاتصال مع القادة المحليين لكي يبتعدوا عن المنطقة التي يتحرك فيها حزب الله وعن المناطق التي يتم فيها تخزين الأسلحة.

العمليات ضد البنية التحتية التي كانت مستخدمة لدعم النشاط الإرهابي

كان المبدأ الموجه الذي تبناه جيش الدفاع الإسرائيلي هو الاقتصار على استهداف البنية التحتية التي كانت تساهم إلى حد بعيد في القدرات العملياتية لإرهابيي حزب الله. وعنى هذا أن الغارات الإسرائيلية اقتصرت على البنية التحتية للنقل. وبقيت البنى التحتية الأخرى (الطبية والثقافية والصرف الصحي والمياه... إلخ) دون أي ضرر يذكر.

وقد وجهت جميع عمليات جيش الدفاع الإسرائيلي في لبنان ضد أهداف عسكرية مشروعة ولاسيما فيما يخص البنية التحتية، وقد شملت التالي:

الجسور والطرق: كان نشاط الجماعات الإرهابية في لبنان يعتمد على طرق النقل الرئيسية التي كانت تتلقى عبرها الأسلحة والذخائر إضافة إلى منصات إطلاق الصواريخ والإمدادات العسكرية الإرهابية. وقد كان الهدف من تدمير الطرق الرئيسية منع أو إعاقة الإرهابيين من التخطيط والإعداد لغاراتهم. كما كان الهدف هو منع تهريب الجنديين الإسرائيليين المختطفين إلى خارج البلاد.

وهناك إقرار واسع في ظل القانون الدولي باعتبار طرق النقل التي يمكن أن تخدم أغراضاً عسكرية هدفاً عسكرياً مشروعاً. ففي تعقيبها على البروتوكولات الإضافية على اتفاقيات جنيف، تدرج اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قائمة الأهداف العسكرية التي تعتبرها ذات "أهمية عسكرية معترف بها عموماً":

"طرق ووسائل النقل (الخطوط الحديدية والطرق والجسور والأنفاق والقنوات) التي لها أهمية عسكرية أساسية".

ويقترح كراس القوى الجوية الأميركية مقياساً عملياً مفيداً لقياس الأهمية العسكرية لخطوط النقل، حيث يسأل ما إذا كانت "تساهم مساهمة فعالة في العمل العسكري المعادي بحيث أن الاستيلاء عليها أو تدميرها أو تحييدها يقدم فائدة عسكرية واضحة في ظل الظروف الحاكمة حينها".

ورغم المبررات العملياتية لاستهداف الطرق الرئيسية في لبنان، فقد سعى جيش الدفاع الإسرائيلي جاهداً لضمان وجود ما يكفي من الطرق المفتوحة لتمكين المدنيين من مغادرة مناطق النزاع وللسماح بمرور المساعدات الإنسانية، كما سعى لتقليل الأذى اللاحق بالسيارات المدنية إلى الحد الأدنى.

مدرجات مطار بيروت الدولي – رأى جيش الدفاع الإسرائيلي أن تعطيل المدرجات يشكل إحدى أهم الطرق وأكثرها ملاءمة لمنع وصول التعزيزات والأسلحة والإمدادات العسكرية للمنظمات الإرهابية. كما كان استجابة لتقارير تتحدث عن نية حزب الله بنقل الجنديين المختطفين من لبنان بالطائرة.

وتعتبر المطارات أهدافاً عسكرية مشروعة عموماً. فدليل القانون الكندي الإرشادي عن النزاع المسلح، مثلاً، يشير إلى أن "الموانئ والمطارات تعتبر عموماً أهدافاً عسكرية"، في حين تدرج اللجنة الدولية للصليب الأحمر في قائمة الأهداف العسكرية: "المطارات ومنصات إطلاق الصواريخ وتجهيزات القواعد البحرية".

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن جيش الدفاع الإسرائيلي في عملياته ضد مطار بيروت حرص على أن لا يلحق الضرر بالمرافق المركزية للمطار بما في ذلك الرادار وأبراج المراقبة، بشكل يسمح للمطار بمواصلة مراقبة الطيران فوق مجاله الجوي.

محطة تلفزيون المنار – استخدمت محطة المنار التابعة لحزب الله في نقل رسائل إلى الإرهابيين للتحريض على الأعمال الإرهابية. وتتضمن قائمة الأهداف العسكرية المقبولة الصادرة عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر: "تجهيزات البث ومحطات التلفزة". وعلى غرار ذلك، أشارت اللجنة التي شكلت لدراسة قصف الناتو ليوغسلافيا في حديثها عن قصف الناتو لمحطات الإذاعة التلفزيون في بلغراد قائلة: "إذا استخدمت وسائل الإعلام للتحريض على الجرائم تصبح هدفاً مشروعاً... وبقدر ما كان هدف القصف الفعلي هو قطع شبكة الاتصالات فقد كان هدفاً مقبولاً من الناحية القانونية".

مخازن الوقود – يعتمد النشاط الإرهابي من بين أشياء أخرى على التزود المنتظم بالوقود الذي لا يمكن للإرهابيين التحرك دونه. ولهذا السبب تم استهداف عدد من مستودعات الوقود التي كانت تستخدم بشكل أساسي في العمليات الإرهابية. ويبدو من المعلومات التي حصلت عليها الاستخبارات الإسرائيلية أن هذه الخطوة ساهمت كثيراً في الحد من قدرة المنظمات الإرهابية.

وهناك الكثير من الإشارات على شرعية استهداف محطات الطاقة والوقود. فكراس القانون الكندي عن النزاع المسلح، مثلاً، يدرج "مناطق تخزين البترول" على أنها "أهداف عسكرية مقبولة عموماً"، في حين تتضمن قائمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن الأهداف العسكرية "محطات تزويد الطاقة الأساسية للدفاع الوطني، مثل الفحم أو غيره من الوقود أو الطاقة الذرية، ومصانع إنتاج الغاز أو الكهرباء الموجهة بشكل رئيسي للاستهلاك العسكري".

ومن الشكاوى التي رفعت ضد إسرائيل ما يتعلق بانسكاب النفط على الشواطئ اللبنانية أثناء الحرب. ودون أي تعليق عن صحة مثل هذه الشكاوى، لا بد من التشديد على أن إسرائيل ضمنت العبور الجوي والبحري لأية مساعدة قدمت بهذا الخصوص، حتى وسط الحصار الجوي والبحري الذي اضطرت إلى فرضه لأسباب أمنية وعملانية.

وبعيداً عن هذه الأمثلة المحددة عن البنية التحتية التي كانت تخدم تنظيم حزب الله الإرهابي، حرصت إسرائيل على تجنب إلحاق الضرر بالمباني والخدمات المدنية. وقد ذكر الصحفي وليم إم. أركين من صحيفة واشنطن بوست الذي زار لبنان خلال الحرب هذه النتائج. فقد كتب فيما يتعلق بتدمير بيروت:

إن مجرد رحلة قصيرة بالسيارة من ضاحية بيروت الجنوبية تعيدك إلى البولفارات الصاخبة؛ فبعد أن تتجاوز مجموعة قليلة من الأحياء تصل إلى مخازن فخمة وفنادق خمسة نجوم. فبعيداً عن أحياء

حزب الله تجد المدينة طبيعية. الكهرباء ساطعة كما كانت قبل اندلاع الحرب، واللبنانيون المنفتحون على العالم يتحدثون بالهواتف النقالة. وحتى المطار الدولي الذي تم قصفه يعاد فتحه. إن قراءة دقيقة لما جرى ولما تعنيه بيروت الجنوبية قد يرسم صورة مختلفة. لدى إسرائيل الوسائل لإحداث دمار أكبر ولكن هذا لا يعني أنها بذاتها أكثر وحشية من حزب الله، فهذا الحزب لو كان يمتلك صواريخ أكبر وأكثر دقة، لفعل بلا شك أكثر مما فعلته إسرائيل.

أنواع الأسلحة المستخدمة

استخدمت إسرائيل في مجرى الحرب في لبنان طيفاً من الأسلحة والذخائر في مساعيها الرامية إلى مواجهة التهديد الإرهابي. وقد كانت جميع الأسلحة، وطريقة استخدامها من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي، في اتساق مع القانون الإنساني الدولي. وكانت الذخائر العنقودية من بين الأسلحة التي استخدمت. وهذه الأسلحة غير محرمة من القانون الدولي – لا من القانون الدولي العرفي ولا من معاهدة الأسلحة التقليدية التي تشكل إسرائيل طرفاً فيها. فهناك عشرات الدول التي تمتلك هذه الأسلحة وقد استخدمها العديد منها.

من الواضح، كما في حالة جميع الأسلحة، أن استخدام الذخائر العنقودية يجب أن يتماشى مع مبادئ قانون النزاع المسلح. وخلال الحرب استخدمت إسرائيل الأسلحة العنقودية كجزء من ردها على التهديد الفريد الذي يشكله حزب الله. وبالتحديد فإن طبيعة الحملة العسكرية والحجم الهائل للغارات الصاروخية – بما فيها الغارات بالذخائر العنقودية – ضد المراكز السكنية في إسرائيل، وحقيقة تمويه منصات الصواريخ عمداً وبمهارة في مناطق تضم أبنية وفي مناطق حراجية كثيفة، هو ما دفع لاتخاذ القرار باستخدام هذه الأسلحة. ولم يتخذ قرار استخدام الذخائر العنقودية لتفادي الغارات الصاروخية إلا بعد تجريب خيارات أخرى تبين عدم كفايتها في تغطية مناطق تواجد منصات الإطلاق. وفي الممارسة تبين بوضوح مدى الفعالية العملياتية لاستخدام الأسلحة العنقودية التي أدت إلى وقف الغارات الصاروخية على المراكز السكنية الإسرائيلية.

ورغم الحاجة الملحة لوقف إطلاق الصواريخ على إسرائيل من جانب حزب الله، أقرت إسرائيل بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات لتفادي، أو على الأقل للحد من، الإصابات بين المدنيين. ومن بين الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل طباعة ملايين المنشورات باللغة العربية ونثرها فوق المناطق السكنية للطلب من الأهالي ضرورة مغادرة هذه المناطق لتجنب الأذى الذي قد يلحق بهم بسبب ردنا على نشاط حزب الله. وتم أيضاً بث هذه الرسائل عبر مكبرات الصوت وعبر إذاعة المشرق التي

تبث بالعربية من إسرائيل. إلى ذلك، اتصل المسؤولون الإسرائيليون برؤساء البلديات والقادة المحليين لعدد من القرى لضمان إخلاء القرى من السكان.

وقد أطلقت جميع الذخائر العنقودية على أهداف عسكرية مشروعة، ولأسباب إنسانية أطلقت معظم الذخائر العنقودية على مناطق مكشوفة بشكل يترك مسافة أمان عن الأبنية السكنية. وفي الحالات التي تم فيها استخدام الأسلحة العنقودية ضد أهداف عسكرية في جوار مناطق مسكونة، كان يتم توجيهها بشكل خاص إلى مواقع إطلاق الصواريخ ضد إسرائيل، وبعد اتخاذ إجراءات كبيرة لتحذير المدنيين لمغادرة المنطقة. وأكثر من ذلك، بعد وقف الأعمال العسكرية، سلمت إسرائيل قوات اليونيفيل خرائط عن المناطق التي يتوقع أن يكون فيها قذائف غير منفجرة، بما في ذلك القنابل العنقودية، لتسهيل عملية التخلص منها.

القضايا الإنسانية

في سياق الحرب برزت قضايا إنسانية خطيرة كثيرة. ورغم استمرار الحرب، سعت إسرائيل لإيجاد سبل فعالة وعملية لمعالجة هذه القضايا والتخفيف من المعاناة.

ومن هذه المساعي اتخاذ خطوات لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية للمدنيين في لبنان. وقد أعدت غرفة عمليات في تل أبيب لتنسيق الجهود الدولية لتقديم العون إلى لبنان. وكان يرأس الغرفة كبار قادة جيش الدفاع الإسرائيلي وتضم عناصر من وزارة الخارجية الإسرائيلية والأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي.

وفي الوقت نفسه، فتحت إسرائيل "ممراً إنسانياً" لتمكين سفن المساعدة من الوصول إلى لبنان رغم استمرار العمليات الحربية. وتم فتح ممر بحري عبر ميناء بيروت، وممر بري من بيروت باتجاه الشمال إلى الحدود اللبنانية السورية. وطوال فترة الحرب، نسقت إسرائيل القضايا الإنسانية مع المجتمع الدولي، حتى أنها وسعت الممر ليشمل نقاط دخول أخرى، وأنشأت "قيادة إنسانية" خاصة لتوجيه جهود التنسيق. وإلى ذلك، قامت إسرائيل بترتيبات للسماح بهبوط طائرات في مطار بيروت الدولي لنقل بضائع إنسانية إلى سكان جنوب لبنان.

ومن القضايا الإنسانية الأخرى إخلاء الأجانب من لبنان. فمن اليوم الأول للحرب، ساعد جيش الدفاع الإسرائيلي في تنسيق عملية إخلاء أكثر من 70 ألف أجنبي من لبنان. وحسب معلوماتنا، تم إنجاز هذه المهمة دون أية خسائر في الأرواح. فقد سمح لما مجموعه 213 سفينة ركاب و123 قافلة برية

و196 حوامة بالرسو في لبنان أو بالسفر عبر لبنان لإخلاء الأجانب والسواح. وقد تمكنت القوافل من العبور على طرق متفق عليها بالتنسيق مع جيش الدفاع الإسرائيلي.

كما قدمت المشافي الإسرائيلية العناية الطبية المجانية لأي لبناني أصيب في الحرب. وحسب قول البروفسور زيف. روتشتاين، المدير العام لمركز شيبا الطبي في تل هاشومير:

لسنا المسؤولين عن هذه الحرب. ولا نسأل من المسؤول عنها. لدينا قلب يهودي منفتح. هدفنا هو إنقاذ الحياة وتخفيف المعاناة. إننا لا نكره كما يفعل الإرهابيون... لدينا مساكن للعائلات اللبنانية وطعام مجاني... إننا نمد يدنا لكل من يحتاجنا، بمن فيهم البالغون... وكل النفقات يدفعها المانحون... وإذا ما وصل إلينا طفل ما فإننا لا نسأل ما إذا كان أبوه إرهابياً.

وقد بث هذا العرض عبر أحد ممثلي المشفى في قبرص نظراً إلى أن العديد من اللبنانيين فروا إلى هناك، كما بث على محطات الإذاعات الناطقة بالعربية في المنطقة.

الخلاصة

جرت العمليات العسكرية الإسرائيلية في لبنان في سياق عدم تناظر واضح فيما يخص تطبيق مبادئ القانون الإنساني الدولي: فحزب الله، وبانتهاك واضح لهذه المبادئ، استهدف عمداً المدنيين الإسرائيليين، في حين استخدم المدنيين والمباني المدنية كغطاء لتخزين أسلحته وإخفاء مقاتليه وإطلاق صواريخه على إسرائيل. أما إسرائيل فإنها تلزم نفسها التقيد بمبادئ القانون الإنساني هذه حتى وهي تواجه خصماً يتعمد الاستخفاف بها.

وبفعلها هذا تسعى إسرائيل جاهدة لضمان أن تكون عملياتها العسكرية موجهة ضد أهداف عسكرية مشروعة وأن تحد من الأضرار في صفوف المدنيين، سواء من خلال إلغاء الغارات التي ستتسبب بضرر لا يتناسب مع الميزة العسكرية أو بتنبيه السكان مسبقاً حيثما أمكن ذلك. إن جرداً للممارسة العالمية من شأنه أن يبين أن الخطوات التي اتخذتها إسرائيل لمعالجة الاعتبارات الإنسانية تماثل، وغالباً ما تتفوق على الخطوات التي اتخذتها الكثير من الديمقراطيات الغربية لدى مواجهتها تهديدات مشابهة أو أقل من التهديدات التي تواجهها إسرائيل.

كانت معاناة المدنيين واقعاً مأساوياً على جانبي النزاع. وقد عملت إسرائيل جاهدة للحد من هذه الضريبة، سواء من خلال حماية المدنيين الإسرائيليين أو من خلال السعي للحد من معاناة المدنيين

في الجانب اللبناني. وبعد الحرب، شرعت إسرائيل أيضاً بإجراء العديد من التحقيقات والتحاليل للتعلم من دروس الحرب وللتمكن من إدخال التحسينات في المستقبل. ولكن الجهود الإسرائيلية في هذا المجال يجب أن لا تقلل من المسؤولية الجوهرية التي تقع على كاهل من استخدموا المدنيين اللبنانيين دون رحمة وعن قصد كدروع، مسؤوليتهم عن المعاناة الأكيدة التي لحقت بهؤلاء المدنيين جراء ذلك.

شكر وتنويه

كتب هذا التقرير كلٌ من بوني دوكرتي، الباحثة في قسم الأسلحة في هيومن رايتس ووتش، ومارك غارلاسكو، كبير المحللين العسكريين في هيومن رايتس ووتش، وستيف غوس، المدير التنفيذي لقسم الأسلحة، بمشاركة من قبل مارك هيزناي، كبير الباحثين في قسم الأسلحة، وتوماس بيكر وستاسي هولمز شولز، الطالبان بالشعبة الدولية لحقوق الإنسان ببرنامج حقوق الإنسان في كلية الحقوق بجامعة هارفارد. وأجرى البحوث الميدانية كل من بوني دوكرتي ومارك غارلاسكو ومارك هيزناي ونديم حوري، الباحث بقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش، ولوسي ماير الباحثة بقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك كل من توماس بيكر وستاسي هولمز شولز.

وقام بمراجعة التقرير سارة ليا ويتسن المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأجرت المراجعة القانونية على التقرير دينا بوكمبنر المستشار القانوني الرئيس في هيومن رايتس ووتش. وأجرى المراجعة من قسم البرامج أندرو ماوسون، نائب مدير قسم البرامج. وساعدت في الأبحاث والإنتاج راشيل غود، المنسقة بقسم الأسلحة.

وتود هيومن رايتس ووتش أن توجه شكرها إلى ماثيو مكينزي من مجلس حماية الموارد الطبيعية لتوفير الخرائط والرسوم الغرافيكية الخاصة بالأقمارالصناعية، وتشكر "ديجيتال غلوب" على توفير صور القمر الصناعي.

كما تود هيومن رايتس ووتش أن توجه شكرها إلى جميع الأفراد الذين قدموا المساعدة في سبيل إنجاز هذا التقرير في لبنان، ومنهم الضحايا والشهود وعناصر إزالة الألغام والمنظمات غير الحكومية والمسؤولين الحكوميين.

وأخيراً، تعرب هيومن رايتس ووتش عن تقديرها للدعم المالي المُقدم من مؤسسة جون دي آند كاثرين تي ماك-آرثر.

HUMAN RIGHTS WATCH
350 Fifth Avenue, 34th Floor
New York, NY 10118-3299

www.hrw.org

HUMAN RIGHTS WATCH

مراقبة حقوق الإنسان

إغراق جنوب لبنان

استخدام إسرائيل للذخائر العنقودية في لبنان في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2006

أثناء حربها التي استغرقت 34 يوماً مع حزب الله في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2006، أمطر إسرائيل جنوب لبنان بما يُقدر بأربعة ملايين متفجرة عنقودية، وسقطت تسعين في المائة منها ا الأيام الثلاثة الأخيرة من النزاع. وخلصت أبحاث هيومن رايتس ووتش إلى أن استخدام الجي الإسرائيلي للذخائر العنقودية كان عشوائياً وغير متناسب، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي. و بدء عام 2008 كانت الهجمات – وخاصة ما يُقدر بمليون متفجرة عنقودية لم تنفجر، التي تخلفت ع الهجمات – قد تسببت في إلحاق الإصابات بأكثر من 190 مدنياً. وما زالت المتفجرات العنقودية ال لم تنفجر لدى الارتطام تمثل تهديداً للمدنيين.

وخلص باحثو هيومن رايتس ووتش الذين تواجدوا ميدانياً في لبنان أثناء الحرب وبعدها، إلى الكثير من الهجمات تمت في القرى أو بالقرب منها. واستخدمت إسرائيل متفجرات عنقودية تع لحقبة حرب فيتنام وهي ذات معدلات إخفاق عالية، هذا بالإضافة إلى أنواع جديدة مُعقدة تقنياً، لكن يكن أداءها كالمتوقع. وشوهت المتفجرات العنقودية وقتلت الأطفال الذين حسبوها لُعباً، و المدنيين العائدين إلى بلداتهم، والمزارعين الذين يعملون في حقولهم.

وعدم إجراء إسرائيل لتحقيقات تتمتع بالمصداقية والشفافية حتى بعد مرور عام ونصف العا نهاية نزاع عام 2006 هو أمر يعيد التأكيد على الاحتياج لتشكيل لجنة تقصي حقائق دولية لكي ت في تقارير الانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك جرائم حربٍ محتملة.

ويؤكد الأثر طويل المدى على المدنيين لاستخدام إسرائيل الذخائر العنقودية في جنوب لبنان، الاحتياج لمعاهدة دولية لحظر الذخائر العنقودية التي تتسبب في أضرار غير مقبولة على المدن والمفاوضات تجري حالياً... وهذا التقرير يُظهر لماذا هذه المفاوضات مُلحة وضرورية.

روشا زايون، 17 عاماً، فقدت ساقها بسبب متفجرة عنقودية تم إطلاقها عام 2006 من قبل إسرائيل على قرية مراكي اللبنانية. ولم تنفجر هذه المتفجرة العنقو دية لدى الارتطام، مثلما تكرر كثيراً في لبنان، لكنها انفجرت فيما بعد، لتلحق بها وبأمها الإصابات.

© 2007 ستيوارت فريدمان/بانوس بيكتشرز